



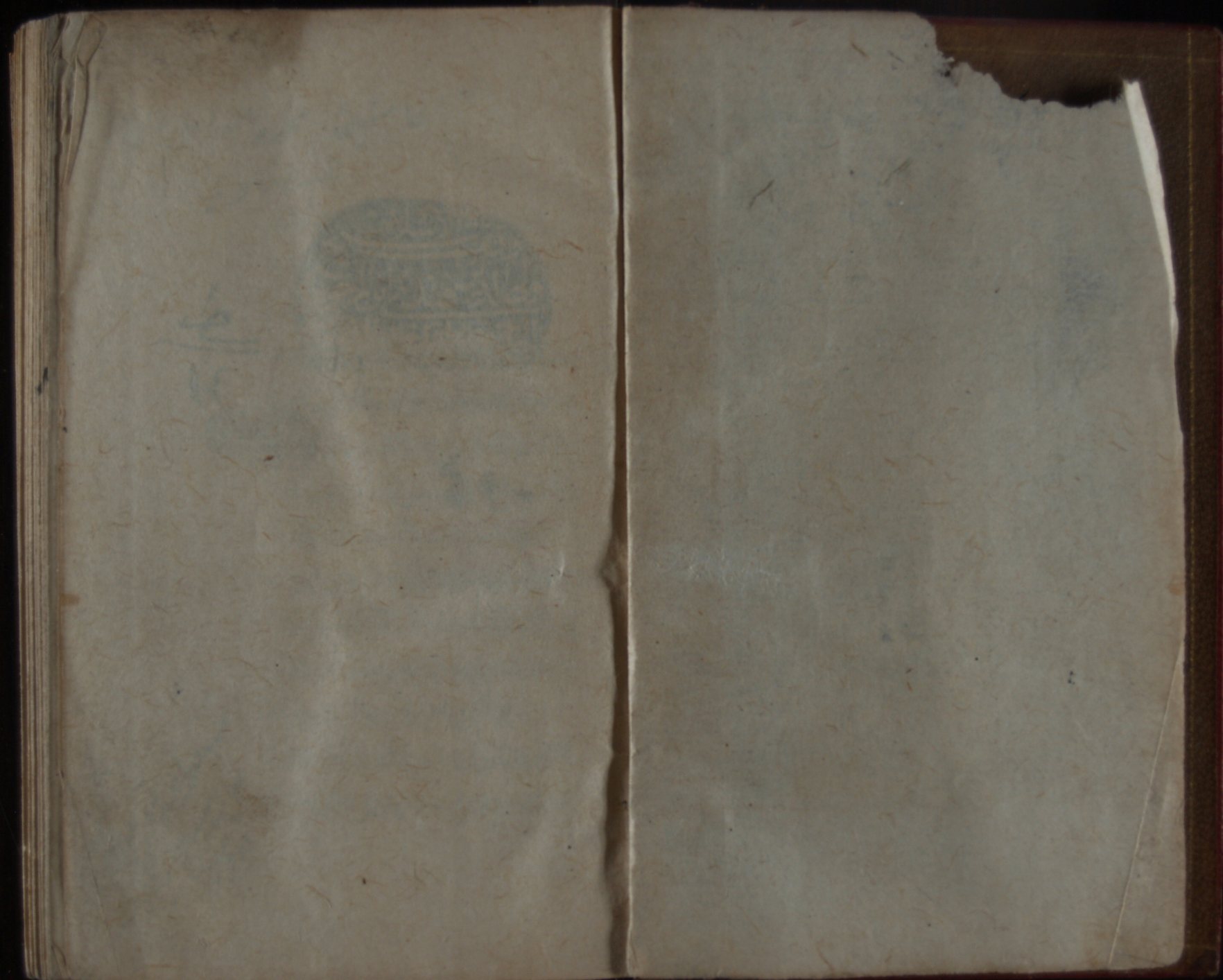


سلامه و بیا چه الفقه

هو بن سحر الفقيه من آل أبي محمد  
العاملي صلي الله عليه وآله  
العاملي صلي الله عليه وآله

٢١٠







كاشي محمد العامل على ديوانه  
البضاوي


$$\frac{4}{15}$$


31.

315

هو



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل شجرة عالم الامكنة شجرة حلايات قدرته  
ونفسه **ا** وصية نقوش حقيقة الاكوان بيانا لبيئات  
وحده وتقريرا **ا** وانزل على عبده الكتاب ولم يجعله  
عوجا تبصرة للعالمين وتذكيرا **ا** وفصل فيه ابناء الغيب  
ما يخفى برعايب الشك والريب عما كان سميحا  
بصيرة **ا** والصلوة على من خصه الله لمظهرية اسمائه وفضله  
على اهل الجنة وسماؤه وارسله بالهدى ودين الحق بشرا  
ونذيرا **ا** وآله مصابيح الظلام ومفاتيح دار السلام الذين  
اذهب الله عنهم الرجز وطهرهم تطهير **ا** وبعد  
مقول الفقير الى الله الغني محمد المشتهر بهاء الدين العاظم  
وفقه الله ليعمل في يومه لغده قبل ان يخرج الامر منه يده

ان

٢

ان اول ما ارتفع بريد النظر في رياضته وكرع رايد العكس  
حياته هو العلوم الدينية التي عليها مدار امر الاسلام و  
المعارف الشرعية التي اليها دعا الانبياء عليهم السلام  
وان اجمل واعلاها علم النفس للباحث عما اراده الله  
سبحانه بكلامه المجيد الذي لا ياتيه الباطل من بين يديه  
ولا من خلفه تنزل من حكيم حميد والى الله المنتهى لم ازل  
متطلبا لاستكشاف سوره المكنوم متوقفا لارتشاف  
رحيقه المختوم فصرفت برهمة من زمانى نحو افتاء مقدما  
وما جرت مدة عن اوطاني في اجناء اسبابه وادواته  
مواظبا على استغراق التمار والتليل في غوص بحاره  
واستنهاض الرجل والجن في سبر اغواره فوجدت  
كتاب انوار التنزيل واسرارها ويل لكثرة الجليل والفضل  
البديل الممدد بالامداد السماوى والقاضى بامر الدين عبد الله  
البيضاوى قدس الله ذكى نرسته وحشره في روضة احبته



٦  
مما احتوى على الصفو للباب في هذا الباب والظنوى  
على ما يمشى العقول والالباب من تحقيقات  
رايقة تدغم بها الداني والقاصي وتدقيقات فابرة  
تشيب في قلبها التلم النواحي وقد كنت قد علقنت  
عليه حال اشتغال عصاة به من الاخوان بمداسته ليري  
ومذاكرته بزيدي ما يسلك بهم جادة سبيله ويرشدتهم  
الى مائة سبيله ثم تجاذبني ايدى الاسفار وتناوشتني  
البراري والبحار يوما بالشام ويوما باليمن وانا به  
واخرى بالحجاز وكان ذلك الكتاب في تلك المدة  
رفوف اسفاري وسمير عشياى واسحاري فجدت النظر  
فيما كنت قد علقته قريبا واصفنت الى تلك العقود  
وزا لظيما فجاءت محبرة بسره الخزون في فحوى اشارك  
مظهرة لدره المكنونه في مطاوى عباراته مرثية بظرف  
تحقيق ابهر من ايام الشباب موثقة بطابيف تدقيق

الشهر

اشهر من وصال الاجاب قائلة بسنم الحال المشتمل  
لفكر صائب ونظر سديد لقد كنت في غفلة من هذا  
فكشفنا عنك غطاءك فبصرك اليوم حديد والقد  
اسال ان يعصمني عن الخلل في القول والعمل انه القادر  
على ما يشاء وبيده ازمة الاشياء ولصرف اوله  
الخطاب الى الكمام على ريبا حجة الكتاب **قوله** الحمد لله  
الذي نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيرا  
وتشجع صدر الخطاب باقتباس من الكتاب متضمن لاسمه  
مُعرب عنه وسمه قاتل لبراعة الاستمالة من جهتين  
وغیر نظم القرائن الحميد بابر ال تبارك بلفظ الحميد لما  
في هذا التبديل من موافقة مفتوح التبريل ولشدة الحافظة  
على العمل بالخبر المشهور من الاستدعاء بالحمد في كل الامور و  
للانباء الى جوار تغيبه المقتبس بعض الالفاظ القران وان  
منع منه بعض علماء البیان ووصف القرآن بالترتول



الذي لا يتصف به الا المتخير بالذات ووضعه لا عرض  
وسببا غير الغارة انما هو تنبيهية محضة سواء اخذ حروفاً محفوظة  
او معاني محفوظة وهو الملك الذي يتوقف الكلام منه  
جناب الملك العلام وفقاً لما جرت اوسيلهاه فليدار وحاشا  
او يحفظ من التوح المحفوظ ثم يترل به على الرسول وانت  
خبرنا به هذا انما يقتضي على القول بحسبته الملك كما  
هو مذهب الاكثرين واما على القول بخبرهم كما اطلق  
الحكام عليه وذهب بعض علماء الاسلام الى ان هذا التهم  
انما ان يجر ظهورهم للانبيا عليهم السلام في صورة الماديات  
نزولاً تشبيهاً لنزول العقل الربوبي بالخيال المكاني فيكون  
قولنا نزل الملك استعارة وقولنا نزل الفرقان مجازاً  
رسالة تنبيهية تلك الاستعارة التوجيه ولن وجه آخر اورد  
في التفسير والكلام ان كان مع المومن كما هو الظاهر فلا شك  
لعلهم يفتخرون الصفة وان جعل عاماً اقرم التعقيب او الترتل

منه المعانوم لقوة الدليل وتسمية الفرقان فرقا لفرقة  
بين الحق والباطل والحلال والحرام او لنزوله متفرقا او  
لكونه مفروقا بعضه عن بعض لانه مفصل في السور والآيات  
او لافراقه عن سائر المنجزات بالبقاء مع عمر الايام وخبره  
كيومئذ بعد او للفرقان وعوده الى الله سبحانه والمراد  
بالعلمين الثقلان دون الملائكة اذ ليس العرض انذارهم  
ولم يقيم البشارة الى النذارة اقصارا على الاتهم اذ التحية  
اتهم من الضمنية ولعدم ثبوت البشارة العلم والتوزيع و  
الملك الا ان المتبادر خلافه **قال** فهدى الحقى طلب  
المعارضه واصلة في الحداء ولا يقدح في عطية بالقاء  
التعقيبية تحلل اللباغ والكذب اذ هو من قبيل تنبيه  
فعله ولا انه يقتضيه الحقى البعض عن نزول الكبر  
لتعريف اذ به بالفرقان في الفقرة السابقة بقية التدقيق  
لان الترتل لما كان امراً ممتداً الكثرة التعقيب بالنظر الى



بعض انزاله وان ابيت فاحمل الفرقان على القدر المشترك  
بين الكل والبعض او اسلك طريقة الاستخدام بحجبه على  
البعض وضميره على الكل مثلاً واما حمل تنزيل الكل على ارادة  
كقوله نعم اذا قمتم الى الصلوة فغيبه ما فيه والمستتر لله او  
لعبد وهو الاول وعوده الى الفرقان سج والتحدى بالانصر  
لعلمه مستغفراً من اطلاق السوره في قوله سبحانه فالتوا بآيوة  
منه مثله والمصاقع جميع مصقع كبر الميم وفتح القاف بوق  
خطيب مصقع اي يبيع لعلمه باصقاع الكلام امر جواسيه  
او لجهه بكلامه وخطبه لو ثوقه لبامتها من الخلل من مصقع  
الديك اذا صاح والعرب العرباه المخلص العربيه  
من قبل ليل الليل وظل ظليل ومنه يعضيه او يباينه والمأ  
بعدم وجدان القدر عدم وجوده لقولهم لا اجد في البلد  
افضل منك وربما يقرأ تسجد بالياء الغواقيه اي لم تجد  
المصاقع والعرب وضميره للمأقصر والمراد بمنه وعوده

الى القدرى او للفرقان كما قيل بعيد والباء صلة القدير  
بتضمينه مغز الايتان او جعلها بمعنى على و اراد منه  
مغز القادر لظهور ارادة نفى اصل القدرة لا كمالها وعدل  
اليه للتبصير وقد يجعل من قبل قوله نعم واما انظلام للعبيد  
على احد الوجهين فال الاي مثل الكامل في البلاغه كمال  
في القدرة لا محاله اقول فيه انه لا يلزم كماله في القدرة على  
الايتان وليس الكلام الا فيه قائل **قوله** وانعم الى الانعام  
الاسكات والضميره فيه كالتصريح في عدتي وفي معاوضته  
للقرآن او الاقصر والله اعبد وفي الاخيرين بعد وكلامه  
صريح في ان التصدير للمعارضه وقع وهو مخالف لما في الدنيا  
الكثف وكيف كان فليس فيه اشارة بان القراسم  
كما ظن فلعلمهم توجروا للمعارضه في اول وهبه ثم لما علموا  
عجزهم عدوا عن المقايله بالحروف الى المقابله بالآيوت  
والغصاحه بها لمعجز البلاغه لا المعجز المتعارف بغير اهل المعجز











جمع خبيته والقدس بفتح القاف وسكونه الدال الظاهر  
والنقرة والجبروت من الجبر بمعنى القوة والعظمة والجلال  
والمراد الصفات السلبية والمعنى ليكشف لهم تتره الذات  
الاحدية عن شوائب النقص وقديرا بالجبروت الملأ  
الاعلى لجبر نقصانهم الامكانى بجا لهم الغنىة وليفتقر  
متعلق يتجلى والعدول الى تفكر السجج كندكر **قوله**  
ومهد لهم الخ لمهد التثنية التوسية واصلاحه والمراد تهذيب  
العقائد <sup>ارسطو</sup> اظلمر وابداعها واقدار المجتهدين على استنباطها  
واستخراجها فكما اشارة الى علم الاصول فافاض  
لاحكام علمائها كاللوك والزنا لوجوب الصلوة  
والحمد مثلاً وان اعدت ضميمه اوضاعها الى القواعد الخمس  
ان يراى فيها الالفاظ الموضوعية لافادة ملك القواعد  
والمراد بخصوص الايات دلالتها القطعية وبالماعها  
دلالتها الظنية من لمع بيده اذا استر بها **قوله**

فہرست

فمن كان له قلب لم يذكر الله سبحانه والنبصين لئلا  
ما شتم عليه القرآن المجيد مما يمكن التوصل به الى صلاح  
الدايين وسعادة النشأتين فرع على ذلك حال المؤمنين  
لهم فضتهم اليقين سعداء واشقياء وقسم السعداء  
الذين هم في قلب اي قوة النظر في آياته والاشقياء  
منه فخاوى اثاره وفريق ليس لهم ذلك ولكنهم  
اصغوا اسمعهم واحضروا اذا ما نهم الى من يجوز الاخذ عنه  
والاول المجتهدون والآخر المقتدون وجعل الاشقياء  
من لم يلفت اليه ولم يعول في الابتداء عليه واطفأ  
نور الفطنة والاستعداد الذي وهبه سبحانه له ومخترآ  
فبقى في ظلمات جهالة محروما من ادراك كماله تعود  
بالله من ذلك والنبصين كبر التوكل وسكونه الباطن

ففي ظلمات جهالاته محروما من ادراك كماله نعوذ  
بالله منه ذلك والنبراس بكبر النور وسكونه الباء  
الموحده السراج والضمير فيه للموصول وفي الكلام استعارة  
مصرته من تحتها ويمكن جعلها تمثيلية وان ارجعت ضمير  
المراد بالبرج نور الفطره والعقل جود

والمراد بالسراج نور القنطرة والعقل جود



شیر قبل حسن العظام تقدیر می باشد خود فایده

مجلس ۱۷۷۱

المسترة في صدور الفقرات اليجسم ولذا قلنا انه لا لا  
والغناء بالمرحبة المفتوحة والمدة النفع وبالمهلة المشقة و  
للمراد النفع المحاصل للامة بسببهم والمشقة التي اصابها  
في احوالهم معالهم الذين من الاخذاء والمغائرين **قوله** وافض  
عليك الى البركة التماء والخير الكثير وادابها علومهم و  
معارفهم ومنه بعضيتهم وابتهائهم والكثرة الكرام و  
مسالك كراماتهم الطرق الموصلة الى الكرام الله نعم لهم  
ووسط الدعاء لتفسير الصلوة والتسليم ليكون اقرب  
الى الاجابة حيث وقع في المسجدين ولو بالنسبة الى بعض  
المدهو لهم فانه سبحانه الكرم من ان يقبل الطرف في <sup>الربط</sup> **قوله**  
**قوله** فان اعظم العلوم الى المنار علامة تضيء في الطلوع  
للتايفض سلكه وعلم التفسير علم بحيث فيه عن كلام الله  
الجيد من حيث الدلالة على مراده سبحانه والمراد من كلام الله  
الفرد الشايع المتبادر فيخرج المحج عن الحديث العذير

هذه الازاريما هو مستحق الثمن ولو اريد ان يوفى الى الكرامته  
لانه دعا فليظفر الغيب كان بسببه الى الكرامته



ثم شرف العلوم أما لشرف موضوعاتها ومعلوماتها  
 أو غاياتها أو لشدة الحاجة إليها وعلم التفسير جامع  
 من الجليلات الأربع فهو صوغ كلام الله سبحانه ومعلومه لما  
 اراده جل وعلا من كلامه وغاياته الفوز بالسعادات الدائمة  
 والكرامات السريّة وشدة الحاجة إليه ظاهرة فإن القرآن  
 منبع أصول الديانات وفروغها ومنه يستنبط معقولاتها  
 ومشرعوها بل يتوصل به إلى خلق الغشبية الناسوبية ويتبع  
 إلى استجلاء الانوار الالهوتية كما روي عن الصادق جعفر  
 بن محمد عليه السلام انه قال لقد تجلّى الله لعباده في كلامه  
 لا يبصرون ونقل العارف الرباني الشيخ عبد الرزاق  
 الكاشاني في بيانته انه قد فرغ مغشيا عليه وهو في الصلوة  
 فمثل غم ذلك فقال ازلت اردد هذه الآية حتى  
 سمعتها من المتكلم بها قال جمال العارفي الشيخ الشهير ورد  
 ان لسان جعفر الصادق كان في ذلك الوقت كمنجحة

ومسمى

نعم ما قال الشيخ الشبستر  
 رواه ابناهما العارفي وخرجه براسنود رواه انكشهر

مور

مورق عند قول لي انا الله **قوله** لا يبق الخ برع بفتح  
 الراء المهملة وضمها فاق والعلوم الدينية ستة التفسير  
 والحديث والكلام والاصول والفقه وعلم الاخلاق والادب  
 بها في هذه الفقه الخمسة الاخيرة بخلاف الفقه السبعة  
 واصول العلوم الدينية الاربعة الاول كما قيل والآخران فيهما  
 وازاد هوبيا لاصول ما عدا الاول ولعله لم يريد بتعاطي التفسير  
 والتكلم فيه الاطلاع على طوابعه فقط والبحث فيها بل اراد  
 الخوض في اغماره والوصول الى اغواره والبحث عما فيه  
 وما ليف الكتب فيه فلا يريد ان يجعله ولا راس العلوم الدينية  
 وهو يقتصر كونه البراعة فيها موقوف عليه فكيف جعلنا  
 موقفا عما البراعة فيها وقد يقال ان الاول بسببه الى  
 السلف والثاني بالنظر الى الخلف والمراد بالعلوم الآخرة  
 علم الادب وهو علم يحجز به عن الخل في كلام العرب لفظا  
 وكناية وفهونه اثنا عشر اللغة والفحو والعرف والاشتقاق



والمعالي والبيان والتاريخ والانشاء والعروض والقوافي  
وعلم الخط وقرض الشعر وهذه من الصناعات العربية فحفظت  
القوسم الادبية عليها عطف تفسير واستمداد التفسير  
منه الاربعة الاخيرة غير ظاهر فغفل الاطلاق نظر الى طلب  
واما علم القراءة فمنه توابع التفسير كما ان البيوع من توابع  
المعالي **قوله** ولطالما الخ اللام للتعاريف من محذوف  
وما كان للفعل عن طلب الفاعل والمشتور منها لا يتصل  
الابا فعال تشبه قل وكثر وطال ولا تدخل الا على فعلية وقد  
يجعل مصدريه والعدول عن الماضى الى المضارع في حديث  
لحكاية الحال والصفوة بتثنية الضم وخلاصة النشر والباقي  
الغايقة والراية العجيبة ولعل راد بافضل المتأخر من الكلام  
الاصحفي والى وجار الله الرحمن والامام الرازي فانه اكثر  
ما يستعمل كلامهم **قوله** ويعرب الخ اعرب عنه اظهر  
وكشفه والمعرفة المنسوبة والائمة الثمانية هم القراء السبعة

المشهورين

المشهورين باضافة يعقوب بن اسحق الحنبل واخا قرأته  
من بين بقية العشرة لانه كان اعلم اهل زمانه بالعربية و  
انتهت رياسة القراءة بعد ابي عمرو اليه بهذا والتجيزان ظاهر  
كلامه شعريان ما عدا القراءات الثمان من ذ وهذا قول  
غريب لا يعلم فيه موافق فان المعروف بقرأة الفقه  
قولان احدهما ان الثمانية القراءات السبع وهو قول  
بعض اصحابنا وطاهر كلام الرازي والنووي من ان فيه  
والثاني انه ما عدا القراءات العشرة اليه ذهب بعض  
الشيعة ومحى السنة في المعالم فتدبر في شئ وهو ان القراءات  
الثانية لا يجوز القراءة بها في الصلوة ولا خارجها طائفة  
في تعرض للمفسرين لها وسيما في هذا التفسير الذي مراد  
الاختصار التام اللهم الا ان تجعل كاجار الاحاد فمع سلكه  
سند ما تصح تخصيص العيون وتقييد المطلقات  
وتستفاد منها بعض الاحكام **قوله** الا ان تصور بعضا



يشق اي يغير ويشغى والاستخاره سوال الله سبحانه ما هو  
 خير وصتم عنى بالباء للمفعول اي رفع به ترددى وفي  
 بعض النسخ بدل اسمية او تيمية بتشديد التين على وزن  
 التيمية من الوسم وهو العلامة وانوار التنزيل من النور فيهم  
 النورس ويراجع من النور فيهم والاول اليق **سورة فاتحة**  
**الكتاب** السورة طائفة من القرآن لها ترجمة مخصوصة  
 ونقص طرده بآية الكثير واجيب بان المراد بالترجمة اللقب  
 وتلك اضاف محض لم تصل الى حد التلقب وفيه تعسف  
 وقد يراد بالترجمة ما يكتب في العناوين ومنه ترجمة الكتاب  
 فترجمه السورة اسمها وعدايتها اللذان جرت العادة  
 بابتدائها في المصاحف فيعلم الطرد ولا تطلق انما هي  
 العكس ج بالسورة قبل اعيان الرثم اذ يكفي صدق الرثم  
 الآن على ما قبل الرثم وفاتحة الرثم لا أوله كما لحاقه لآخره  
 وهو في الأصل المضافة لآنها كالباء عشرة على فحة او مصدر المعنى

الفتح كما الكاذب بغير الكذب او اسم الآيات معية والباء  
 واصنافه السورة اليها اليوم الاحد واصنافها الى الكتاب  
 كجزء الشرف فيها لا مبيتان وقد يجعل الاخير لمعنى وفيه  
**رسم** وتتم اتم القرآن عطف على ما يستفاد مما قبله  
 كانه قال تسمى فاتحة الكتاب وتسمى اتم القرآن فقوله لآنها  
 مقترنة ومبدأه اما تعليل للتشبيها بها او للتأنيف فقط  
 او على طريق اللف والنشر وبهذا لاخير بانقل عن المؤلف  
 وخير الشئ اوسطا وان افترضنا ان التسمية الاولى  
 بالحنو عن التعليل من غير اخواتها الشئ عشر مع انها اتفق  
 قال بهذا الاسم هو المرسوم في المصاحف بسلاسة غير متناهية  
 تفرع التشبيه بالاصل والمنشأ اللازمة على الاول والثاني  
 ولان انب بالتعليلين الآخرين ولعله الكفى عن التعليل  
 بشعار الاسم بل شعارا طاهرا وما نقل عنه لم يثبت **قوله**  
 فكانها اصله وثنا لما كان بره عليه ان المبدأين لهما



الشرح في الشجر مبداء الثمر وجزءه الاول كما لوح مبداء الشهر  
 يوم الجمعة والامام تمام مبداء اللؤلؤ بالمعنى الاول دون الثاني  
 وهذه السورة مبداء القرآن بالمعنى الثاني دون الاول  
 كل كلامه بهذا التشبيه وخاصة لما كان حصول الفكر  
 ثابته او كونه اوله او ثابته على حصوله كان كانه حصل  
 منها وفيه ما لا يخفى **قوله** اولها يشتمل على اصول ما في غير الخ  
 كما ان الجدة المشتملة على الدماغ وقواه الخمس شتمل على  
 وجه انحصار اصول القرآن في هذه الشئ ان العرض  
 من انزله تكميل الان لمعرفة ربه والتوصل الى قربه وهذا  
 التوصل يكون بالعبادة التي هي امثال وامره واجتناب  
 رواجه وهذه الامثال التحقيق بدون باعث هو الوعد  
 بالمثواب والوعيد بالعقاب وقد اشتملت الفاتحة على  
 هذا المطالب بهذا الترتيب وغيره من السور وان اشتمل  
 على هذه المعاني ايضا الا انها اول السور نزولا عند كثرة

في باقي السور كما تفصيل لما اجل فيها **قوله** او على خمسة  
 معانيه الخمسة الوجوه التي هي ان مقاصد القرآن  
 مبدئية ومعاشية ومعادية ومنه هذا على انها اثنان  
 علمية وعملية قيل اراد بالحكم النظرية ما يستفاد من قوله  
 الفاتحة الى انك يوم الدين اعراضا لحوال المبدء والمعاد و  
 بالاحكام العلمية ما يستفاد بالباقي والموصول ما صفة  
 لجملة المعانيه او لمجموع الحكم والاحكام او الاخير فقط وعلى  
 الثاني فالسلوك والاطلاع اما نشر مرتب او مشوش  
 وكل من الاربع لا يخرج من شيء يظهر بالتأمل **قوله** والواقية و  
 الكافية بالنصب عطف على سورة وقد تجرأ بالعطف  
 على اكثر وهو مع بعده مستند للعطف على خبر العلم  
 اللهم اذا التزم ما قبل في شهر رمضان ورمضان و اشار  
 بذلك الى الاشتمال بوعيه **قوله** والصلوة بالجر ورباقرئ  
 بالنصب استناد الى ما جاء في الحديث القدير قمت في



الصلوة ميزوين عبدی نصفين وفشرت بالفاتحة لما ورد  
في حديث آخر ان الله قال لي فيما من به علي ان اعطيتك  
فاتحة الكتاب وهي كثر من كنوز غرشي قسمتها ميز وبينك نصفين  
ولا يخرج ان الجرائب تجليل المؤلف **قوله** او استجابها  
كما هو رأي أبي حنيفة في الركعة الاخيرة كذا قيل وفيه انه لا يبين  
تعليل التسمية بذلك مع وجوبها عنده في الاولين وقيل  
اراد بالوجوب الرضوية عند الشافعي وبالسجدة ما يقابل  
الرضوية في مثل الوجوب باصطلاح الحنفية وفيه ما لا يخفى  
وفي بعض النسخ واستجابها بالواو ففعل اي انها لشدّة  
ملاستها للصلوة وجوباً في الاولين واستجاباً في الاخيرة  
سميت بذلك وفيه نهاية لثبوت ذلك عند الكل فلا يفتي بالتعليل  
عنه مذهب البعض الا ان يدعى انه من قبيل تسمية الرحلة بعبدة  
الحق على احد الوجهين ولعل مراد هذا القائل شدة  
ملاستها وجوباً عند بعض وجوباً واستجاباً عند آخرين

الا ان عبارة قاصرة قاتل **قوله** والث فيه بالنصب والشفاف  
بالنصب او الجرح **قوله** وان انعمت عليهم هكذا وقعت  
عبارة الكشاف والمراد صراط الذين انعمت عليهم  
لظهور عدم عدالة آية بدون الموصول وكذا المضاف  
اليه بدون المضاف **قوله** وتثنى في الصلوة عدل ثمة  
وقع في الكشاف لانه تثنى في كل ركعة اشعاراً بان المراد  
العلامة بالركعة الصلوة تسمية لكل باسم الجزء ولم يقبل  
في كل صلوة لثبات وصلوة الجنائز وقيل بكل الركعة في  
كلام العلامة مع معناه الحقيقي ويوجه لوجوه الاول  
ان مراده انها تثنى في كل ركعة بالخرى في الاخر ففي الاولى  
بالثانية وفي الثانية بالاولى واما الوتر فثبت من مذهبه  
وفيه تحلف واما ما يلقب من انه توجيه الكلام بما لا يرخصه  
لانها غير واجبة في الاخرة عند الحنفية والعلامة منهم فحين  
ان استجابها فيها كاف في هذا التوجيه كما لا يخفى



ان في السببية والمراد انها تنفي في الصلوة بسبب ركعة  
ركعة لا بسبب الركوع والسجود كما لطائفه ولا بسبب  
ركعتين ركعتين كما تشهد ولا بسبب صلوة صلوة  
كالترديد والتسليم وبعد ظاهر كما لا يخفى الثالث ان في  
بعض مع والمعنى تنفي مع كل ركعة وفيهم من عرفا أنها تنفي  
مع كل ركعة مثناة كما يقال فان ياكل مع كل احدى مع  
كل احدى ياكل معه وفيه تعسف والحق ان التوجيه الاول  
الذي ارشد راليه المؤلف احسن التوجيهات وقد وقعت  
عبارة الكشاف في بعضها في القضاة ونقها بعض اصحاب اللجنة  
عن غير من الخطاب ايضا وفي تفسير الامام حكما لانها تنفي  
في كل ركعة من الصلوة وبهذه اعجب مما وقع في الكشاف  
والقضاة لصراحتهم بان المراد بالركعة مع الحقيقة **قوله**  
او الا نزال عطف على الصلوة فكانت مجرد المضارع عن  
معن الاستقبال وان العبارة من قبل عطفها بتبنا وما

باردا وقد يقال لاحاجة الى هذه التكاليف بل ينبغي ابتداء  
المضارع بحاله فانه ساجد اطلق عليها السبع المثاني كما  
سبحي لعلمها بأنها سبب في نزولها بالمدينة وعرض الموت  
الايمان الى هذا ولولا لما صح اطلاق السبع المثاني عليها  
بهذا الاعتبار قبل نزولها بالمدينة فاقول **قوله** من العاتية  
الح لا خلاف في ان السبعة من القرآن انما هو في انها او ايل  
السورة جزء من كل سورة ام في العاتية فقط جزء منها دون  
بقية السور ام ليت في او ايل من السورة جزء منها  
وانما كتبت للتبرك والفصل بين التوزيع فان عكس  
وابن المبارك واهل مكة كابن كثير واهل الكوفة كعاصم  
والكشي وغيرهما سورة حمزة وغالب اصحاب الشافعي  
على الاول وهو يذهب الى الثانية وقال بعض الشافعية و  
حمزة بالثاني واهل المدينة ومنهم مالك والثوري ومنهم  
الاوزاعي والبصرة على الثالث وهو المشهور عند المتأخرين  
ارسلت جزء من السورة

بكتبة  
سبب سبب



من الخفية والموقف المحقق لم يتعرض للكشاف في غير الفاتحة و  
في بعض النسخ من الفاتحة ومن كل سورة كما في الكشاف وفيه  
ان حجة من اهل الكوفة وقد عرفت مذهبه **قوله** فضل انها  
ليست من السورة عنه والظاهر صاحب الكشاف اتباعه  
وفي هذا التفرع نظراً اذا دلالة للعام على الخاص وقد  
يؤيده ما في حقيقته من قضاة الكوفة وتقرهم بحججهم  
دونه يدل على ذلك وفيه ان توقفه محتمل فانظر بحاله هذا  
وقد جعل لفظ ايهام فوجاً بالجزية عن المصد المسبوك  
من ان ومعولها قدم لتكثيره ويكون الغرض ترقيق هذا  
الفضل ما شارة الى قوله نعم ان بعض القطن اثم وعند  
ان الاخراف بما جاز هذا التفرع ايهام من ذلك ومن  
قل ان الموقف المحقق اراد ذلك فهو حق بان يتلى عليه  
ان بعض القطن اثم **قوله** وسئل محمد بن الحسن عن هذا الكلام  
ما لا ذكر له في هذا المقام اذ لا نزاع لاحد في انها من القرآن

ولعل مراده ان محمد بن الحسن كافي حقيقته وغرضه زيادة  
ترقيق القطن فقل واما ما يوق من ان غرض محمد ان يبين  
الدينين كلام الله كل في محله بهذا الترتيب فحينئذ  
على البنية **قوله** لما احادث كثيره ايرنا على انها من  
الفاتحة كما هو مذهب جميع الشافعية ولنا على الخبر  
الاول من دعوانا على النسخة الموافقة للكشاف وهذه  
الاحاديث تجاوز العشرة كما صرح به بعض الحديثين و  
نقل الشيعة ايضا في ذلك احاديث كثيرة من طريق  
اهل البيت عليهم السلام والاحاديث التي استند  
بها الخالف مؤولة **قوله** ومن اجله من اجل اختلاف  
الحديثين وفي بعض النسخ من اجلها ويمكن ان يوج لا مخالفة  
بين الحديثين لانها قها على ان اول الايات السبع السهلة  
وهو اعم من كونها آية براسها فقل **قوله** والاجماع بالرفع  
عطف على احاديث وفيه بحث ظاهر فانه ان اراد الاع



عن ان ما بين اللفظين كلام الله كل في محله من هذا الترتيب  
فصاوه خطا وان اراد الاجماع عن ان كلام الله في الجملة فلا  
والمراد بغير اللفظين مما يمكن ان يكون قرانا فخرج اسما  
السور وعدد الآيات **قوله** والوفاق فيها ان اثباتها  
في المصاحف يدل على انها قرآن لا على انها قرآن في الحقل  
**قوله** تقديره اقرأوا ما في معناه كاتلوا وفي الكشاف  
تقديره اقرأوا تلو **قوله** لان الذي يتلو مقرونا  
للقراءة المعينة للفعل المقترن باعتبار معناه لا للفظ  
الضمير في يتلو للفظ بسم الله اي لان الذي يتلو التسمية  
ومسبب المقروء وقد ظن ان الانسب ان يقول لان  
الذي يتلو قراءة لا مقروءا ان الذي يتلو سببه الداعي هو  
الذبح لا المذبح وادفع بان كلامه القراءة والمقروء هو  
الحمد لله يتلو بسم الله ويوجد شخصه بعد وجوده كذا المفعول  
منه بسم الله فآثره على القراءة بخاسته متلوها بخلافها

وآيا سببه الداعي فاما يتلو ما في الوجود الذبح لا المذبح  
هذا ولا يخفى لطف قوله لان الذي يتلو مقروء ولو قال  
تقديره اقرأوا لان ما عليه متلو كان العطف **قوله** وكذلك  
يضمر بالباء للفاعل وكل فاعل فاعله وما يحسن بالباء  
للفاعل مفعوله ولا يخفى ان المضمر هو الفعل الخبر والتسمية  
مسبب الفعل المحقق فلعل المراد ما يحسن التسمية مسبب المعنى  
مصدره او ان الفاعل يضمر لفظ ما يحسن التسمية مسبب المعنى  
وهذا يقتضيان يكون المضمر مصدرا وهو خلاف محذره  
ويجوز ان يراد بها اللفظ والضمير معناه على طريق الاستحسان  
**قوله** وذلك لارضاء اقرأوا واخبر كل فاعل ما يحسن  
التسمية مسبب المعنى وهذا قوله يضمر مسبب الفاعل وعلى  
الاول للمفعول ولا يخفى ان قوله واجتدأ لي يوجب الاول فاعل  
**قوله** لعدم ما يطابقه وما يدل عليه غير ان ما صدر به  
لما كان مقروءا كان مطابقا لا قرأوا لا على تقديره



بخلاف ابدأ فان المقر ولا يبطا بعته ولا يدل عليه كذا قيل  
 وفيه نظر ط لانه كما هو مقر وهو مبني وكنه يبطا بقى لكونه  
 مقروا اقر ويدل عليه يبطا بقى لكونه مبني وابدأ ويدل  
 عليه من غير تفاوت فقولكم ان المقر ولا يبطا بقى ابدأ  
 يدل عليه كلام مجمل مختل والاولى ان يقر مراده ان قد وجب  
 في القرآن والحديث ما يبطا بقى تقدير اقر ويدل عليه  
 بخلاف ابدأ فقر القرآن قوله تع اقر باسم ربك وفي  
 الحديث ان النبوة امر ماوى الى فراشه ان يقول  
 باسمك ربني وضعت جنبي وبك ارفعه فهذا ان قرئنا  
 على ان متعلق البسملة متر لم يذكر كان فعلا خاصا فلفظ  
 الفعل المستدير بها وهذا كما قالوه في تقرير ان زيد في  
 جواب من قام فاعل لا مبتدأ فاعل وهذا المحل متشبه سواء  
 جعل ذلك اشارة الى الضار اقر او اضمار كل فاعل محمل  
 التسمية به الدور بما قيل الاشارة الى الضار كل فاعل

وعرضه ان الفعل الخاص كما قرأوا داخل مثل يبطا بقية  
 بعد البسملة ويدل عليه في كل موضع بخلاف ابدأ لعدم  
 حصول المطا بقية والدلالة عليه فيما لم يكن الفعل امرا  
 ممتد كما لم يزوج والدخول مثلا فالمراد بقوله لعدم يبطا  
 الخ رضع الايجاب الكفى ولا يخفى ما فيه من التكلف بهذا  
 وربما يرجح تقدير اقرامثلا بان يدل على تبين كل القراءة  
 بالتبرك بالبسملة بخلاف ابدأ لاقتضائه قصر التبرك  
 على ابتداء التمام وقد يعارض بان تقدير ابدأ مثلاً يقتصر  
 العمل بحديث الابداء لفظا ومعنى وتقدير اقرامثلا  
 يقتصر العمل به معن فقط وفيه ان مدار العمل بالحديث على  
 الابداء بالبسملة لا على تقدير فعل الابداء ولم يرد الحديث  
 باسم كل امرئى باللفظ او لم يصح فيه ابدأ فهو ابره فاعل  
**وله** او ابتداء الاولى وقرأتى فتدبر **قوله**  
 لزيادة اضمار فيه ليرى الاضمار في ابدأ او ان كل في  
 اشارة الى اء



ابراهيم فيه مع زيادة هذا الضار وذلك لانه لا بد من ضم  
 خبره لان الحكم على تقدير تعلق بسم الله به فمضمون  
 كلمات واما جعل بسم الله خبرا عنه باضمار متعلقه فظن  
 خروج عن البحث وقيل لان فيه اضمارا لعل مع معموله  
 البارز وهناك مع المستند وجوبا وقيل لانه ازيد من ابراهيم  
 بحر فيه وفيه نظر لان الغرض ترجيح تقدير الفعل على الاسم  
 لا تقدير فعل على اسم هو اكثر خروفا منه حروفا قد رتب اليه  
 هو مصدر ابدال واو **قوله** وتقديم المفعول وفي  
 بعض النسخ المفعول هنا اي فيما نحن فيه بخلاف قوله تعالى  
 اقرا باسم ربك لانه اول قرآن نزل فكان الابهام القراءة  
**قوله** بسم الله مجزئيا ومجربيا ابراهيم اجرا واداءا  
 لا بغيره منه محبوب الرباح والمرساة والاستشهاد على تقدير  
 تعلق بسم الله بجزئها لا بأكملها وان رجح المولف هناك  
 ابراهيم فيها مستند له وقت اجراءها وارسالها على ما

تفصيله ان شاء الله تعالى **قوله** لانه ابراهيم واداءا على الاختصاص  
 وجه الابهامية الشارحة وكونه الغرض الرد على المشركين الذين  
 كانوا يبتلون في فعالهم بسم اللات والعزتر ووجه  
 حصول الاختصاص لوانه ليكون التقديم ادل عليه است  
 نفس العدو ولغيره ذكرهما الى ذكر الله تعالى يدل على الاختصاص  
 دلالة ضعيفة **قوله** فانه مقدم على القراءة ابراهيم فعليا  
 فيقدم على فعلها ايضا **قوله** كيف وقد جعل الله لها  
 ابراهيم تعالى عليها ولما كان لكاهن جنتان جهة تبعية  
 وابتنال وجهه توقف واحتياج اشار الى اسم المخطوط  
 هنا الجهة التي سيقوله من حيث **قوله** كل امرئ ذرئته  
 ابراهيم بالبال جليلا كان او حقيرا فالوصف للتعليم نحو  
 نظير جنتا حية او ذرئتان يهتم به فكانه ملك بال صبه  
 لا شغاله به فالوصف مختص والابتر مقطوع الآخر  
 وجعل ترك التسمية في اول الامر موجبا لنقص آخره لغية



في سائر النقص من اوله الى آخره كسراية بركة البسلة فيه لو  
ذكرت **قوله** وقيل الباء المصحبة الى الالة والاستعانة  
وحده بقيل اشعار بعدم ارتضاة له وذلك لان جعل  
اسم الله سبحانه للفعل يشعر بزيادة مدحيته فيه حتى  
كان لا ياتي ولا يوجد بدونه والمصاحبة تحريره عن الالة  
في ذلك هذا وقيرج المصاحبة لفرة لصاحب  
الكتاف بوجه ذكره السيد المحقق في حاشيته منها  
ان التبرك باسمه تعالى ادخل في الادب منه جعله للبقية  
الالة وابته الهاء ورد بان المخطوطينها الاخرى وهذه  
الجملة غير مخطوطة كما ترى وفيه ان كونه الالة ذات جنتين كما  
في مرجعيتها ومنها ان ابته المشرك باسم المصاحبة  
كان على سبيل التبرك فقط التبرك ادخل في الرد عليهم  
وفي ان المحرم ممنوع ولو سلم كونه التبرك معصية المصاحبة  
اولا لم معنى بل هو معلوم من خارج هو ان مصاحبة

اسم

اسم سبحانه يوجد تحت التبرك وهو جار في الاستعانة  
باسم سبحانه ايضا اذ لا معاندة بين الاستعانة والتبرك  
وقد اشار المؤلف المحقق الى ذلك بقوله بعيد هذا  
ليعلموا كيف تبرك بهم ومنها ان باء المصاحبة ادل  
على ملازمة جميع اجزاء الفعل لاسم الله منه باء الالة  
والاستعانة وفيه نظر فان الظاهر من مساهمة وانها في ذلك  
فان التقدير اقرالا ابدا ومنها ان كون اسم الله الالة  
للفعل ليس الا باعتبار انه يتوصل اليه بركته فقد رجع بالاء  
الى معنى التبرك فليقل به اولا وفيه نظر يعلم مما قلنا فيل  
هذا **قوله** والمعصية كما باسم الله اقرابا من تمة الفعل  
وربما جعل من كلامه وكيف كان فليست الباء فيه صلة  
للتبرك بل المقصود ان التبرك به وجه التبرك **قوله**  
وهذا وما بعده امر الى آخر التورة وهو جواب عما قلنا  
كيف يقول سبحانه متبركا باسم الله اقرابا وقد قيل ان



قوله ليعلم كيف يترك باسمه رجوع عن الاستعانة الى  
 المصاحبة ويضع امره متممة القيل والحق ان الظن ووجه  
 لبشر لما عرفت وتبعه اخطاء المؤلف المحقق كلهم  
 عنه التعرض لذلك مع جبرية الشهرة في الاستعانة ايضا **قوله**  
 ومن حق الحروف المفردة ان تفتح لان الاصل في البناء  
 التكوينية لمفظة وعدم التغير بالعوامل والدائم حري  
 بالتحفيف وهذه الحروف لكونها كلمات ليس لها  
 مظنة الوقوع في اول الكلام وقد رضوا بالابتداء بالبناء  
 فبنيت على الفتح اخت التكوينية في المفظة وقد يعارض بان  
 الكونية عديم والكسرة يناسب العدم مع ان من قواعدهم  
 ان التكني اذا حرك حرك بالكسرة **قوله** لا اختصاصها  
 بلزوم الحرفية والجارية بهما معا فلا تغايرهما بخلاف سائر  
 الحروف كالواو والكاف للخطاب والواو للعطف ووجه  
 اقتضا اختصاصها بغيرتك كسرة ان لزوم كل منهما يتا

الكسرة

الكسرة منسوبة ضعيفة فلما اجتمعا معا ولم يمتها الكلمة  
 تويت المنسوبة وحصل الاقتضاء اما الحرف فلو افترق حركتها  
 اثرها واما الحرفية فلا اقتضاها الكونية الذي هو عدم  
 والكسرة لمفظة كالعدم لعدم وجوده في الافعال والاسماء  
 الغير المتحركة والحروف الالوانية **قوله** كما كانت  
 الامر ولام الاضافة الى ان كسرة البناء منسوبة للحروف  
 المفردة التي حقا الفتح يماثل كسرة هذين التامين في ان  
 لكل منهما صلة اقتضت خروجهما بهو حقة والعلة بها  
 رفع البناء بها للام الابتداء لدخولها على الفعل والاسم  
 ولم يخف التباس هذين لتباين مدخولهما وقيد الحجة  
 بالداخل على المظنة لان الداخلة على المضمرة سور بالمتكلم  
 للمنسوبة مفتوحة على الاصل اذا ضمير بعد الابتداء  
 ضمير رفع دائما فان رفع اللبس بحويز المدخول عليه بخلاف  
 الداخلة على المظنة والفرق بالاعراب فيه لا تسره في



والموقوف عليه وتقدر على الاعراب واما اجزئها **الابته**  
على الاصل وكسرت الجارة ولم يعكس لتوافق العامل وانته  
واما الدخلة على المستعاش فانما فحقت لقيمة عن  
المستعاش له مع انه في موضع ضمير ادعوك فكانت  
دخلة على المضمر **وله** من الاسماء التي حذفت اعجازها  
الح ووزنه افع سقط منه الواو اذا اصله **ممو** مبتدأ  
بها حال من الجحور اير لا اذا اتصلت بما قبلها كبسم الله  
**وله** لان من ذابهم ان يبدوا بالمتحرك لبقية  
الابتداء بالت كن فبداخل الهمزة الوصل الثانية في  
الابتداء الساقطة في الدرج يقركون او ايلها بحال  
ولا يخرجون عن ذابهم وكلامه شعر بان الابتداء بالت كن  
غير متنع وكذا الكلام الثالث وهو مذنب السكاكي قال  
المحقق الشريف من استقر لعمه الجح وجدها الابتداء  
بالسكن المدغم **قوله** ونقول على الساكن اذا الوقفت

٢٢  
منه الابتداء وله الحركه فكان له التكون المضاد لها ولان  
الابتداء عدوى فحسبه التكون الذي هو عدوى ايضا **قوله**  
ويشهد لير المذهب البصريين من ان الاعلال في لامه  
لا في فانه جمعه على اسماء واصله اسماء وقلت الواو المتحركة  
بعد الالف همزة واصل اسمي ونمي اسمي **قوله**  
لكن في الصالح والقاموس ان اسمي جمع اسماء واصل  
سميت سموت فقلت الواو المتحركة الرابعة **قوله**  
اصله سمو فقلت الواو الف لو كان اصله وسم لك  
تصريفه على اسم ووسيم وسمت ولما جاء سمر وقوله  
وحجر عطف على تصريفه ولعمه اما حال من سمر او غير محرر  
انه فعل ناقص كقعد بهذا والاستثناء بالبيت على ان سمر  
لعمه فيه كهدر محل نظر اذ غلبت سمر بالضم كما سيذكره  
فلعمه المذكور في البيت ونصبه ظاهر لا مقدور **قوله** والعقب  
بعيد وغير مظهر نقل عنه ان المراد القلب المكاني وهذا



جواب عن قول الكوفي أن هذه الامة مقلوبة فاصل  
اسماء أو اسام فقلت فصار اسماء أو ان اصل اسم  
وسم جعلت الفاء بعد اللام وحذفت ثم جمع وصغر وجاء  
منه تميمت وسماء بعد القلب والحذف وقيل لا تعلل لهذا  
الكلام بالبيت بل هو جواب عما يوق اذا كان اصله موقا  
فلم يقولوا بقلب الواو همزة وتقدم عليها **قوله** وعوضت  
عنها همزة الوصل وقيل لا حذف ولا تعويض بل قلبت  
واو همزة كاعاء واستخرج ثم كثر استعماله فجعلت  
همزة همزة وصل فوزنه فعل لا اعل **قوله** ليقول اعلاله اير  
بالنسبة الى اعلاله عند البصريين وقد يوق اي عوض الهمزة  
عن الواو المحذوف ليقول تغييره اذ بزيادة الهمزة يتغير  
نقصان الحذف اذ هو لو وجب نقصان كميته بانزعت  
منه الكلمة وانعدام خصوصية حرفه وبالتعويض يتغير الال  
فيقول التغيير **قوله** ومن لغائه سم وسم بالكسرة والضم وآخرهما

عن زهد الكوفي لا حتمال كون اصلهما وسم فحذفت الواو  
وكسرت السين في لغة لان الساكن يحرك بالكسرة وضميت  
في آخره لدلالة على حذف الواو **قوله** بسم الذي في كل سورة  
سمه هو لروبه وقيل على ما قاله اليميني أرسل فيها باذ لا يقرب  
ايرسل الراعي في الابل جللا باذ لا وهو انشأ بغير تمة  
اي يعفيه عن الركوب والحمل **قوله** والاسم ان اريد به اللفظ  
قد طال التشاجر في ان الاسم هل هو غير المستر او غيره  
فالاشعر على الاول والمعتزلة على الثاني وقد تحجر  
نحارير الفضلاء في تحريك عمل البحث على نحو يكونه حرياً  
بهذا التشاجر حرق الالام في التفسير الكبير ان هذا  
البحث يجري مجرى البحث وفي كلام المؤلف ايما الى  
هذا اللفظ فكانه يقول لا معنى للنزاع لانه ان اريد به اللفظ  
فلا ريب انه غير المستحق والمعنى فلا شك انه عينه ونصفه  
فهو مثلها في العينين والغيرية والواسطة عند الاشعرين



فالتراع عبث لا طائل تحته وفي كلام بعض الصوفية ان الاسم  
هو الذات المعينة بصفة ما فمعين ذاته المقدسة بصفة  
العلم اسم العلم وبصفة القدرة وهو القدير وهكذا قال  
ومن هنا يعرف السبب الفطن على اختلاف القوم في ان  
الاسم غير المتقيد لانه هو محل تامل ولا مام بتحقيق  
في هذا المقام وقد وصفه بالدقة والطلاقة اورده مع ما  
عليه في الشرح **وله** محقق يدخل منه غير جاذبه اليه فدخله  
كوجه فكانه داخل بعينه **وله** الى الحول ثم اسم السلام  
عليك اخره ومنه يك حولا كما فقد اعذر وهو السيد  
بخطب انبيائه في وقت وفاته وكان عمره مائة وخمسة  
اربعين سنة وقبله ثلثي انبثاء لن يعيش ابوهما **وهل** اما  
منه ببيعة او مضره فقولنا بالذمة قد علمنا **ولا** تسميها  
**ولا** تخلصا شعرة **وقولا** هو المولد الذي لا خلد له **اضاع** ولا تخلص  
الصديق **ولا** اعذر الى الحول ثم اسم التسم عليك قوله **وهل** اما

من

منه ببيعة او مضره اما انما رجل منه احد ما بين القبيلتين  
فكما لم يخلد منهم احد فالكذا لك البصر وقوله الى الحول متعلق  
بقوله امرهما او لا يذكر ما يعرفانه منه محاسنه ومنها عاهته  
خشن الوجه وحلق الشعر وثانيا بان ينوحا عليه ويندبانه  
الى تمام الحول ثم كيفان علم النياحة والندبة ونتم السلام  
كما تيسر الامر بالكف بعد الحول فان منه كل حولا كما فقد  
اعذر راطره عذره في الكف وبعض الخشيت حل هذا البيت  
حدا يوجب الضحك حولا كما بهذا وبعض فضلا العزيم  
منع من انجام الاسم وانكر محبة في اللغة وقال لوجار الجاز  
ضربت اسم زيد واكث اسم الطعام وحل لفظ السلام في  
البيت على اسم الله تعالى وجعل الكلام اغراء فكانه قال عليك  
بذكر اسم الله تعالى بعد ذلك او ان مراده ان اسم الله حفيظ  
عليك كما يقول من نظر الى شيء بحجة اسم الله عليه وعندي  
ان هذا الكلام ليس بحيد واحتمل البيت للمعنيين الاربعة



ينع الاستشهاد به على الاقام الا ان قوله لو جاز لجاز ضرب  
اسم زيد فيه ما فيه اذ يجوز الاقام لعلة بقصره على السماع فبتر  
**قوله** كما هو رأي الشيخ ابي الحسن ظاهر كلامه يعطى اسم  
الشيخ ابي الحسن زيريد بالاسم الصفة ابدأ وهو غير منقول عنه  
وقد يجعل قوله كما هو رأي الشيخ حاكماً للصفة وفيه ما فيه  
انقسم انقسام الصفة عنده الصفة التي هي غير الموصوف  
عنده الوجود والتي هي غيره ما يمكن مفارقتها عنه كالحال  
والرازق والترلا هو ولا غيره ما يمنع انفكاكها كالتقارر وروى  
العلماء وارادوا بالصفة مسبباً لا اشتقاقاً لا المشتق وقسم  
الاسم ايضا الى هذه الاقسام فقال الاسم اما غير المسمى مثل الله  
الذي هو الوجود اير الذات واما غيره كالحال او لا كالتقارر  
كذا في شرح المقاصد والمآل واحده عندنا على **قوله** لان التبرك  
والاستعانة بذكر اسم الله اما التبرك فظاهر واما الاستعانة  
فلان المراد بها عندهم التلقين بما فيه اليقينة نحو كُنْتُ بالقلم

ولا ريب انه بالاسم بالذات ولو قال بالله لا وهم التلقين  
بالذات وقد يقال انما قال بسم الله لما يخص التبرك  
باسم دول اسم بخلاف ما لو قال بالله وربما يعقل ايضا  
بان الابداء باسم الله اشتد وفاقا لحديث الابداء  
وفي كلامه اشارة الى ان التبرك موقوف عند جعل الباء  
للاستعانة كما قرأه سابقا ومنه قال ان ذكر التبرك اشارة  
الى القول بان الباء للمصحة فقد ابعد **قوله** وطولت  
البا عوضا قال بعض الحشيين انما عوض ليكون الباء  
بمنزلة الف اسم الله فكونه الابداء بسم الله ابدء  
باسم الله فاعرفه فانه ليس من عمل الافهام بل من منه ولات  
الالهام انتم كلامه وعرضه دفع ما قيل من ان المبتدئ  
بسم الله غير مفضل لحديث الابداء لانه لم يبدأ باسم الله  
بل بالباء الداخلة على اسم الله وفيه ان كلامه بهذا ابعد  
تمامه يقتصر تخصيص الابداء بالابداء الحظي فقط فهو



منه الى عام لا ستم الالهام بهذا وقد وضع ذلك بان المراد  
بالابتداء في الحديث الابتداء العرفي والبا لا يقدح  
في تحققة وتنجيح بالبال ان الباء في قوله علم سيد افية باسم  
المصاحبه والاستغناء فكأنه قال كل ان لم يبد افية  
بمصاحبه اسم الله او بالاستغناء به فهو ابر فلا بد في تحقوة  
الامثال من الابتداء بما يدل على المصاحبه لاسم سحانه  
او الاستغناء به وهو الباء فاقول **قوله** والنداء اصله الهمزة  
وزن فعال امر بالوؤه وفي بعض النسخ الاله بالتعريف  
وهو الموافق للكتف وكانه كان كذا لك فعديل عنه  
للملاير وانه لا تعويض ح لان الالف واللام قد كانت  
وتحتاج الى الجواب بان التعويض لمزومها **قوله** خذفت  
الهمزة على غير القيس لوجوب التعويض اذا خذوف  
قياس في حكم المبتدأ فلا تعويض **قوله** وعوض عنها  
الالف واللام رده الجوهري بانها لو كانت عوضا لما اجتمعا

مع المعوض فالله وذهب الى انها آتاه دخلا على الهمزة خذفت  
الهمزة تخفيفا وقد يقال كونها عوضا في الله لاينا في اجتماعها  
فالله اذ هما فيه للتعريف فقط **قوله** ولذلك قيل يا الله  
بالقطع اي لاجل ان حرف التعريف عوض عن الهمزة الاله  
وهنئة جزء العوض لم يحدف للملايرم حذف العوض و  
المعوض مع انها هم العوض الظاهر لحقاء اللام بالادغام  
وخص قطعها بالنداء لتختص حرف التعريف في العونية  
ح وعدم بقاء شي به التعريف للملايرم اجتماع ادائيه واما  
في غير النداء فالتخص غير حاصل وقد يعقل بان الف يا ما  
يحافظ عليه لان مد الصوت المط في النداء يحصل به و  
هو يحدف مع حرف التعريف الساكن فاستكرهوا التوكيد  
في ندائه سحانه بالاسم المبهم وجعل اسم الله تعالى تابعا فجعلوا  
همزة قطعية حفظا للالف وعلل الجوهري قطع الهمزة في  
النداء بالوقوف على حرف النداء تفخيها للاسم الاقدس



**قوله** الا انه اى الله خضع بالمعبود بالحق ولم يُلْطَق على غيره  
سجنان في الجاهلية ايضا وهذا المستثنى من التقارب  
المستفاد مما سبق بين الله والكون قال هما متقاربان  
في الاحوال الا ان الله تعالى محض بتعالى باصل الوضع  
والله كان عام ثم خضع به بالغيب وقوله والله بالتصديق  
حذف على اسم ان وهذا اوضح بالنسخة الموافقة لما في  
الكتاب ومن ان اصله الله معرفة بالتمام **قوله** واشتقاق  
من الله يفتح اللام كسر الهمزة وتاء اللام والوهمزة والواو  
بضم همزتها بمعنى عبد فهو الله بمعنى مالوه اى معبود الكتاب  
بمعنى كُتِبَ **قوله** وقيل من الله كسر اللام اذا تحير فهو مالوه  
ايمر متحير فيه وانتهى الى فلان والله اذا فرغ كلاهما بكسر  
والهمزة غيرهما لالف وفتح اللام وهمزة الهمزة للكتاب  
**قوله** اذا العابد يفرغ اليه وهو يحير الهمزة للكتاب في فرغ  
واحبار وانما قال او برغمه لان عابد الصنم يرغم به يحير والكلام

في اشتقاق الله الشاغل للخلق والباطل وخص الرغم بالاجارة  
لان العبادوة وتخير العقول التخفيف وسكون القلوب  
المريضه والفرغ اعراض الهمم واقعة من المبتلين بالنسبة  
الى الله هم الباطلة حقيقة **قوله** او من الله كسر اللام والواو  
ولذلك المفضل عن الله وولع بالشيء بضم او الله اذا اغرى  
به فمارسه واشتغل به عن غيره والعباد بضم الغين وتشديد  
الباء هكذا وجد مضبوطا في النسخ المتقدمة عليها ومولعون  
على صيغة المجهول **قوله** او من الله كسر اللام ولم يعلل كلف  
بقوله تعالى اذا العقول تحير في معرفته ومصدره وكلمه  
ولهان فقياس فقال منه ولله فقبلوا الواو وهمزة كاجوه  
فال اصله وجوه نقل في الصحاح عن ابن السكيت انهم فعلوه  
ذلك كثيرا في الواو اذا انصرفت **قوله** كاعاء واشاح  
بكسر اولهما واصلها عاء وهو الانية ووشاح وهو ما ينجح  
من اديم ويرضع بالواو ونشده المرأة بين منكبها وكشها



**قوله** ويرد ابر بر دكون اشتقاق الهم ولم يكن من اصله ولا  
المجمع ابر جمع الهم على الهم دون اوله فان جمع الهم كالنصف  
يرد الاشياء الى اصولها كما جمع اعاشا على اعيه واوشه  
دون اعيه واشه وقد دفع هذا الرد بان لما ابدت الواو في  
في جميع تصارييف الهم عملت معانته الاصنية قال في الصحاح  
الهم بالهم واصله ولم يولد له انت **قوله** وقيل اصله  
لاه عطف على قوله سابقا اصله الهم وضمير اصله لله لانه  
كما قد يظن وبهذا القول ينبى الى سبويه لكنه القول بان  
لاه مصدر لم ينقل عنه وليس ذكره في كتب اللغة المشتهرة  
ثم اشتقاقه من التفسير الكبير وغيره ان لاه يسميه بالياء المعبر  
ارتفع ولاه يوه بالواو والمعبر **قوله** لانه تعالى محبوب  
منع الامام الرضا عن اطلاق المحبوب عليه سبحانه وقال لانه يوم  
المقصور به والصواب محب **قوله** كلفه من ابي رباح البيت  
لانه والحلفه بفتح الحاء المرة من العزم والبر رباح بفتح الهمزة

٢٨  
والياء الموحدة والحاء المهملة اسم رجل والياء في لاهيه  
يعود اليه والياء رضى الكاف وتخفيف الباء صيغة  
مبالغة لمعنى الكبير وقيل البيت اقسموا حلفا جارا  
ونحن ما عندنا غرار والمراد تشبيه حلفهم في جهرهم و  
رفع صوتهم به بحلفه الى رباح التبركا يسميها لاهيه العظيم  
امر الصنم هذا ولا يخفى انه لاشبه في البيت على ان  
اصل لفظ الله لاه كما رعى هذا الفاضل من انما يشبه  
لحي لاه في كلام البلغاء بمعناه وهو انما يجوز كونه  
لفظ الله لا يشبه له وما حسن ما قال في الصحاح يجوز  
سبويه ان يكون لاه اصل اسم الله تعالى قال الشاعر  
كحلفه من ابي رباح يسميها لاهيه اللب را دخلت عليه  
الالف واللام في بحر بحر العلم كالعباس والحسن  
ولم يتكف ان يقول ارا يقول ويشبه له ابر لحي لاه  
في اللغة كمنه بعيد جدا وقد يستشهد في هذا المقام



بقراءه بعضهم وهو الذي في السماء لاه وهو وان كانت  
شاذة الا ان القراءة الشاذة عندهم لم تكن جبر الاحا  
**قوله** وقيل علم في اصل وضعه وليس مشتق وهو من  
الحليل واختاره الامام الرازي ونسبه الى سيبويه <sup>والله</sup>  
والفقيه **قوله** لانه يوصف ولا يوصف به لهذا  
جعلوه في قوله نعم الى حراط العزيز الحميد الله عظيم  
بيان لانعت ولا يخفى عدم استلزام هذه الدليل المدعى  
فانه لا يدل على عدم الوصفية لا على العلمية فلعلم اسم  
جنس التام الا ان يقر عرضه ابطال مذهب الخصم مع  
انه لا قابل للفصل **قوله** ولانه لا بد له الخ فان كل معتر  
يتوجه الاله بالليم ويحتاج الى التعبير عنه قد وضع له اسم  
توقيفي واصطلاحى فكيف يصلح خالق الاشياء ومعبودها  
ولم يوضع له اسم يحجر عليه بالغير الليم وهذا الدليل في  
عدم استلزام المدعى كما قبله **قوله** لم يكن له لاله الا الله

لوصف

توحيد اذ الوصف شئ مبهم حصل له المشتق منه وهذا المقصود  
لا يمنع الشبهة فيه فمضى كقوله الشبهة ح لا اله الا الله المقصود  
الكلي والاجماع منعته على انها مفيدة التوحيد فلا بد منه  
القول بان الله جبرئى حقيقى ولا يخفى ان هذا الدليل كما  
يدل على ان لفظ الله ليس وصف فليدل على انه ليس اسم جبرئى  
فيل ما بها بحث وهو انه نعم على تقدير العلمية كونه فادة  
هذه الكلمة التوحيد لشوت عدم اشتراك لفظ الجلال  
بغيره تعالى وبين غيره لانها لم يطبق على غيره سبحانه لا في الحقيقة  
ولا في الاسلام كما قرء على هذا يكون كل وصف ثبت  
اختصاصه به سبحانه وعدم اطلاقه على غيره مفيد للتو  
اذا ورد بعد الاسماء الاله الا خالق الارض والسماء والظن  
الله عن من يقول بوصفية كذلك فيعيد قولنا لا اله الا  
الله التوحيد على تقدير الوصفية ايضا ولا يخفى ان هذا البحث  
يستفاد من قول المؤلف فيما بعد وعدم تطرق احتمال



الشكر اليه فلا ينبغي ايراده بهذا **قوله** والحق انه وصف في  
اصله والاولى الثلثة المذكورة لا تستلزم علمية واثار  
الى هذا بقوله لكنه لما غلب عليه **الحق** **قوله** مثل اثر بالتصغير  
نرى مؤثر ثروا ان صفته مشبهة لمعبر كثير العدد والمال  
فهو في الاصل وصف ثم صارت علما للناجح المخصوصة  
والصغير يفتح الصاد وكسر الهمزة في صفة مشبهة  
للمصابية لصاعقة ثم صار علما لرجل واسمه جويلد بن  
ثعلب هذا قد بين ان بين الممثل والممثلين بها فرقا هو  
ان الغلبة فيها الحقيقية وفيه تدرية لان لفظ الجملة  
لم يطلق على غيره سبحانه في وقت من الاوقات صلا  
بجملتهما **قوله** لان ذاته من حيث هو ابلغ الوجوه  
الثلة المستدل بها على العلية ولما لم يلزم من بطلان  
الدليل بطلان المدلول بطلان بوجهين وذكر وجه ثالث  
يدل على الوصفية ونظم في شكلها وهذا الوجه مبني على

٢١  
هو الظاهر تعريف العلم بما وضع للذات مع جميع  
المشخصات واعترض بعض الاعلام بانه انما يدل على عدم  
تكملة البشر من وضع العلم له لعدم اطلاعه على جميع  
المشخصات لا على ان ليس له تعالى علم وقد صح ان اسماؤه  
توقيفيه وهو سبحانه عالم بخصوصية ذاته ومشخصاته  
فيجوز ان يضع هو لذاته علما نعم نحن معاشر المكنتات  
لا يمكننا ذلك وليس التراجع فيه اقول في الجواب ان غرض  
المؤلف هو ان وضع العلم بخصوصية الذات المقدسة  
لا يليق بالحكمة الجبريانه مجرى العبث لان الدلالة على تلك  
الذات بالعلم بحيث يفهم منه المعبر العكس غير ممكنة لكونه  
غير معقول للبشر والعرض من وضع العلم التخصيم والتفريق  
والدلالة على المسح لخصه ببالا مع عند اطلاق  
اللفظ الموضوع له وعلى هذا علمه بخصوصية ذاته  
معلوم ولكنه نحن معاشر المكنتات من الماديات والجهلات



لا يتحجب لنا عنه شجاع العلم نفس الموضوع له قطعاً لئلا  
عنه التلوث بالظهور بعينه في اذنان فلا يمكن دلالتنا  
على المعنى العليّ بل لا يمكن تعقل الذات المقدسة الالهية  
وسلوب واضافات يمكن فهم معانيها فلا يكون  
الله علماً وفي قوله فلا يمكن ان يدل عليه لفظ ايماء الى قناتنا  
بهذا والحج انه يكفي في وضع العلم لذات تعقلها بوجه  
تمتاز به عما عداها ولا يشترط علم الواضع بجميع الشخصات  
ولما خطتها عند الوضع **قوله** ولانه لو دل على مجرد ذات  
الح دل يصيغه المبني للفاعل والضمير فيه يعود الى لفظ الله  
وحاصل هذا الدليل انه لو كان المراد منه ذلك اللفظ  
فجرد الذات كما هو مقتضى العلم لكان المراد منه قوله تعالى  
هو الله في السموات ان تلك الذات في السموات وهو  
ظاهراً يدل على ان السموات مكان له تعالى عنه تلك علواً  
كبيرة واما اذا اريد منه الصفة كما لمعبود مثلاً كان المعنى

21  
وهو المعبود في السموات وهو معنى حق وفيه ان العلم قد  
يلامح معه معنًى يصلح لتعلق الفاعل كقولك انت  
عندي حاتم فليلاحظ بها المعبود بالحج لاشتراكها  
بذلك في ضمير هذا الاسم المقدس **قوله** ولان معنى الاشتقاق  
الح قيل عليه ان الاشتقاق المبحوث عنه فيما سبق هو  
اشتقاق لفظ الله والفاعل ان لفظ الله علم فاصلته  
لا يتسلم ان اصله له غدت الهمزة وعوض عنها حرف  
التعريف كما يقول أصحاب الاشتقاق بل يعي انه  
وضع بهذه الهمزة والمادة للذات المقدسة كما ير  
الاعلام وهذا لا يبرادسا قط فان المثاركة في المعنى  
والتركيب حاصلة لفظ الله وبني الاصول المذكورة ايضاً  
فجس من ذلك اشتقاقه من بعضها كما في سائر المشتقات  
**قوله** وقيل اصله لا بالاسم بانيته اما آخر هذا القول عن  
الوجه الثاني بقوله لا تبسأه على انه علم معرب لبطلان اشتقاق



اللفظ العربي من لغة أخرى **قوله** اذا انفتح ما قبله وانضم  
 لا اذا انكسر لشغل التخييم بعد الكسرة **قوله** سنة اير طريقه  
 شايعة مسلوكة متعارفة براهل التل لا يجوز خلافا  
**قوله** وقيل مطلقا هذا منقول عن بعض القراء وظاهر كلام  
 الكشاف يشعر به ايضا وان كان شراحه مطبقين على انه  
 ليس من هب **قوله** لا يعتقد به صريح اليمين المعلن الصريح  
 عند الشهية ما يعتقد بهجرا التلفظ ولا يحتاج الى نية  
 كالحلف بالاسماء المختصة به سبحانه وغير الصريح ونسب  
 الكناية وهو الحلف بالاسماء المشتركة التي لم يعلن  
 عليه جل جلاله كالتحلي والموجود ونحوهما فان نوبتهما الواجب  
 انعقد والا فلا وكلام المؤلف كالصريح في انعقاد اليمين  
 الكناية لو قال بانه مشلا وجزم به الغزالي في الوجيز وقال  
 الرافعي لو قال بانه فهو غير ذاكر لاسم الله تعام ولا حلف  
 قال البهيم من الرطوبة لكسر ان نوى بما ذكره اليمين بالله تعام

فمع بعضهم انه يكون يمينيا ويحذف الالف على اللحن  
 اتمرو ذهب النووي في الرخصة الى ان هذا ليس  
 يمينيا قال لان اليمين لا يكون الا باسم الله تعام او صفته  
 ولا سلم ان هذا لحن لان اللحن مخالفة الاعراب بل منه  
 كلمة اخرى واعلم ان علماء الامامية رضي الله عنهم على عدم  
 انعقاد اليمين بغير الله تعام وصفاته الخاصة او الغالبة  
 فلا يعتقد بالمشتركة غير الغالبة سواء نوى اليمين او لم ينو  
 اما اليمين المعلن نحو والله بالضم وبانه ان عدل فلن  
 اظفر لهم فيه بنصريح نعم صرح بعض الشافعية كالأراعي  
 والنووي بان الخطأ في الاعراب لا يمنع انعقاد اليمين  
 والبحث فيه مجال **قوله** الا لا بارك الله في سبيل البيت  
 ضرورة اخر من حذف الاعراب وسهيل اسم رجل وقد  
 يروى المصراع الثاني هكذا اذا ما بارك الله في الرجال  
 فلا تستشها في المصراعين معا قيل ان المؤلف لم يورده



هكذا لا تلاحظ ضرورة فيه وفيه ما فيه **قوله** من حجم كذا في الكفا  
وأورد عليه أن الصفة المشبهة كيف يشق من المتعدي  
والجواب أن المتعدي قد يجعل لازما بمنزلة الغايير فيقتل  
إلى الفعل بضم العين ثم يشق منه الصفة المشبهة وهذا  
مطرد في باب المدح والذم نص عليه السكاكي في تصريف  
المفتاح وجار الله في الفائق عند ذكر فقير ورفيع **قوله**  
واسماء الله تعالى تؤخذ باعتبار الغايات الخ إذا رأى خفض  
شخصا في مهلكة عظيمة وعظمة شديدة كغرق أو حرق  
فحصل من ذلك انفعال ورقه قلب ثم استنقذه  
وخلصه من تلك المهلكة فلا تنك في وصفه بالرحمة و  
هذا الوصف قد يكون باعتبار المبدأ أعز الرقة التي  
من انفعال وقد يكون باعتبار الغايير أعز الخلق الذي هو  
فعل وقد يكون بهما معا وصفه تعالى أما تؤخذ باعتبار  
الغايات وحدها لا باعتبار المبدأ ومنه ولذلك تجمع أهل

العرفان يقولون هذا الغايات واحذف المبدأ ومن  
فاذا وصف سبحانه بالرحمة مثلا فهو باعتبار غايتها  
التي هي التفضل والاحسان لا باعتبار مبدأها أعز  
العطف والرقه لتترتب سبحانه عما يتبع المراجع **قوله**  
لأن زيادة البناء على زيادة المعنى نقصت بهذه  
القاعدة بأن حذر المبلغ من حذر كحما صوابه وأوجب  
بأن الشرط اتحاد الكلمتين بأن يكون كل منهما اسم  
فأعمل وصفه شبهة مثلا سلمنا لكن القاعدة أعلية  
لأن كنية سلمنا لكن البقية حذر أمانات من الحاقه  
بالغايير كنهجه وقيل قدل على الثبوت فجاز أن يكون  
حازرا لمع دلالة على زيادة الحد بسبب زيادة لفظه  
فقد تكرر **قوله** وكبارك بضم الكاف قال في الصحاح  
كبر بالضم كبير أي عظم فهو كبير وكبار فاذا افترق قيل كبير  
بالتشديد انتهى **قوله** باعتبار الكمية نظر إلى كثرة أفراد



المؤمنين لا إلى إفاد الرحمة والنعمة الأخروية غير متساوية  
فلا يستقيم على مبدأ ورحيم الآخرة **قوله** يا رحمن الدنيا  
والآخرة ولا يصح اعتبار الكمية بها لانه لا الكثرة لأفراد  
المؤمنين في الدارين على المؤمنين في الدنيا وقد عرفت  
ان الكمية بالنظر اليها وايضا فيلزم كون ذكر رحيم الدنيا  
لغيره واما ما ظهر من لزومه على اعتبار الكيفية ايضا فاقول  
فيه نظرا للمرادح يا مولاي بحجم النعم في الدارين ولما  
دونها في الدنيا على ما سيذكره في ثالث وجوه تقديم  
الرحمة **قوله** لتقدم رحمة الدنيا وهي مأخوذة في الرحمة  
سواء اعتبرت الرحمة فيه بحسب الكمية او الكيفية بخلاف  
الرحيم لا اعتبار به فيه نظرا الى الكيفية فقط فتدبر **قوله**  
ولانه صار كما تعلم فهو انبسط لفظ الجلالة ويكونه  
منزلة الموصوف للرحيم وبالتوسط بينهما لكونه واجبتين  
**قوله** لان من عدا مستعاض اي طالب عوض على لطفه

وانعامه ثم تميز العوض بانه اما الثواب الآجل والثناء  
العاجل واما ازاله الرقة الناشئة من الجبنية كمن رأى  
بعض من جفنه في بيته فقام قلبه ورق له وخلص منها  
فهو مؤثر بالخليل المذكور ذلك التام والانفعال الحاصل  
واما ازاله حب المال وزيله النقص الذي هو من آفة  
الحضال واشنع الرذائل كمن يفرق امواله من الناس  
كميل النفس وتخليصها لها من تلك الرذيلة والحاصل  
ان اعطاء المخلوق ولطفه واحسانه ليس الا في مقابلة  
عوض فلا يلحق اطلاق الرحمة المنبغضة غاية الرحمة عليه  
**قوله** ثم انه ابر من عدا الرحمة جل اسمه كما لو اسقط في ذلك  
اللطف والنعمة والمنعم الحقيقي ليس الا هو جانه فهو  
الحقيق باسم الرحمة **قوله** اولان الرحمة وجه ثالث  
لتقديمه على الرحيم وتحقيقه ان هذا الاسلوب ليس من  
باب الترفيل فقدم الا على بل من باب تميم الكلام بتعظيم المرام



واستيعاب الاقام ولما كان المتن في الية لولا في مقام  
 التجديد والثناء والعظمة والكبرياء هو غطاء النعماء  
 وجلال الاله لا قدم الرحمة ثم اراد استيعاب اصناف  
 الرحمة واستقصا افرادها فارد بالرحيم تبيينها على  
 جلال النعم ودقايقها كثيرا وقيل لها كلها آية منه  
 وصاروة عنه وان غنايته الكاملة شاملة لكل انواع  
 اللطف والجلود وفضله العام كافي لمصالح ذرات  
 الوجود ولئلا يتوهم ان محقرات الامور لا يقيق شواها  
 منه فيخي الان من طلبها من بابها واستدعائها  
 من جنابها تعش نه روي انه اوحى الى موسى على نبي عليه  
 السلام يا موسى استحيي في قدرك وشرك نعلك  
**قوله** او لحي فظه على روس الاله يطلع راس الاله على  
 كل من مفتتحا ومختتمها حرفا او كلمة والماد بها الشئ  
 ابر لحي فظه على كون الحرف الاخير تاليا لبا ساكنة

كشغف

لكشغف والمستقيم وعلى كونه الكلمة الاخيرة مختمة بما  
 على تلك وربما حمل روس الاله على مفتحتها فظ  
 على كونها تالية لتالي تلك الية ولا يخفى بعد هذا ولا  
 يخفى ان تبا وهذا الوجه على كونه الجسد في الفاتحة كما  
 هو من مذهب الحق واما عدم جريانها في اكثر السور سيما  
 في سورة الرحمن فان اللفظ على روس الاله في مقتضى  
 تقديم الرحيم فذلك انه غير مقصود اذ الكلام في بسملة  
 الفاتحة والكتبة لا يلزم اطرادها وهو كما ترى **قوله**  
 والناظر انه غير منصرف هذا احتج صاحب الكشاف  
 والشيخ الرضوي ابن مالك وهو الاصح **قوله** وان خطر  
 اختصاصه بالفتح كان قائل يقول ان منع صرف ثر  
 هذا الوصف شرط عند بعضهم انتفاء فعلانه وعند  
 اخر وجوبه وعدما فيما نحن فيه انما هو لامر عارض  
 بهو الاختصاص بسببه سبحانه فلعل احدهما كان موجودا

مصرف



في الاصل فليفتح تحت منع الضرف فاجاب بانشر  
كان الاختصاص المذكور هو المانع من وجودها الا ان  
الغالب في موازن هذه الصيغة من باب فعل مسر  
الغير كعش وسكر عدم الضرف فالحقت بظايرها  
وقد قرر السؤال بوجه اخر بان يبين ان اختصاصه بان  
سجانه قد منع وجود الصيغتين معا وذلك لوجب  
منع صرفه عند شرط انتفاء فعلانه وصرفه عند شرط  
وجود فعله فليفتح اطلاق عدم صرفه وبهذا فصلت  
كما فعل ابن الحاجب وغيره وتقرير الجواب ان منع  
الاختصاص المذكور وجود الصيغتين كما قلت الا ان  
حكمي يمنع صرفه ليس بالنظر الى مؤنث بل لان الغالب انه  
اقول ان التقرير الاول يقتضى الغاء تعرض المولف للانتفاء  
فعل والثاني الغاء تعرضه لانتفاء فعلانه ولا يبعد ان  
يقع عرض المولف انه غير منصرف وان كان النظر الى

اسم انتفاء فعلانه او وجود فعله يقتضى التوقف في امره  
لان حكمنا بانتفاءهما الا ان لاجل الاختصاص المذكور لا اثر له  
واما انتفاء فعلانه او وجود فعله في الاصل قبل الاختصاص  
المذكور فغير معلوم **قوله** مولى النعم بضم الميم من اولاه  
الشي اعطاه وتحمل الفتح **قوله** فيؤثره بالنصب عطف  
على يعلم بشرائه اي بقبضه وقالبه والمراد بكلمة وجملة وم  
في الاصل الاثقال واحد باشر بشر كبر الشين وسكونه  
الراء **قوله** ويشغل كعلم لا كغيره لان اشغل لغة ردية  
يجل ان بعض الفضلاء احب ان يقولوا اليه صاحب  
ابن العبد وبعض خدامه فكتب اليه الممول من مولانا  
اشغالي بعض اشغاله فكتب الصاحب في ظهر الرقعة من  
كتب اشغالي لا يصلح للاشغال والجاري في قوله عن غيره  
متعلق بيشغل وقد تعلق بالاسم اذ على جعل غير متعلق  
البكل او لجذوف اي معرضا عن غيره والاول اولى



**قوله** على الجليل الاختيار هذه التقييد غير موجود في  
كلام الأكثر وأكثره بعضهم مستشهدا بقولهم عند الصباح  
يحمد القوم الشمر وقولهم غافلة الصبر محموده وكفى في  
ذلك قوله تعالى عسى أن يعطيك ربك مفا ما محمودا  
وح يستغنى عن بعض التكلفات وقيل إنه في هذه المواضع  
لمعنى الرضا ومحبة هذه المعنى مشهور وفي كتب اللغة مطويع  
**قوله** هو الشاء على الجليل مطلقا أي سواء كان اختيارا  
كالكرم أو غيره كالس ولم يقيده الشاء بالتل كما فعل  
غيره لأن الشاء لا يكون له البه وقوله عما انت كما اثبت  
على نفسك من باب المشاكلة وتحيق مباحث الجود  
أخويه بالافريد عليه تطلب من شرحنا على الحاشية الخطية  
**قوله** أفادكم النعماء الخ اختلف المحققون التفاضل في  
والسيد السدي شرحها للكتاب في الغرض من إيراد  
هذه البحث فالحقق على التمثيل لافام الشكر لانت به

أدلم يطلق

٢٧  
أدلم يطلق الشاء الشكر فيه على فعل شمر الموارد الشاء  
والسيد على أنه شاهد لانه جعل أفعال الموارد الشاء جزاء  
النعمه وكلها هو جزاء النعمه عرفا يطلق عليه الشكر لانه قال  
السيد ومن لم يتنبه لذلك زعم أن المقصود بحج التمثيل  
لأقام الشكر لا استشهاده وأنه والانصاف أن الحق مع  
الحق والكلية الترادفا السيد ممنوعه كيف وقد قال  
في محل اللغة الشكر الشاء على الإنسان وعرف الشاء  
بالكلام الجليل وقال الفاضل الطيبي كون الشكر صادرا  
عن هذه الشاء عرف أصولي والشكر اللغوي ليس إلا  
بالتل وحده وايضا فالمدعى ليس إلا أن كلامه أفعال  
الموارد الشاء إذا قبل النعمه كان شكره والاستشهاده  
بالبيت إنما هو لاثبات هذا الدعوى فلو توقف الاستشهاده  
به على ذلك كان دورا وما يؤيد التمثيل عدم شهادته بالبيت  
بأن فعل كل من الشاء شكر فعل الشكر هو المجموع وكونه



فعل الشكر بالاجماع فلا يناسب جمعة معها كلام  
طاهر فإن احتمال الاشتراك قائم **قوله** فشعب الشكر  
حال من الحمد وملاحظة المعنى يقتضيان يكونه وصفه و  
قوله اشيع خبر كان اي اكثر شيوعا والغرض من هذا الكلام  
دفع ما يقال حكم بالعموم من وجه الحمد والشكر برفع  
الحديث المذكور فانه صحيح في عدم تحقق الشكر بوجه الحمد  
وحاصل الدفع ان مراده من المبالغة في ان الحمد اجل اقام  
الشكر فجعله كاشرف اعضائه النسخ حتى كان الشكر  
منتفيا باستغفانه **قوله** وما في اذاب الجوارح من الاحتمال  
الاذاب الاتعاب في المعنى والوزن والمراد ان الشكر  
الاركانى وان كان فيه اتعاب للجوارح ومثقة الا انه ليس  
نفسا في المقصود لان حقيقة الشكر اظهار النعمة والكشف  
عنها كما ان الكفران اخفاء واستتار فاما عدم العبء لاعتبار  
بها ولم يثن على مولينا لم يظهر منه الشكر ظهورا كما علم وعل

الجوارح يحتمل غير الشكر لانه ليس صريحا في مقابلة النعمة ولا  
تتضمن اظهارها بالاناء ولا يدل على اسم المشكور منه هو  
ففيه نوع خفاء بخلاف الشكر الذي لذات قبل **قوله**  
ليدل على عموم الحمد لان اللام فيه للجنس وللاستغراق  
بخلاف ما اذا كان مفعولا مطلقا لاختصاصه بجم  
يختص به حاملا من افراد الحمد والاصل حديث حماد قال  
الامام في تفسيره الكبير لو قال الحمد لله لكان قد ذكر حمد  
فقط ولو قال الحمد لله فقد دخل حمده وحمد غيره جميعا  
من لدن عهد ادم الى قول اهل الجنة واخر دعوانهم ان  
الحمد لله رب العالمين **قوله** دول تجده وحمدونه بهذا  
على مذهب الكوفيين من تقدير متعلق الجار اسما ظاهر  
واما على مذهب البصريين ففيه شبه اذا لا سمية الترخيب  
فعل كالفعلية في افادة التجرد والحدوث **قوله** وقيل  
للاستغراق ويحتمل حملا على التعمد بارادة اكل افراد الحمد



وهو حمد تعالى لذاته فانه هو المحمد الذي يلقب بكلمة وينبغي  
بغير جلاله كما قال سيد المرسلين عليه وآله افضل صلوات  
المصليين لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك  
واما حمدنا ففي غاية السخا ط والقصور فان ما تصفه  
سبحانه من صفات الكمال غير لائق بجناب قدسه لانه  
على قدر افعاله العاجزة واوامنا الحاضرة لكنه جل  
شانه الكمال لطفه ووفور رحمته رخص لنا في ذلك بل  
ندين اليه وانابنا عليه ولقد احسن العارف الرومي حيث  
قال ابن قبول ذكره توارى رخصت **قول** غا ز مستحسنة  
رخصت است **وبهذا** سمعته من الاستاذ العلامة  
نحو لانا عبد الله الزهر طاب ثراه وتحقيق الكلام في حيث  
هذه اللام موكول الى تعليقا **ت**ا عده شرح التحف **قوله**  
وفيه اشعار بان نعم لان صدور الجميل بالاختيار مرسوم  
بالانصاف بتلك الصفات الاربع كما لا يخفى **قوله**

وقرر

29  
وقرر الحمد بتدبير اللام فالكرم وبالعكس امر تابع  
اللام الدال في الضم والقار بالاول الحسن البصري والآخر  
ابراهيم بن ابي عمير ولم يذكر اسميهما لان عادة في هذا الكتاب  
ان يعبر عن القراءة المشهورة بقوله قرر من غير تسمية للكتاب  
فقرأته في غير المشهورة بهذا وقد رجح صاحب الكتاب  
القراءة الثانية على الاولى حيث قال واشق القرأتين  
قراءة ابراهيم حيث جعل الحركة البناءية تابعة للاعرابية  
الترس اقوى بخلاف قراءة الحسن انهم قال بعض المحققين  
انما كانت الحركة الاعرابية مع كونها طارئة اقوم على البناءية  
الدائمة لان الاعرابية علم المعاني مقصورة بتميز بعضها  
عن بعضها فالاختلال بها يؤدي الى التباس المعاني وفوات  
ما هو الغرض الاضائي من وضع الالفاظ وبهايتها اعز  
الابانة عما في الضمير انهم وقد يرجح القراءة الاولى على الثانية  
مع اقضائها التفسير المناسب للتعظيم بان الحسن تلميذ



امير المؤمنين علي عليه السلام واعرف بوجوه القراءة عن  
ابرهيم وبان الحركة الاعرابية دائما في معرض التغير فلو  
بالاتباع وسماها لا يطرأ اليه اللبس كما نرى فيه **قوله**  
تزيلا لهما الخ انما قال ذلك لان الاتباع المتعارف بينهم  
لا يكون الا في الكلمة الواحدة لقولهم متحد الجبل ومغيرة  
باتباع الدال الزاء في الضم والميم الغير في الحذف **قوله**  
وصف به لمبا لفة فالجوز اما عقلي منه قيل فاما امريال  
وادبار فلما اضمارا ولغوز كاسال القرية والتقدير زينة  
للعلمية وما يوق منه انه ليس الا عقليا فقط لانها المبالغة  
بالكناية في اللغز فاقول فيه نظر لحصولها بحسب اللفظ وال  
قصرت عن المبالغة في العقلي والتقدير تصحيح الخ في  
نفس الامة لا يوجب استغناء بالكناية وان كنت في ريب  
من هذا فانظر الى حكم البيانين بالبلغية التشبيهية المضمرة  
الاداة من كور با فان من هذا القبيل والى الله الامر الى

السبيل

السبيل **قوله** وقيل يهتف اي وصف فيكونه صفة  
مشبهة بعد نقل المشتق منه الى فعل اللازم كما سبق  
مثله في التخصن فالاضافة حقيقة من قبيل كرم البلد  
عالم النصب فلا اشكال في وصف المعرفة وقد  
جهر على عكس صاحب الكشاف فرج المصدر على الفت  
لا بلغية وسلامته عن هذا التكلف **قوله** الاممية  
بالاضافة كرت الدار ومجوها كالارباب ولعل النكتة  
في ذلك هيوانه سبحانه هو الرب الحقيقي وما سواه بهرهم  
مر ببول مخطو من عن بنية تربية الغير فان وجدت من  
بعضهم بحسب اللفظ في الحقيقة تربية منه سبحانه  
اجرايا على يد هو الرب حقيقة واطلاق الرب على غيره  
محاذ يحتاج الى القرينة فجعلوا تلك القرينة اما التقييد  
او الجمع هذا وما احسن قول بعض العارفين تعال ملك  
عباد غيرك وما يعلم جنود ربك الا هو وانت ليس لك



رب سواه ثم انك فتبطل في خدمته والقيام بوظائفه  
طاعته كان لك رباً بل ارباباً غيره وهو سبحانه يعني  
بترتيبك حركاته لا عبد له سواك ففجانه ما اتم تربيته  
واعظم رحمته **وله** كقوله تعالى حكايه عن يوسف على غيبا  
وعليه السلام والمراد بالرب ملك مصر وهذا مبني على انه  
ما كان في الشريعة السابقة وقصة الله سبحانه بما انكار  
فهو في حقا كذلك **وله** اسم لما يعلم به قال الراغب  
فاصل كثير ما ينجى اسم الله الذي يفعل بها الشر كالطابع  
والخاتم والقالب فجعل بناء العالم على هذه الصيغة  
لكونه كالات في الدلالة على صانعها **وله** غلب فيما يعلم  
بما الصانع اير في كل جنس من اجناس ما يعلم به الصانع  
لا في كل فرد فلا يوق عالم زبد بل يوق عالم الارواح وعالم  
الافلاك وعالم العناصر مثلاً وهو كما يطلق على كل  
واحد من تلك الاجناس يطلق على مجموعها ايضا وقول

المؤلف وهو كل ما سواه يحتمل الاطلاق معاً واردة الاطلاق  
الاول فيما نحن فيه متعينه اذ هو بالاطلاق الثاني لا يجمع  
اذ ليس منه الا فرد واحد **وله** وانما جمعه ليشمل ما تحته من  
الاجناس المختلفة قبل علمه ان الجمع انما يدل على تعدد  
الاجناس واما الشمول فانهما يستغنى عن لام الاستغناء  
وجوابه ان المجموع هو العالم المعروف باللام لتقدم اعتبار  
التعريف على اعتبار الجمعية بسبب اضافته ما يجب  
تعريفه لكونه وصف المعرفة اليه وبالجمع يصير نصاً في  
استغراق جميع تلك الاجناس ولو افرده معرفاً باللام  
لم ياتوا بهم ان القصد الى استغراق افراد جنس واحد منها  
ولا يبعد ان يفيد الجمع استغراق افراد تلك الاجناس  
ايضاً وان كان اسم العالم لا يطلق على شيء من تلك الافراد  
كما يستغرق الجمع المعروف احاده وان لم يكن صادقا  
شتمها ويعضده قول صاحب الكشف في تفسير



قوله نعم وما الله يريد ظلماً للعلماء بل يريد ظلماً للعلماء وجميع العالمين  
 على معز ما يريد شيئا من الظلم لاحد من خلقه **قوله** وقيل ان  
 لدور العلم صدره بقيل لانه لم يوجد فاعل يفتح العيز الّا  
 في الاله كما لا يتم ولم يعرف كونه لمجرد الفاعل كما هو الظاهر  
 من كلام هذه القائل **قوله** وقيل عنى به التمس الخ العالم  
 صيغة الة كما ترا ولا كنه المراد منه بعض ما يعلم به الصانع  
 والتصدير بقيل لان التخصيص على خلاف الاصل واليه  
 فالعالم انما يطلق على كل جنس يعلم به الصانع واطلاقه على  
 كل فرد يجوز على سبيل التشبيه كما يشعر به كلامه **قوله**  
 فان كل واحد منهم عالم يطلق على كل فرد من افراد الاله  
 العالم الصغير وقد يطلق عليه العالم الكبير والاكبر ايضا  
 وفي الديوان المنسوب الى امير المؤمنين **عنه** وتزعم  
 انكم حرم صغير وفيكم انظور العالم الاكبر **قوله** وقيل  
 رب العالمين بالتعب هذه قراءة زيد بن علي بن الحسين

بن علي عليه السلام ونسبه على النداء بعينه ولذا لم يذكره في  
 الكشاف واما جعله فعلا ماضيا والجملة مستأنفة استيحاء  
 بيانها كان سالما سأل عن سبب حمده فقيل لانه رب  
 العالمين فابعد **قوله** وفيه اي في قوله رب دليل سمع  
 عنه ان الكلمات منقطة في البقاء اليه سبحانه وذلك  
 لان الصفة المشبهة والة على الثبوت والاستمرار  
 فربيت الترتيب تلخيصا على التدرج حد كما لها مستمرة  
 ثابتة له نعم ومن جملة ذلك ابقاءه الى الامة الدائمة  
 يقضيه حالها بل هو من اعظم افراد الربوبية التي يقضى  
 مقام التمدح فتدبر **قوله** كرهه امير كل وكل واحد من  
 هذين الوصفين او كره الوصف بالرحمة ولا يخفى انه منزه  
 عما هو الخلق من ان البسمة من الفاتحة وفيه رد لما يلقى لو كانت  
 منها لكان ذكرها ثانيا تكرار بلاثرة **قوله** كما سنده  
 عند قولنا واجراء هذه الصفات على الله تعالى **قوله**



قراءة حاصم الح لفظ قراءة يحتمل ان يكون مصدرًا خبر مبتدأ  
محذوف أي هي قراءة حاصم وإن يكون فعلًا ماضيًا و  
مفعوله عايد إلى المالك **قوله** ويعضده فإن اثبات  
الآمر له سبحانه بعد نفي المالكية عن كل نفس يشعر بأن المراد  
بالآمر المملك واثبات المملك في ذلك اليوم يناسبه  
مالك يوم الدين والقرآن يفتر بعضه بعضًا **قوله** ولقوله  
لمن المملك اليوم والمراد به يوم القيمة هو يوم الدين و  
لوصفه تعانف في خاتمة الكتاب بالملك بعد وصفه  
بالربوبية حيث قال رب الناس ملك الناس فناء  
إن يكون وصفه في فاتحة الكتاب أيضًا جاريًا على هذا  
المنوال **قوله** كما تدين نداء أي كما تفعل تجازي قبل هو  
حديث ولم تثبت والتعبير عن تفعل بتدين لما في كلمة  
**قوله** بيت الحماسة هي اسم الكتاب الذي ألفه أبو تمام  
وجمع فيه ما استحسنه من شعر العرب الموثوق بعرضهم

المرحوم

والحماسة

والحماسة في اللغة الشدة والشجاعة وتيمم الكتاب بذلك  
لأن الباب الأول منه في الحماسة **قوله** ولم يبق آه  
أوله فلما صرح الشتر فاضح وهو عريان والمعنى لما  
انكشف الشتر وصار عريان على كل شتر وحضر وقت  
الحرب ولم يبق إلا العدو وان جازيناهم بمثل ما ابتدؤا  
فقولهم دنا بهم جواب لما **قوله** اضاف اسم الفاعل آه تعرض  
لاضافة مالك ولم تعرض لاضافة ملك لعدم الاشكال  
فيه لأنها اضافة الصيغة المشبهة إلى غير معمول بها إذا لا  
مفعول لها لا اشتقاقها من اللازم واضافها اللفظية  
مختصة في اضافتها إلى فاعلها فملك يوم الدين مثل  
كريم البلد فيكون حقيقة فيكتب التعريف ويقع  
صفة للمعرفة بخلاف اضافة اسم الفاعل **قوله** على الاتباع  
حيث لا يقدّر معر في توسعًا في نصب نصب المفعول  
ويضاف اليه على وتيرته **قوله** كقولهم يأسارق اللئيم



فكما جعلت الليلة مسرورة جعل اليوم مملوكا والمراد من  
 المال في التليد وما لك الامر في اليوم واهل الدار بالنيب  
 على تقدير اخذ او مفعول ساروق لا عهده على حرف  
 النداء نحو يا طالعاً جاكاً وقوله ومعناه ملك الامور  
 احم ملك فعل ماض والامور مفعول به يريد ان مالك لمعبر  
 الماض تترتبا لما تحقق وقوعه منزلة ما وقع فليت اضافة  
 لفظية غير موجبة تعرف ليشكل وصف المعرفة به **قوله**  
 اوله الملك كبر الميم وهذا وجه ثان لتصح وصف المعرفة  
 به فانه اذا كان لمعبر الاستمرار تجرد عن معر الخدوث  
 والتجدد والكتب التعريف من الاضافة وانما يجعله  
 بدلاً ليتخلص من هذه التكلفات وقد اختار محققو النفا  
 جواز ابدال النكرة الغير الموصوفة عن المعرفة لان البدل  
 هو المقصود بالنسبة والغرض ان الحمد لله سبحانه باعتبار  
 هذه الصفات لانه ثابت للوصف لاخير **قوله**

ليكن

ليكونه امير جعل المعنى المضرا والاستمرار ليخرج بالاضافة  
 الحقيقة عن التشكيك وتعدبها لان يقع صفته لله  
 وما بين من ان الحكم بان الظرف منع فيه قائم مقام  
 المفعول به حكم بان اسم الفاعل عامل فيه ناصب له  
 فكيف يتصور ان اضافة اليه حقيقة فجوابه انه مفعول  
 من حيث المعنى لا من حيث الاعراب اي يتعلق المالك  
 تعلق المملوكية حتى لو كانت شرط العمل خاصة لعل  
 فيه لان مرانك تقول في مالك عبده امس انه مضاف  
 الى المفعول به ويريد انه كذلك معر لانه منصوب محلاً  
 بمكان افاد السيد الشافعي حاشية الكشاف **قوله**  
 والمعنى يوم جزاء الدين هذا على الثاني ظاهر واتا على  
 الاول بما للنظر الى شتم الشرعية على الاوامر والنواك  
 ووجه تصديرهما بقيل بالنسبة الى اختاره ظاهر  
 وتخصيص اليوم بالاضافة مع انه نعم ملك وما لك



لجميع الاشياء في كل الاوقات والايام اما لتعظيم المصطفى  
 اليه نحو عبد زيد واما لان الملك والملك الحاصل  
 في الدنيا لبعض الناس بحسب الظاهر من ليس له زيادة  
 بصيرة يزولان ويبطلان وينسخ الخلق عنهما انما  
 ظاهرا يوم القيمة وينفرد سبحانه في ذلك اليوم بهما  
 انفرادا ظاهرا على كل احد ولذلك قال في الملك  
 اليوم بعد الواحد القهار وهذا الوجه انب بقرائة ملك  
 وكلام المؤلف يشعر بالاختصاص والاول عام **قوله**  
 من كونه موجدا للعالمين زيا لهم بهذا ان بسفاد اسم من معتر  
 الترتيب اذ يراد بها ما يشمل اصل الابدان ايضا وقيل الاول  
 من لفظ الله والثاني من رب العالمين وقوله اجراء هذه  
 الصفات على الله تعالى على تلك الذات المقدسة **قوله**  
 ويستأنس هذا بان الله تعالى عنده وصف لا علم  
 وفيه ان قوله فيما بعد فالاول لبيان ما هو الموجب للمجد

وهو الكبار والترتبة وجعله الاوصاف اربعة تباري  
 بخلافه **قوله** على انه الحق بالجد تعريف المسمى بالنام  
 ينبغي ان لا يكون له المحر والاصار الرقي في قوله بل لا يحتمل  
 آه ضايغا وفي بعض النسخ انه حقيق بغير لام وهو اولي  
 وقوله لا احد احق منه معناه بحسب العرف انه احق منه  
 كل احد كما ان ليس في السبك افضل منه زيد ويرا ان افضل  
 منه فيها فهو كالتفصيل لقوله الحق بالجد فكانه اراد بالحقيق  
 احق **قوله** فان ترتب الحكم وهو من ثبوت الحمد له  
 نعم او استحقاقه آياه على الوصف اي على كل الاوصاف  
 المذكورة كما يشعر به كلامه في الاشعار يشعر بعليته ذلك  
 الوصف للحكم ولا يبعد ان يشعر في المقامات التمهيد  
 بان ما دون ذلك الوصف لا يمتنع عليه الحكم المذكور  
 فمن انقضى عنه الوصف انقضى الحكم عنه ولا ريب في استقامته  
 عنه كلما سواه سبحانه فاقص الحكم به جل شانته وبما قرئ



لا بد ان ترتب الحكم على الوصف المذكور انما ينفيد عدم  
استحقاق من سواه للحمد لو افاد حصر العلية في الوصف  
ان قلت ان الاشعار بالعلية هي تقتضيان استحقاق  
للحمد والعبادة ليس لذاته بل لتلك الصفات قلت  
كتاب اللام يشعر بان استحقاقه جل وعلا لكما الامر كما  
يقضيه ذكر اسم الذات والصفات معا واما ان يقتصر  
بالاشعار بعينية الصفات فمع انه ليس منزها للمؤلف  
لا يحجر من محض قيمة الصفات الاضافية لا بتكليف بعينه  
فتدبر **قوله** وللشاعر طريق المفهوم آه في بعض النسخ  
عطف الاشعار بآه وفيه اشعار بان هذا مبتدأ على  
الاغراض عن علية الوصف للحكم واراها بالمفهوم ما يميل  
مفهوم المحالفة والموافقة فالاول يشعر بعدم الاستيها  
للحمد والثاني بعدم الاستيها للعبادة وحمله على الاول  
فقط فيه ما فيه وعدير الاشعار بعلي وهو معتد بالبيان

لتضمنه

٤٦  
لتضمنه معنى الدلالة ويستأهل اي يثيق ويستحق والمشهور  
بين اهل اللغة انه لفظ مؤنث وعده الحبر في كتاب  
درة الغواص من غلاط الخواص ونسبه عليه في الصحاح  
كنه صاحب القاموس وافق المؤلف ولم ينكره بل  
انكر على الخواص كيف انكره **قوله** ليكون اي يكون له اجزاء  
الاوصاف المذكورة دليلا على ما ياتي من حصر العبادة  
والاستغانة فيه تعالى كما انه دليل على ما قبله فان كل  
واحد من هذه الاوصاف كما يدل على انه شجاعة الحق  
بالحمد يدل على انه الحق بالعبادة والاستغانة اما الاول  
والاخر فله لالتها على كونه جل شانه هو الرب المالك  
في الدنيا والعقبه وان ما سواه محبوب مملوك ويؤثر  
افاض عليهم الوعود والقدره وسائر صفات كمالهم  
واما الثانية والثالثة فلان اتصافه تعالى بهما ليس الا  
بالنسبة الى ما سواه من العالمين بغيره ذكرهما عقيبهم



فالكل مغرورون برحمته وآلته مشتركون في الاستعداد  
من نعماته فهو الاسحق بالحمد والعبادة والاستغناء بهذا  
وقد يلقون في وجه اجراء هذه الاوصاف بعد ذكر اسم الله  
الجامع لصفات الكمال ان الذين يحمدون الناس ويعظمون  
انما يكون حمده وتعظيمه لاحد امور اربعة اما لكونه كما في  
ذاته وصفاته وان لم يكن منه احسان اليهم واما لكونه  
محسنا اليهم ومنعماعليهم واما لانهم يرجون لطفه و  
احسانه في المستقبل واما لانهم يخافون منه قهره و  
كمال قدرته وسطوته فمذهه البريات الموجبة للحمد والتعظيم  
فكانه تعالى يقول ايها الناس ان كنتم تحمدون وتعظمون  
للكمال الذاتي والصفاتي فاحمدوني فاني انا الله وان  
كان للاحسان والترتبة والانعام فان رب العالمين  
وان كان للرجاء والطمع في المستقبل فانا الله عز وجل  
وان كان للخوف من كمال قدرته والسطوة فانا مالك

يوم الدين **قوله** فالوصف الاول لما ذكر دلالة تلك الاوصاف  
واشعارها ببحر اسحق الحمد فيه تعالى واشتهر الكمال  
في ذلك اذ ان يذكر لكل منها خصوصية يفردها من  
الآخر فذكر ان الوصف الاول لاظهار نفس المحل الذي  
اوجب استحقاقه تعالى للثناء والذي يوجب على العالمين  
بسببه الثناء وهو الابدان والربوبية والثاني والثالث  
بيان المصالح لكونه ذلك الثناء حمداً له الفضل والاختيار  
والرابع لتحقيق الاختصاص كما سيجي وربما قيل في وجه  
تخصيص الوصف الاول بيان موجب الحمد انه منظر  
دون الآخرين واثره سابق على سائر اثاره وبان سبب  
الحمد ليس للنفس الجميل واما كونه اختيارياً فهو شرط  
سببئيه وكون الاول سبباً لا يوجد الحمد بدون كونه  
الثاني شرطاً ربما يقطع اعتباره كما في حمده تعالى على  
الصفات والمقدم اخرى بيان الالههم واولى فئات



**قوله** حتى يستحق الحمد لانه وصفه بالرحمة الرحيم و  
جعلها عنه لاستحقاق الحمد لانه على انه تعالى متفضل  
بجميع ما يصدر عنه من الخير واللفظ والثواب وسائر  
اثار الرحمة مختار فيه والالم يستحق الحمد عليه فحينئذ  
الفلاسفة القائلين بانحبابه تعالى واستحقاقه انفاكا  
عنه وعلى المعترلة القائلين بوجوب ايصال الثواب الى  
العباد في مقابل سوابق اعمال الخيرة تصدرت عنهم  
فان كلام المذهبين يقتضيه عدم استحقاق الحمد على تلك  
الامور لكونها لازمة لذاته او واجبة عليه فليس مختارا  
متفضلا بها بخلاف مذهب الاشاعرة فانهم لا يجوزون  
صدور تلك الآثار عنه فصدورها عنه ليس الا على سبيل  
التفضل والرحمة على العباد فلا يتم استحقاق الحمد عليها  
الا على مذهبهم اقول فيه نظر فان مذهب الفلاسفة  
في الانحباب لا ينافي التفضل بل يؤكدونه فانهم يقولون

الملي

المليين على انه نعم ان شئ فعل وان لم يشأ لم يفعل الا انهم  
يقولون الفعل الذي هو خير لازم لذاته التبرير خير محض  
لانه الجوهر السلي والفيض المطلق فيستحيل انفكاكه عنها  
فمقدم الشرطية الاولى واجب صدقه فقد شئ وفعل  
ومقدم الشرطية الثانية ممتنع الصدق لاستحالة  
النقص عليه نعم وصدق الشرطية لا يقتضيه صدق  
الطرفين ولا صدق احدهما ولا يخفى ان من هذا الكلام  
لا ينكر التفضل والاحسان فلا يلزم على مذهبهم عدم  
استحقاق نعم الحمد اللهم الا ان يدعي ان الاختيار المدعو  
في تعريف الحمد هو الاختيار بمعناه جواز الفعل والترك  
لكنه اثبات هذا المدعى لا ينج من عسر اقول ايضا ان  
كلامه على المعترلة غير وارد لانهم لا يدعون ان جميع ما  
يصدر عنه سبحانه من اصناف النعم والاحسان والنوع  
الكرم والامتنان واجبة عليه نعم حرة لا بوصف



بالتفضل بغير من أفرادها ولا يستحق الحمد على شيء منها بل إنما  
يقولون بوجوب بعض الأشياء عليه سبحانه كبعض  
الأنطاف المقربة من الطاعات وإيصال الثواب  
صداؤه العبادات فلا يلزمهم عدم استحقة الحمد على  
أثار الرحمة وبما أكثر من أن تحصى فإن قلت قد قالوا  
بوجوب الأصلح عليه سبحانه ولا شك أن كل فرد من  
أنواع الاحسان واصناف الامتنان أصلح بحال  
العباد فيكون واجب عليه فلا يكون متفصلا بها ولا  
مستحقا للحمد عليها عندهم قلت إنهم لم يذنبوا كلهم  
إلى أن كل ما هو أصلح للعباد واجب عليه تعالى الذي لا يمتنع  
إلى ذلك شيء ذمته دائرة لا يعجب بهم ولا يكلمهمهم و  
المحققون منهم على أن هذه فضيلة جزئية وقد نبه  
جامعهم على ذلك ومنهم المحقق الطوسي طاب ثراه  
في التجريد وإن لم ينبه لذلك الشارح القديم والجديد

وبيريدون أن كل أصلح لو لم يفعل له كان منافعا لغرضه  
فهو واجب عليه وقد صرح بذلك بعض الأعلام على  
أنهم لو قالوا بكلية تلك القضية أيضا لا يمكنهم القول  
بأنه تعالى يوصف بالتفضيل بما وجب عليه من ذلك  
ويستحق الحمد عليه لأن وجوبه عليه عندهم إنما نشأ بعد  
إيجاد ما من كتم العدم والبسائط خلقه الوجود لتستعد  
للقرب من ساحته جلالة وبلوق للاستضاءة بما نوارها  
وأصل الإيجاد من كتم العدم ليس بواجب عليه عندهم  
كما صرحوا به بل قالوا لما وجدنا وجب عليه ما هو الأصلح  
بنا وما وجبه تعالى على نفسه بسبب التفضل بفضله  
عليه الحمد أيضا بغير مرتبة وبهذا ولقد المثل الأعلى مثل خير  
كريم الزم نفسه بعهد أوليها أن يتصدق بالجزيل على  
مسكين فإنه إذا وصل ذلك المال إليه عدل العرف  
متفصلا به عليه فلو عرض ذلك المسكين عنده وشكره



مستند الى ان ذلك العطاء كان واجبا عليه لتوجه اليه  
الذم منه جميع العقلاء واقول ايضا ان الحمد ليس الاثنا  
على الجميل الاختيار في نفسه بل هو عليه شرط سوكونه فعلا  
جميلا صارا بالاختيار ولم يقبل احد ان الحمد هو الثناء  
على الجميل الاختيار في الغير الواجب فعلى تقدير ان يكون  
جميع اثار الرحمة واجبة عليه لثباتها عندهم فذلك لا يخرجها  
عن كونها افعالا جميلة اختياريته حتى لا يستحق الحمد عليها  
وليت شعري كيف يستحق سبحانه الحمد على صفاته التي  
يستحيل انعكاسها عنه مع انه غير مختار فيها ولا موجود  
بالفضل بها ولا يستحق الحمد على افعاله الجميلة الاختياريه  
بغير القول بكونها واجبة عليه سبحانه ففقدت المعبر لفتة  
خرجنا به من التطويل عن شرط الاختصار ولكن الحق احق  
بالحماية والانتصار **قوله** فانه مما لا يقبل الشكر فيه اذ يظهر  
على كل احد انه لا ملك يقسم الميم او كره في ذلك اليوم لا

سواء وانما قال الحق للاختصاص لان رب العالمين  
ايضا مختص به فكيف قال ذلك محصل للاختصاص و  
هذا محقق ومقرره **قوله** وتضمن الوعداء الاولى  
تركه اذ لا دخل له في تفصيل الاجمال السابق وعطفه  
على الشعار بعيد جدا **قوله** ثم انه لما آه يربينا  
شرفه النكات التي اختص بها هذه الالتفات وكان  
المناسب ان يذكر النكتة العامة للالتفات ولا  
ثم يرد فيها بالخاصة كما فعل صاحب الكشاف و  
ضميمة للشان وذكره ووصف مبيانا للمفعول  
ونكتة صنفه صفات وتعلق عطف على وصف  
وحوطب جواب لما وفي بعض النسخ بغيره او على انه  
الجواب وحوطب معطوف عليه بالفاء والاشارة  
بذلك الى اياك نعبده وقد يجعل الباء للجبائية اثر  
وحوطب بسبب ذلك التعين الكمال **قوله** ليكون



من الخطاب او الكلام بشتا له عليه ولفظ يكون النسب  
كما ان النسب لا يكون بالاول ووجه الادلية انه لا بد في  
الخطاب من لما حطة توصيف ذلك الغاي تلك  
الصفات ليصير بسببها متميزة اكمال التميز ظاهرا  
غاية الظهور حتى كانت استبدال خفاء غيبته بجلاء  
المشهور ولادع في ضمير الغيبة الى هذه الملاحظة  
فلما لم يكن هناك منه وجه غير لما حطة الانصاف  
بتلك النعوت كان ذلك اقل على تعيين الذات و  
اختصاصها وامتيازها فالذات مع الملاحظة  
الاتصاف بوصف خاص شد تخصيصا وتعيينا  
منها بدون لما حطية او نقول ان صيغة الخطاب اقل  
على تخصيصه سبحانه بالعبادة لانه لا بد فيها من اعتبار  
التميز بالصفات وان ذلك التميز هو المقصود للتخصيص  
الخطاب بالعبادة فالتخصيص مستدل عليه بخلاف

صيغة

صيغة الغيبة فان الكلام معها خال عن الدليل فتنزه  
**وله** بنى اول الكلام ايم من البسملة والحمد لله الى قوله  
ما لك يوم الدين على ما هو مبني وخال المعارف في  
او ايل التوك من الذكر والفكر والتأمل في اسمائه كما  
يشعر به البسملة والحمد لله والنظر في الآيات كما يستفاد  
من الرحمن الرحيم والاستدلال ببناء يع كما يظهر من رب  
العالين وفي قوله على عظيم شأنه نوع ايماء الى قوله ما لك  
يوم الدين وقفي بالتشديد اي اتبع وعقب والحمد لله  
معظم المآل مشبهة مقام الوصول وقفا الله للعروج  
بالجهر على طريق الاستعارة بالكناية واثبت له الحمد  
تجيدا والخفض ترشيدا والمشاهدة عند اصحاب  
القلوب بسقوط الحجاب راسا وهر على رتبة من المشاهدة  
على ما قاله صاحب منازل السائرين لان المكاشفة متعلقة  
بالنعوت والصفات والمشاهدة متعلقة بالعين



والذات ولا يذهب عليك انه يمكن جعل كلامه هذه الكلمة  
ثانية مختص بها هذه الالتفات لافترقة الكلمة الاولى  
وحاصلها ان الكلام في هذه السورة ينطبق بسبب  
هذه الالتفات على قانون السوك الى الله سبحانه ويجري  
على وفق حال السالك من اول سبيله الى جن وصوفيه  
فكانها انزلت ليبيان آداب السير الى عباره وتعليم ما  
يتوصل به الى العروج الى جنابه وتبيين ما هو نتيجة ذلك  
السير وثمرته من المقامات العزیزة المنال والغايات  
الرائية كشف عنها المغال ولعلها لهذه المزية وجب  
قرايتها في الصلوة التي هي معراج العبد بهذا اثر ان الغوا  
على دُرر المعاني في بحر البيان فزاد نكات اخر من حسانه  
لاباس بايرادها في هذا المقام وان اتبع بها نطق  
الكلام **قوله** التبيين على انه القراءة ينبغي ان تكون  
صادرة عن قلب حاضر وناقل وافر بحيث يجد القاري

عند الشروع فيها محركا لا يقابل على المنعم الحقيقي الذي انطلق  
لانه تجميده ووقفه للقيام بتجديده ثم كلما اجبر عليه  
صفته من تلك الصفات العظام قوى ذلك المحرك  
وارزاد حتى اذا انتهى الى خاتمتها من تكليفه الامر كله يوم المعاد  
تناهى في القوة والاستعداد والامر بالضرورة الى  
رفع الحجاب والاقبال عليه بالخطاب **قوله** ان الله  
لما كان عبارة عن اظهار الصفات الكمالية والنداء  
على الجميل كما قاله في الكشف يكون الخطاب به غير  
اذ لا مغر لاظهار صفاته العلية عليه جل شانه فامتناع  
له طريق الغيبة واما العبادة والاستعانة فلا وجه  
لاظهاره على الغير بل ينبغي انما ينال غير المعبود المستعان  
وعدم اظهاره لاحد سواه ليكون اقرب الى الخلص  
والبعد عن الرياء فالمناسب انما طريق الخطاب لا غير  
**قوله** ان المقام مقام عظيم وخطب جسيم تبلغ فيه



الثالث ويدبر عنده الانسان قال الملك العظيم  
اذا امر بعض عبيده بخدمة من الخدمات كقراءة كتاب  
مثلا بحضرة فرما غلبت مهابة ذلك الملك على قلبه  
واستولت عظمته على قلبه وحصل له رغبة واعتراف  
دائمة في تغيير نوع كلامه ومخرج أسلوبه ونظامه **قوله**  
التلويح بما ورد في الحديث اعبد الله كأنك تراه ففي هذا  
الاتفات ايماء الى ذلك واشعار بان العبادة السليمة  
غير المقصود من ما يكون الغاية حال الاشتغال بها مستغفرا  
في بحر الحضور كأنه مشاهد بجانب مجوده مطاعا  
مقصوده اقول هذا ما ذكره الائمة الاعلام من النكات  
في هذا المقام واما استخراج تفكير القاصد من  
عديدة سور ما استخراج ولا بأس بان اذكر بعضها منها  
اليسيرة فان استقصاؤها موكول الى شرحنا الكبير لهذا  
التفسير **قوله** الاشارة الى ان حق الكلام ان يحري

من اول

من اول الامر على طريق الخطاب لانه سبحانه حاضر الغيب  
بل اقرب من كل قريب ولكنه لما جرى على طريق الغيب  
نظر الى البعد عن مظان الركني رعاية لقانون المادة  
الذي هو داب التلويح وقانون العاشقين كما قيل  
طرق العشق كلها آداب فلما حصل القيام بهذه <sup>طريق</sup>  
جبر الحكام على ما كان حقه ان يجبر عليه في ابتداء الذكر  
فقد قال سبحانه انما جليس من ذكرني بل هو جل ثناؤه  
اقرب اليا من جل الويد **قوله** التبيين على علوية  
الذكر وسمو شأنه وان العبد بمجرد اجراء هذا القدر منه  
على لسانه صار املا للخطاب فايزا بعبادة المحصور  
الاقرب فكيف لو لازم وظائف الذاكار ودام عليها  
بالليل والنهار فلا شك في ارتفاع امانته من البين  
ووصوله من الاثر الى العين كما ورد في الحديث القدير  
كنت سمعته الذي يصير سمع به وبصره الذي يصير به **قوله**



**قوله** انه لما كان الحمد وهو اظهرها رصفاته الكمال لا يتفاد  
بالنظر الى غيبه المحمود وحضوره بل هو مع ما خطر الغيبه  
ادخل واتم وكانت العبادة لا يليق بها الغايب و  
انما يستحقها من هو حاضر لا يغيب كما حكى سبحانه عن  
ابراهيم على نبينا وعليه السلام فلما اغت قال لا احب  
الاكفين لاجرم غير سبحانه عن الحمد واظهرها رصفاته  
الكمال بطريق الغيبه وعنها بطريق الخطاب اعطاء  
لكل منهما ما يليق به من النفس المستطاب **قوله** ان العباد  
لما اراد ان يخرج عبادة الناقصة المعيبة بعبادات جميع  
العاشرين من الانبياء والاولياء المقربين ويعرض  
الكل دفعة واحدة على باب ذي الجود والافضل عسى  
ان يصير الناقص المعيب مقبولا بالانضمام الى الكامل  
الستيم الى فعل العبادة بنون المتكلم مع الغير ليندج  
عبادته في عبادتهم ويصير مقبولا لابركتهم على ما سيجي

فما جرم ساق الكمال على التخط الملائق بحالهم والاسكوت  
المناسب لمقامهم وقال اياك نعبد فان مقامهم  
مقام الخطاب مع حضرة المعبود لا يتقارنهم عن عوالم  
الغيبه الى مقام الحضور والشهود ولو قال اياه نعبد لكان  
كالا لاراء بشانهم والاعضاء عن رفعة مكانهم **قوله**  
انه قد ورد في الحديث من شبه يقوم فهو منهم فالعابد  
لما رام ذلك سلك مسالك القوم في الذكر والفكر  
ثم مزج عبادته بعبادتهم واراد ان يبرج هو ايضا بهم و  
سجد وحذوهم ونحط في سلكهم فشبهم بهم وتكلم  
بلسانهم وساق كلامه على طبق مساقهم عسى ان  
يصير متقبض ذلك الحديث محسوبا في عدادهم منذرا  
في سياقتهم **قوله** الاشارة الى ان من لم يجد جادة الاله  
والانكروا في نفس بعيدة عن ساحة القرب لكمال  
الاحقار فهو حقيق ان تذكره رحمة الهية وتحمه عنايته اذ ربه



يخبرنا الى خطاب القديس وتطلع على سائر الناس فيصير  
واظنا على ساط الاقرب فانرا بعز الحضور وسعادة  
الخطاب **قوله** انه لما كمن في ذكر صفات الكمال  
فزيد كلفه بخلاف العبادة فانها لعظم خطيئها مشتملة  
على كلفة ومشقة ومنه دأب المحب ان يتجمل في المشقة  
العظيمة في حضور المحبوب لا يتجمل عشرة عشره في  
غيبة بل يحصل له بسبب ذلك الاطلاع والحضور  
غاية الابتهاج ونهاية السرور وقرن سحابة العبادة  
بما يشعر بحضوره ونظيره جل علا الى العابد ليتدارك  
بذلك ما فيها من الكلفة ويخبر ما يفر منها من المشقة و  
يالي منها العابد خالي عن الكمال عارية عن الفتوى والملا  
مقرونة بكمال النشاط موجبة لتام الانباط **قوله**  
ان المحمد ليس الا اظهر صفات الكمال على العبر فادام  
للاخبار وجود في نظر السالك فهو يواجرهم باظهار مزايا

المجرب

المجرب عليهم ويخاطبهم بذكر مآثره الجميلة ليزيهم واما اذا  
الامر به ملازمة الاذكار الى ارتفاع الحجب والكسار  
واضحلال جميع الاعيان لم يبق في نظره سوا المعبود  
الحق والجمال المطلق وانتهى الى مقام الجمع وضاريا تولى  
فتم وجه الله فالضرورة لا يصير توجبه الخطاب الى الله  
ولا كمنه ذكر صفات كماله لانه فيعطى عنان  
الى جنبه ويصير كلامه مختصا في خطابه وفوق مقام  
مقام آخر لا يفي بتقريبه الكلام ولا يقدر على تحريره  
الا قلام بل لا يزيد البين الا اخفا ولا يسهل التقريب  
الى الاقرب الا بعد واعتلاء **قوله** وان قميصا خيط من  
نسيج تسعة وعشرين حرفا عن معاليه قاصد **قوله** اللهم  
لنا نفحة من نفحات قدسك يكشف عن بصايرنا الغوا  
الجسمانية وتعرف عن ضمائرنا النواشر الهيولى لا ينزل  
قلوبنا وقفا على لما حطه جلالك طلاقا فمطالعة جلالك



حتى لا يطلع الى منزسواك بنظر ولا تقف له على غير ولا اثر  
 واجمع بيننا وبين اخوان الصفا في دار المقامة والبر  
 وآياهم حلل الكرامة في يوم القيمة انك جواد كريم **قوله**  
 نظرية لم ير تجديد الكلام باحداث اسلوب اخر من طريقت  
 الثوب اذا عشت به ما صار به كأنه جديد **قوله** من الخطا  
 الى الغيبة لاف مسته والمتم ذكر اربعة وترك اثنين  
 من التكلم الى الخطاب وعكسه ومثل للثا وليس من الاربعة  
 بالقران والشعر كمر او الكف عن التمثيل للثا بالآية  
 الكثرية ولم يثل للاربع والظان مذهب في الالفاظ  
 مذهب الجمهور ولنا في هذا المقام كلام طويل الذيل  
 اورده في حواشينا على المطول **قوله** تطاول اليك  
 الى اخره الاشد بفتح الهمزة وضم الميم او كما حد موضع واما  
 كسرهما حجر الكل والمراد بالحقلي الخالي من الحزن والغاير  
 القدير الرطب الذر لفظه الغير عند الوجد والبنا لجز

وهو بها جرة وفاة ابى الاسود قال القصيدة فمرثية  
**قوله** والكاف في ارايك بنا الخطاب وهذا  
 الكاف حرف بالاتفاق والغرض منه تأكيد الدلالة  
 على ان الكلام يقع الى الخطاب الواحد والمراد من هذه  
 الكلمة طلب الاخبار قال المؤلف عند قوله نعم ارايك  
 بهذا الذر كرمتم على الكاف لتأكيد الخطاب لا محفل  
 له وهذا مفعول أول والذر صفة والمفعول الثاني  
 محذوف لدلالة صلة عليه والمعنى جرت عن هذا الذي  
 كرمتم على بامر رب السجود لم كرمتم على انهم كلام **قوله**  
 طاباه واما الشواب اي فوجد نفسه ان يتعرض للنساء  
 الشابات ويجد من ان يقينه **قوله** وآيا عمة ليردعته  
 ذريعة الى التلطف بها منفصلة **قوله** وهياك بغيرها  
 بما دام يقرب الهمزة المكسورة والمفتوحة **قوله** والعباءة  
 اقصر عاية الخضوع والتدليل هكذا وقعت عبارة الكاش



ولما كان الخضوع حدوداً ونهايات ولفظ الغاية شاملة  
لها لكونه اسم جنس مضافاً صحيح إضافة اهتدى اليها كانه  
قيل اقصر غاية له لذكر المحقق الشريف وغيره في حواشي  
الكشاف ويكنى التوجيه بوجه آخر والامر سهل والتدليل  
منه الدل بالضم خلاف العز والدل بالكسر ضد الصعوبة  
**قوله** ومنه طريق معتد اي تدل وصفه بالذل  
بالضم او الكسر لكثرة وطيه بالاقدام وسهولة سلوكه  
قال المؤلف عند قوله نعم وذلت فظنوها تذليلاً  
تذليل العظوف ان يجعل سهلة التناول **قوله** ولذلك  
لا يستعمل ابر ولكن في العبادة اقصر غاية الخضوع لا يستعمل  
الا في الخضوع لله واورد عليه قوله نعم انكم وما تعبدون  
من دون الله حصب جهنم وقوله نعم الم اعهد اليكم يا  
ادم ان لا تعبدوا الشيطان وامثال ذلك وجب  
بان مراده انه لا يجوز لنا شرعاً استعمال العبادة الا في

الخضوع

57  
الخضوع لله نعم فيحرم ان يلق فلان لعبه فلان مثلاً اذ  
لا يجوز ان يستعمل حقيقة الا في الخضوع له نعم او انه لا يجوز  
فعل العبادة الا لله لان المستحق لا يقتضي غاية الخضوع  
منه كان مولياً لا عظم النعم من الوجود والحياة وتوليها  
وبه الوجه الاخير منقول عن المؤلف وفيه ما فيه  
ما لا تأتي الفعل بدونه ويكونه طلبه على طريق ما قالوه  
في قوله نعم ولا تتكلم ما لا طاقه لنا به فان تكليف العباد  
وان جاز عند الشريعة الا انهم لا يقولون لوقوعه  
وتصوره اي تصور الفاعل والفعل اذ المصدر رخص  
الى الفاعل او المفعول ولعله يهل ذكر التصديق بالقاء  
نظر الى عدم التوقف عليه اولاً في مقام التمثيل  
لا الحصر **قوله** والمأدب المعونة في المهمات كلها  
ولهذا لم يذكر المستعان فيه ليزهيب الدنس عن كل بند  
**قوله** او في اداء العبادات بقرينه الماء لقوله تعبد



فقد استحال فيه اختصار الوجود القرينة **قوله**  
ادرج عبادته في قوله عبده وخلط حاجته في قوله نستعين  
ولعلها يقبل ويحجب اليها لفت ونشر قال لا مانع في  
تفسيره الكبير لما حصل ان هناك مسألة فقهية هي ان  
من باع امتعة صفقة واحدة فكان بعضها مبيعاً  
المشترى لا يجوز له اخذ الصحيح ورد المعيب بل ان  
يرد الجميع او يقبل الجميع فهذا العايد بخرج عبادته بعبادة  
غيره من الانبياء والصالحين والمقربين ويعرض الجميع  
صفقة واحدة على حصة ذي الحلال والاكرام فهو سجا  
اجل من ان يرد المعيب ويقبل الصحيح كيف وفن  
عباده عن ذلك ولا يمين بغيره نعم ان يرد الجميع لان  
بعضه مقبول التبعة فلم يبق الا قبول الجميع وفيه المطلوب  
**قوله** للتعظيم والاهتمام به يريد الاهتمام الذي ليس  
منه التعظيم كما قالوه في تقديم الحمد على اسم الله تعالى

منه الاهتمام بها شدة اهتمام الكلام السابق الخطاب  
فكان تقديم ما يدل عليه اهم قال تعالى المتعالي لا يبغي في  
وجه تقديم الشرائع قدم للاهتمام بل لا بد من بيان  
وجه الاهتمام **قوله** والدلالة على المحض واما اختصار  
العبادة فيه سبحانه على ان تر فيه معنى عن هذا المحض  
والمداد لا تخضع لغيرك الخضوع التام الذي لا ينبغي الا  
لك بيننا وفي خطابنا له سبحانه بان خضوعنا التام  
واستغناؤنا عن كل شيء ان فيه جل شانه وكرامته في كل يوم  
وليلته من اراء عديده مع خضوعنا الكامل لاهل الدنيا  
من الملوك والوزراء ومن يجدوهم واستغناؤنا  
في حاجتنا بهم واستمدادنا في انجاسنا منهم جرات عظيمة  
توجب مزيد الحمد لاهل وعظيم الحمد لاهل لولا ان تداركنا  
رحمة الكمال وعناية الشاهد روي عن مالك بن دينار  
رضي الله عنه انه كان يقول لولا اني مامور بقراءة هذه



الآية من بعدكم لا تقرأها قط لاني كاذب فيها هذا  
في كلام بعض الفضلاء ان في العُدُول في فعل العبادة  
والاستغناء عن الافراد الى الجمع كتتميز التميز عن الوقوع  
في الكذب او يكتم في الجمع ان يعقد تغيب الاصفيا  
الخلاصاء من الاولياء المقربين على غيرهم بخلاف صيغة  
المُتَرَفِّعَة لانه لا تأتي فيها ذلك **وله** اذا استغرق في  
ملاحظة جناب القدس وغاب عما عداه ولا سيما في  
الصلاة الربيع معراج العبد ولهذا كان الغافل بالله  
يعينون حال اشتغالهم بالصلاة عنهم ذواتهم وجميع احوالهم  
وصفاتهم ولم يكن لهم حشور بما سواهم حتى تعلم حيلهم  
لوهم بالمقاربت لم يشعروا بذلك اصلا كما هو المشهور عن  
امير المؤمنين ويعسوب الدين عليه الصلاة والسلام انهم  
كانوا يستخرجون النصال من حبه الشريف حال اشتغالهم  
بالصلاة فلا يحس بذلك اصلا وعن علي بن الحسين زين

٥٩  
العالمين عليه السلام انه وقع الحريق في بيت كان نصلي فيه  
فجعلوا يصيحون يا بن رسول الله يا بن رسول الله النار النار  
فأرفع راسه التمجيد حتى اطفئت فقال له بعض اصحابه ما الذي  
شغلك عنها يا بن رسول الله فقال يا ابا حمزة ومن استبعد  
شيئا من ذلك فليت مل في قوله تع حكايه عن النبوة **السلام**  
**آدم** من جمال يوسف عليه السلام فلما راينه الكبريه و  
قطعت ايديهن الاليه فان تلك النار لما غلب على  
قلوبهن جمال بشر مشاهير وصلت تلك الغيبه الى ان  
قطعت ايديهن بالشكاكين ولم يحصل لهن شعور بذلك  
اصلا وامثال ذلك كثير حتى بعض الغافلين كان في  
جواره رجل يهوى جاريته له فرضت فيهنها ذات يوم  
يصنع لها طعاما اذ سمع انينها ندمش وسقطت المعرفه  
من يده في القدر وهو في اقبى غيبا نه فجعل يحرك الطعام  
بيده حتى قطع لحم اصابه وكفه وهو لا يشعر بذلك



فإذا جاز أمثال ذلك في شأن المخلوق من الطير كحليف  
لا يجوز في شأن أحسن الخالقين وأحسن قول العارف  
الروم في المتنوى المعنوى: هر کسی پیش کلویی سینه  
چاک: کین کلوخ از حسن کشته جرعه ناک: باد چاک  
آلوده آن مجنون کسد: من چه گویم صاف آن خود چون  
**قوله** الآخر حيث انه لما حفظ له منبته اليه الضمير في  
انها يعود الى نفسه وملاحظه بكسر الحاء اسم الفاعل الضمير  
في له عائد الى جناب القدس اي لما حفظ نفسه ولا يشعر  
بها ولا يحال من احوالها الا من حيث ان نفسه لما حفظه  
ومتوجهة بجناب القدس ومنبته اليه وفي بعض النسخ  
ان ضميرتها يعود الى الملاحظة المفهومة من قوله لما حفظ  
وقوله لما حفظ يفتح الحاء مصدرا يراى لما حفظ نفسه الا من حيث  
ان تلك الملاحظة لما حفظه بجناب القدس ومنبته  
اليه **قوله** ولذلك اي ولان العارف انها يحى وصولها

فصل بصيغة المبني للمفعول ما حكى الله عن حبيبته حيث  
قدم ذكر الله تعالى ولا حظ له ولا ثم لا حظ لنفسه وادرج  
ذكر بانك بعكس ان معنى ربي حيث نظر الى نفسه اولا  
قال بعض العارفين كان نظره في وقت النعمة الى المنعم  
لا الى النعمة كان نظره في وقت البلاء الى المبلى لا الى  
البلاء فيكون في جميع حالاته غريبا في ملاحظة الحق  
متوجها الى الجيب المطلق وهذه احدى مراتب السعادة  
ومن كان بعكس ذلك كان في اسفل درك الشقاوة فيكون  
في وقت النعمة خائفا من زوالها وفي حال البلية مبشرا  
بنكائها **قوله** وكرر الضمير للتخصيص اذ لو لم يكرر لكانت  
تقدير مفعول لتعين مؤخره فيفوت التخصيص  
المذكور وايضا وربما توهم ان المراد التخصيص للجموع  
العبادة والاستعانة لا لكل واحد منها فيفوت  
التخصيص بالعبادة ايضا وينضم الى ذلك مراعاة لبط



الكلام مع المحبوب كما قالوه في قوله سبحانه برخصائي  
**قوله** ويعلم منه الخ الوأما استيفاءه ويعلم مفعول  
او عاطفة ويعلم منصوب بالعطف على قوله لنوافذ  
اي ويعلم منه ان تقديم الوسيلة على طلب الحاجة ادعى  
الى الاجابة ولا يخفى انه انما تمشى على تقدير ارادة الاستعانة  
في المهمات كلها لا في اداء العبادات اذا العبادات على  
هذا التقدير مقصودة بذاتها والاعانة وسيلة  
اليها دون العكس والوجه في تقرير تقديم العبادات على  
هذا التقدير على نحو يظهر منه رجحانه على ما اختاره  
المؤلف من التعميم كما يشعر به التقديم ان يؤن ان استعانة  
العبادة ببقوة لا محالة بملاحظة فعل من فعله لا يستعين  
به تعالى عليه ثم اللابن بجمله في هذا المقام هو ما حفظه  
العبادة فقط لظهور انه عند استغراقه في ما حفظه جبا  
القدس في شغاله بالوجوب تلك الملاحظة لا يحظر

ببإله من فعله وأحواله الا التوجه الكلي اليه والاقبال التام  
عليه وقد فعل ذلك تخصيص العبادة به تعالى ولا سيما  
الهداية منه سبحانه آخر افلا يناسب ان يشتغل فيما  
بينهما بطلب الاستعانة على المهمات الدنيوية او ما يندرج  
تلك المهمات في غير ما يقتضيه التعميم بل المناسب  
بالعبادة هذا وهما وجه آخر لتقديم العبادة على الاستعانة  
بعضها لنا وبعضها لغيرنا الاول ان العبادة مطلوبة  
من العباد والاستعانة مطلوبة للعباد منه فما سب  
ان يقدموا مطلوبة على مطلوبة بهم الثاني ان العبادة  
واجبة حتما لامناص للعباد وعمل الاتيان بها حتى جعلت  
العبادة الغائية لخلق الانس والجن فكانت احق بالتقدم  
من الاستعانة الثالث ان العبادة اشده مناسبة  
بذكر الجزاء والاستعانة احوى النص لا يطلب الهداية  
الرابع ان مبدأ الاسلام التخصيص بالعبادة والحلوس



من الشرك واما القصاص المستعان فانما يحصل بعد الركون  
الناس في الدين فكانت الحق بالخير الخامس ان العبادة  
والاستعانة وان كانا ضليعين للعبادة الا ان العبادة  
منه ولو كانت الاسم المقدس اذ معناه المعبود بلحق  
فكانت الحق الفعلين بالقرب منه والتقديم **قوله**  
لما نسب المتكلم تصديره باقول يعطى انه من خواص الكو  
مع ان الالهام اورد في تفسيره لبيان حقيقة توارده  
**قوله** ويحتمل ان يراد منه وراوتها حقا ولا تستبقت  
اير لتستقيم **قوله** الواو الحال على تقدير ونحن اياك  
نستعين **قوله** بيان للمعونة المطلوبة به آية يذكر  
وجوه فصل هذه الآية عما قبلها ويهوان بينهما كل الظاهر  
لأنها باب لها او تأكيد بحسب المعنى لا شتم لها  
افرادا قد استعين عليه اجمالا والظاهر ان الكلام على  
تقدير عموم المستعان عليه هذا ولو جعل الفصل لكل

72  
الا انقطاع تخالف الجملتين خبرا وان كان اولى **قوله**  
او افراد آية فالآية من قبل ذكر الخاص بعد العام **قوله**  
والهداية دلالة على ان يطلع تفسير الهداية بما ذكره المستند  
من تتبع موارد استعمالها المستعانة ومن كلام المصنف  
فانهم قالوا انها دلالة والارشاد والمناجاة من  
اهل اللان اختلفوا ففرق خصها بالآية الموصلة  
واخرى بالآية على ما يوصل ويشترط منهم فصولا  
بأنها ان تعدت بنفسها كانت بمنزلة الايضال ولا يندرج  
حسب الآلة الى الله تعالى قال نعم والذين جاهدوا فينا لنهدينهم  
سبيلا ومثله ابداء الصراط المستقيم وان تعدت  
باللزام او الى كانت بمنزلة اراءة العكس فكانت ساذجة  
الى الله تعالى تسند الى القرآن ايضا كقوله نعم ان هذا  
القرآن يهدي للتي هي اقوم والى النبي صلى الله عليه وسلم كقوله نعم انك  
لتهدي الى صراط مستقيم والمؤلف اقره على ما يدرك



عليه كلام الائمة فمنها مطلق الدلالة لمطوف وطوى  
كشتم عنه ذكر شتم من هذه الارباء الشبهة لان كلامها  
غير حال عنه حقل اما الراي الاول فكيف في اختلافه قوله نعم  
واما ثمود فهدينا بهم فاستجبوا العزم على الهدى وقد  
نصدي بعض الاعلام للذنب عنه تجاوز وقوعهم في  
الضلال بالارتداد بعد وصولهم الى الحق وفيه نظر  
فان التفسير والتواريخ ناطقة بان الجحيم الغفير من  
قوم ثمود لم يتصفوا بالابانة اصلا والهدى القليل الذين  
امنوا بقوا على ايمانهم ولم يرتدوا واما الراي الثاني فانه  
بخلاف قوله نعم لجبيصة صلات الله عليه واله انك لا تهدي  
من اجبت وما يوقن ان المعركة لا تكمل من اداة الطرقة  
لكل من اجبت بل انما يملك ارائه لمن ارادنا لا يخ من  
تكلف واما الثالث فان كلام اهل اللغة لا يباعد  
عليه بل يباين فيه ومع ذلك فالقول بان المتعة

منه لاسند

بنفسها لاسند لا اليه بها منقضى بقوله تعا حكايه  
ابراهيم تعا يا ابت التي قد جادني من العلم لم يالك فاستجب  
امدك صراطا سويا وعنه من آل فرعون يا قوم اتبعوني  
امدكم سبيل الرشاد وهذا واما يوقن من ان القول  
المتعدي بنفسها لمعنا لا يصل منقضى بقوله نعم واما ثمود  
فهدينا بهم فاستجبوا العزم على الهدى فهو فاحش اذا الكلام  
في التعدي الى المفعول ثانيا لا الاول **قوله** على التهلكة من  
قبل فبشرهم بعذاب اليم تنزيلا للنقض ومنه التسبب  
وقال بعض الفضلاء يمكن ان يوقن ان قوله فامهدوهم الى  
صراط الحجيم وارد على حقيقة من خيرهكم لانهم لما قطعوا  
بان لا مثل لانهم سؤر الحجيم ولا بد لهم منها فخيرهم ان يعرفوا  
طريقها ليسهل عليهم الوصول اليها ويخلصوا من تعب  
الطريق الترابية من سؤرهم واقول طول الطريق وتعبه  
وتعسر الوصول الى الحجيم من اتم الراحات لهم واهم المطالب



عندهم بالنسبة الى قول الیه جلهم فاعمل على التمسك بغير  
**قوله** ومنه الهدية لما فيها من الدلالة والحكمة على الاحتياط  
 بالمطس سواء كان زيادة المحبة والنافعة او شيئا آخر **قوله**  
 وهو امر الوحش لمقدماتها امير اول جماعة يفتقدونها لانها  
 بادية ليوافق ودالة لهم على الماء والكفا **قوله** فقول  
 معاملة خاير في قوله نعم واختار مؤيد قومه امير في الحذف  
 والايصال وهذا صريح في ان هدية لا يتعدى الى المفعول  
 الثاني في نفسه حقيقة بل نزع الحافض وكلام الكشاف  
 يوافق نعم كلام الصحاح صريح في ان تعدية بنفسه حقيقة  
 لغة حجازية **قوله** في جناس مترتبة لايق نصب الله لايل  
 قبل افاضة القوم لانه نقول الاستدلال بتلك الدلائل  
 بعده **قوله** الاول افاضة القوم الى هذه الهدية الى  
 طريق العقل والاحساس وخصها بالانسان لان الكلام  
 فلا يبر الكريمة ومفعول الهدية فيها هو الصراط المستقيم

المبين بما بعده والافضل الهدية نوع نعم سائر الحيوانا  
 بل النباتات وهو الهدية التي جلب المنافع ودفع المضار  
 وهو المرادة في قوله نعم اعطى كل شئ خلقه ثم هدى وقوله نعم  
 والذير قدر فهدى قبل عليه ان افاضة القوم على النفس  
 الناطقة مقدمة على هدايتها والهداية دالة ولايق  
 خلق القوم دالة وقد يتكلف بان من كان قريبا من  
 طريق واضح وهو ناكب عنه لعضاه على عينيه وهو عا  
 غير رفعها فلا ريب ان هدايته الى الطريق ليس الرفع  
 تلك العضاه وشبهه فرفعها فقد هداه اليه ودله  
 عليه ففقد حال النفس الناطقة في مبدء الحال بحال معصية  
 العجز وافاضة القوم برفع العضاه عن الهين **قوله**  
 وهدايا التجدين اير طريق الخير والشر وهذه الآية مما قد  
 يستند به في بطلان القول بان الهداية المتعدية بنفسها  
 لمجرد الايصال لانها مبدء الارادة لانها مودة ومعرفة



الامتنان ولا امتنان في الايصال الى طريق الشريعة **قوله**  
وقال فهديناهم فاستجوبوا العرش الرئس ما سجدوا منه  
كلام المؤلف في تفسير هذه الآية صرح في ان الهداية  
المذكورة فيها ليست الجنس الثاني فقط فانه قال هناك  
فدلناهم الى الحق بصب الحجج وارسل الرسل **قوله**  
الثالث الهداية بارسل الرسل وانزال الكتب وآياتها  
عزنا في الكلام لفت ونشر مرتب وقيل عليه ان الكلام  
فرسداية الله نعم للعباد بارسل الرسل وانزال الكتب  
لا فرسداية الرسل والكتب للعباد فقوله وآياتها عزنا الى آخر  
الآيتين ليس في موقعه ويمكن دفعه بان المراد بهداية الله  
المختصة في الاجناس الاربع الهداية التي لها نسبة التسمية  
ولو بوجه ما وهداية الانبياء والكتب كذلك لكونها  
بامر وحكمة **قوله** فالخط الخ كان قيل ان من خصص الله  
بالحمد واجرم عليه تلك الصفات العظام المشعة بالمبد

20  
والمعاد وحصر العبادة والاستغناء فيه يكون ممتدا  
الى الصراط المستقيم لا محالة فكيف يطلب الهداية اليه  
فاجاب بان المخط اما زيادة ما مخطوه من الهداية آية  
اجناسها الاربعه كان او جميعها او البتة على مخطوه  
من ذلك او حصول المراتب العلية المترتبة على مخطوه **قوله**  
فاذا قال العارف الواصل عن غير ارشادنا الخ فهو اما بتأ  
الخطاب وبنوع المتكلم مع غيره او بياؤه الغيبة بارجاع  
الضمير الى الشئ او الارشاد ويطبق اي ترفع وتنزل و  
اورد عليه ان هذا جنس خامس من الهداية فان الرابع  
هو هداية الشئ الى الله وهذه الهداية الى الفناء في  
الله فالصحة في الاجناس الاربعه غير مستقيم وقد تكلف  
لادراج هذا في الجنس الرابع بنوع من الغاية ليستقيم الحكم  
بقبيضي وهوان الوصول انما يتحقق بعد محو تلك الظلمات  
واما طهارة تلك الغواشير فكيف يصح من العارف الاول



طلب الحق والاطاعة اللهم الا ان يراد محظومات ونحوها  
 تعرض في اثناء السير في الله والمقدم على الوصول  
 هو ما يعرض في اثناء السير الى الله **قوله** وقيل بالرتبه  
 اير لا يفي مجرد الاستعلاء وجعل الشخص نفسه عالياً  
 لابد من العلو في نفس الامر **قوله** والسرطه من سرط  
 الطعام اذا ابتلع الخ قال الراغب تيمم بالسرطه  
 توهم انه يتبعه ككلمه او يتبعه ككلمه كما يوقى اكلته  
 المفارقة اذا اخبرته واكلت المفارقة اذا اقطعت  
 ولذلك يسمي لغماً يفتحين لانه يقيمهم وليقيمونه انهم  
 وقيل السابغ ان ذهبوا من جانبنا فالحلهم بالنسبة اليها  
 شبهتهم بحال من يتبعه الطريق وليقيمته واذا جاءوا اليها  
 فكأنهم يتبعون الطريق وليقيمونه **قوله** ليكون اقرب  
 الى المبدل عنه وهو التبين ووجه الاقربيه ان الصادق  
 والزواطين وان اشتركت في الرضا والصفية

التام  
 المفارقة

الا الى

الا الى السبب والزمى من المخفضة المنقحة والصادق  
 المستعليه المطبقة **قوله** والثابت في الامام يريد به  
 مصحف عثمان **قوله** وقيل هو قوله الاسلام فالمراد التثبيت  
 عليها ونحوه **قوله** وهو في حكم تكرير العالم اذا العال  
 فيه مقدر من جنس الاول والمقدر في حكم المذكور وهذا  
 من باب التخصيص واكثر المتأخرين ويشعر به كلام جارا الله  
 في بحث البديل من المفصل وصرح به في الكشاف و  
 ذهب جماعة الى ان العال في البديل هو العال في  
 المبدل منه والرضى عنه جارا الله منهم ويومر كلامه  
 في اوائل المفصل **قوله** من حيث انه المقصود بانسبه  
 استدلاله ان العال في مقدر وليس هو العال  
 في المبدل منه وتقريره ان البديل وان عد من التوابع  
 الا انه مستقل برأيه مقصود بانسبه ولذلك الميثية  
 مطابقة للمبدل منه تعريفاً وتكثيراً او جهة التقصير



ان يكون من عاقلين مستقلا على حدة لا عاقل في شريكه  
بل غضا طريا واعلم ان هذه الدليل بعينه استدلال  
اصحاب القول الآخر وظهر انه الصق بمدعاهم قالوا  
البذل وكونه هو المقصود بانسبه لوزان بان العاقل  
فيه هو الاول لا مقدر آخر لان المتبوع كان قطعا فكان  
العاقل لم يعمل في الاول ولم يباشره **قوله** وفائدة  
التوكيد لتكرار ذكر المنسوب اليه وتكرير النسبة بتكرير  
العاقل **قوله** والتفصيل على ان طريق المسلمين الى  
قال في الكشف فان قلت ما فائدة البذل ومثلا  
قبل هذه الاطراد الذين انعمت عليهم قلت فائدة  
التوكيد لما فيه من التبيين والتكثير والشعار بان الطلاق  
المستقيم بانه تفسيره صراط المسلمين ليكون ذلك  
شهادة لصراط المسلمين بالاستقامة على البع وجها  
كما يقول بل ادلك على اكرم الناس وافضلهم فلان

فيكون

فيكون من ذلك المبلغ في وصفه بالكرم والفضل من قولك  
بل ادلك على فلان الاكرم والافضل لانك ثبت ذكره  
بجلا او لا ومفضلا ثانيا واو قمت فلان تفسير او ايضا  
للكرم والافضل فجعلته عاقل في الكرم والفضل وكانك  
قلت من اراد رجلا جامعاً لمختلتي فعليه بفلان فهو الشخص  
المعتبر لاجتماعها فيه غير مدافع ومنازع انه كلام جار الله  
**قوله** ما يكون من طريق المؤمنين ذكره المسلمين او لا والمؤمنين  
ثانيا يور الى اتحاد اليمان والسلام عنده لكنه صرح في  
شرح المصباح بتغييرهما ورد آية القائلين باتحادهما فلفظ  
هذا يرجع عنه ذلك فان تأليف هذا التفسير بعد  
شرح المصباح **قوله** وقيل الذين انعمت عليهم الاثنا  
وليس المراد بصراطهم شريعتهم لاختلافها ونسخ اكثرها بل  
طريقهم في الزهد في الدنيا والرغبة في الآخرة ومراقبة  
الحق تعالى في سائر الاحوال واما هم متفقون عليه من



اصول الدين واجتناب الفواحش وسائر ما لا يتغير بتغير  
الشرائع وهذا القول منسوب الى قتادة والقول الذي  
بعده منسوب الى ابن عباس والاولى ما في بعض النسخ  
من انهم المذكورون في قوله نعم اولئك الذين انعم الله  
عليهم من النبيين والصدّيقين والشهداء والصالحين  
بشهادة ما قبله وهو قوله نعم ولهدى ايمانهم صراطا مستقيما  
وهذا القول نقله القرطبي عن جمهور المفسرين ويؤيده  
ما في بعض نسخه علماء الامامية من اطلاق الذين انعمت  
عليهم وعدم تعيينهم بالمسلمين وغيرهم **قوله** وقيل  
اصحاب موسى وعيسى قيل عليه كيف يبين للمسلمين  
ان تطلبوا هداية طريق اليهود والنصارى بعد ما منح  
دينهم بين نبي صلى الله عليه وآله واجاب بعض  
المفسرين **ان** المراد اصولهم الاعتقادية الثابتة والفروع  
التي لا تتغير بتغير الايمان واقول لا يخفى ان هذا يوجب

ان يكون قول المؤلف قبل التحريف والنسخ ضائعا لمحصل  
له اصلا والصواب ان يبين المراد طريقهم في مشقة  
التبني في امر الدين والتمسك باحكام التوراة والالتزام  
بالمواظبة على ما وهما مشكلا فاذا قال المسلمون اينما  
صراطهم يريدون مشقة التبني في دين الاسلام  
والتمسك باحكام القرآن ومداومة تلاوة امثال ذلك  
**قوله** وقيل صراط من نعمت نسب الشيخ الجليل ابو  
جعفر محمد بن الحسن الطوسي قدس الله روحه في نعمة  
الموسوم بالبيان هذه القراءة الى عبد الله بن الزبير  
وعمر بن الخطاب ثم قال وروى ذلك عن اهل البيت  
والمشهور الاول انه كلامه ونسبها في الكشف الى  
عبد الله بن مسعود **قوله** فطلقت لما يستلذه الاكابر  
على ما يستلذه اذ تعديت الاطلاق باللام غير متعارف  
ومراده ان النعمة في الاصل مصدر بمعنى الحالة المستلذة



كونه الانسان مليا فاطلقت على نفس الشرا المستندة  
 كالمال مثله لئلا يلبس بالشمس <sup>بالبسمة</sup> **وله** من النعمة  
 وهو اللين ايمان النعمة بالشمس مأخوذة من النعمة بالفتح  
 وهو اللين هذا والمذكور فيها رايه من كنت اللغاة  
 النعمة بالفتح وهو النعم وبالكسرة من المال ونحوه ومنه  
 كلامهم كم ذى نعمة لا نعمة له اير كم ذى مال لا نعمة له واما  
 الذين في السموات **وله** في جنين دينوتهم واخر دينوتهم  
 بها قسم ثالث وهو ما يكون دينويا اخر ويا معاكم في  
 الله سبحانه وكان لم يذكره لتركبه من الجنين فكأن ليس  
 قسما برسه **وله** كفتح الروح فيه من محم فان نفع  
 الروح انعام واما النعمة في الروح هذا والفتح اجراء  
 الريح في تخفيف جسم اخر قال المؤلف في تفسير قوله  
 في سورة الحجر ونفخت فيه من روحي لما كان الروح  
 متعلقا اولها بالجار اللطيف المنبعث من القلب بفض

عليه القوة الحيوانية فيفسر حالها في تجا ويف الشرايين  
 الى عناق البدن جعل تعلقة بالبدن نفخا **وله**  
 والنطق بمعادراك الكليات لا النطق بالكليات  
 في بعض الحواشي اذ الكلام في القسم الروحاني **وله** والكسبي  
 تركيبة النفس الخ هو اليه قسمان روحاني وجسماني ولم يفرق  
 المؤلف بذلك الكفا بالتمثيل فالروحاني تركيبة النفس  
 والجسماني تركيبة البدن الخ **وله** والثاني الى الجنس الاخر  
 ان يعفو اما قد يوق هو اليه قسمان موجب كالعفو من غير  
 سبق توبة وكسبه كالعفو بعد حصول التوبة **وله**  
 والمراد هو القسم الاخر اى المراد من النعمة في انعمت عليهم  
 النعم الاخر وية وما يكون وسيله اليها من النعم الدينية  
 لان المطلوب هداية صراط المسلمين لا صراط كل من  
 انعم الله عليه لدخول الكفار فيهم بهذا ولا يخفى ان في قوله  
 من القسم الاخر تعيضية لا بيانية **وله** على معن الخ



اختار البديل لما فيه التأكيد والتضييق على قياس  
ما قرأه **وله** اوصفة مبينة او مقيدة كونها مبينة على  
تقدير ان يراد بالنعمة في النعمت عليهم النعم الاخرية  
وما يتوصل به اليها من النعم الاخرية كما حكم به المؤلف فيها  
سبق وكونها مقيدة على تقدير ان يراد مطلق النعم  
او الدينوية منها لدخولها في المنة عليهم في هذا  
والاولى التفصيل بان قد سبق ان الذين النعمت  
عليهم هم المؤمنون والانبياء واصحابهم وعلية  
قبل الخريف والنسخ فعلى الاول ان اريد بهم في النصف  
بالايمان ولو في الجملة وبالمغضوب عليهم والضالين  
الغضاة منهم والجاهلون ببعض العقائد الصفة  
وان اريد الكافرين في الايمان فمبينة وان اريد بالمغضوب  
عليهم والضالين اليهود والنصارى فمبينة ايضا سواء  
اريد بالمؤمنين الكافرين او في الجملة واما الثاني الصفة

مبينة لا غير على اى تفسير في المغضوب عليهم والضالين  
وعلى الثالث كما لا قول **وله** بغير النعمة المطلقة الثانية  
لهم بطريق الصلة وبغير السلامة الثانية لهم بطريق الصفة  
وسمى الايمان نعمة مطلقة لانها اعظم النعم لانها  
على سعادة الشاكرين في الفناء لا كمال منها **وله** وذلك  
اي جعل في صفة الموصول لا يصح باننا ويل لتوغلها في  
التنكير وكون الموصول في المعارف فلا بد منه في  
الموصوف والصفة في الاول باجرام الموصول مجرر  
النكرة اذ الم يقصد به معهود اي لم يقصد به جميع المسلمين  
ولاجمع معين منهم بل طائفة غير معينة وقس عليه الانبياء  
 واصحابهم ومؤسريهم فمبينة معهود اذ هي في  
في البيت وهو كالتكرار فارة ينظر الى معناه فيعادل  
معاملتها فيوصف بالنكرة وبالجملة وتارة ينظر الى  
لفظه فيوصف بالمعرفة ويجعل مبتدأ او احوال وهذا



ان لا يخرج منه بعد والثاني يجعل غير معرفة بالاضافة كما  
 ذكره وجه القرب **قوله** ولقد أمر على النبي الم آخره  
 قصيدته قلت لا يعينني اي فاضى ثم قول وانما  
 عدل الى الماضي لتحقيق التصاف بالاعراض عنه ولما مر  
 ثم العاطفة فالحق التاء اخضت بعطف الجمل  
 قال السيد المحقق في حاشية الكشاف ليس المراد بالنبي  
 في البيت جميع افراده اذ لا مرور عليه ولا فائدة امعيت  
 لعدم الدلالة عليه ولقصور عن افادة المقصود الذي  
 هو وصفه بكمال الحلم وقوة الامانة ولا حقيقة في حيث  
 هو اذ لا ينسبها المراد بل الحقيقة في حيث وجودها في  
 ضمنه فولا يعينني اي على النبي وقوله يستبين صفة له لا حاك  
 منه اذ ليس المعنى على تقييد المراد بحال السبيل على  
 له مرور اسماء في اوقات متعاقبة على النبي من اللسان  
 اتحد سببه دأبا ومع ذلك يعرض عنه صفحا فانه اذ

على اغضائه على السفا، وعدم اشتغاله بمكافاتهم  
 انه كلام السيد **قوله** تعين الحركة من غير السكون  
 اي من هذا اللفظ في قولهم عليك بالحركة غير السكون  
**قوله** وعز ابن كثر نصبه قال في الكشاف وهي قراءة  
 رسول الله يريدانها عادة عم والافعل القراءات قراءة  
 وقد يتوكل من القراءات السبع المتواترة انما نسب الى  
 الواحد من الائمة السبعة لشهرته بها وتفرده فيها  
 باحكام خاصة وانما غيره فاذا لم يشتهر بها احسب  
 اليه سوا، كانت عادته ام لا وبهذا هو المختار عند  
 المحققين **قوله** والعامل نعمت يريدان العامل في  
 الحال وصاحبه معا هو نعمت لان حرف الجر اداة  
 توصل مفعول الفعل الى مجروره والجور وحده هنا منصوب  
 المحل بالفعل وبهذا الاعتبار وقع داخل فلا يرد ان  
 العامل في ذي الحال هو الحرف الجار ولا بد منه اتحاد



الفاعل في الحال وصاحبها **قوله** او بالاستثناء ان  
 فسر النعم بما يعتم القيلتين هذا وجه ثالث لنصب  
 غير وانما قيدت بنفس النعم بما يعتم القيلتين امر المؤمنين  
 والكافر ليصير الاستثناء متصلا **قوله** والغضب  
 ثوران النفس ارادة الانتقام الثوران الارتفاع والنفس  
 الدم و ارادة مفعول له اما من قبل ضربته تاديبا فهو مفعول  
 فعل التحصيل او من قبل تعدت عن الحرب جيبا فهو مفعول  
 فعل الحصول ومبني لاحتمال كنهه ان ارادة الانتقام  
 هل هي تابعة للغضب مسببة عنه او مبداء وسبب  
 كل محتمل وكلام الحكماء في ذلك مختلف فبعضهم  
 جعل ارادة الانتقام مبداء للغضب وبعضهم عكس  
**قوله** على ما مر في تفسير الرحمن الرحيم من ان صفاته  
 انما تؤخذ باعتبار الغايات التي هي افعال اول المبا  
 التي انفعالات **قوله** لانه نائب مناسب للفاعل

الرحمن

الرحمن الرحيم والشيخ عبد القاهر واتباعهما على ان مفعول  
 ما لم يسم فاعله فاعل اصطلاحا وان الحاجب وان  
 لك واتباعهما على انه ليس فاعلا اصطلاحا والموقف  
 تبع هنا ان الحاجب وخالف جارا لله وفي تفسير  
 سورة الحج عكس الامر فجعل قوله نعم انه استمع نفرة  
 لا وحى **قوله** بخلاف الاول اي عليهم في انعمت عليهم  
 فانه منصوب المحل على المفعولية لام وقوع المحل بالياء  
 وهذا من قبل ايصاح الواضحات فالاول عدم التعرض  
 له في هذا الكتاب الذي مبناه على كمال الانجاز بهذا  
 ولا يخفى ان في قولهم الجار والمجرور في محل الرفع والنصب  
 مسبهة اذا لم يرفع **قوله** المنصوب المحل في الاول والرفع  
 المحل في الثاني هو الضمير وحده هذا في طرف اللغويين  
 اوصل فيه الجار مع الفعل الى ما بعده فرفع والنصب  
 محلا كما نحل فيه اما الطرف المستقر فالحل فيه للمجموع



الواقع متوقع عامه قال الجبر في قولنا زيد في الدار هو مجموع  
في الدار لا الدار وحده **قوله** ولا يزيد لنا كيد ما في غير من  
معنى النفي قد تقرر في القول لا بعد الواو العاطفة أما  
تزايد إذا كانت في سياق النفي وفائدة التأكيد  
والنصيح بشموله كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه  
لما يتوهم أن المنفي هو المجموع من حيث مجموع يجوز  
ح ثبوت أحدهما وغرض المؤلف تصحيح دخولها في  
هذا الكلام وبيان ما نقيده في هذا المقام **قوله**  
ولذلك جاز أن اعلم أن لفظ غير وضع للمغايرة وهو  
مستلزم للنفي فقد يراد بها إثبات المغايرة كما في  
الآية الكريمة فليكون أثباتا متضمنا للنفي فيجوز تأكيد  
بلا وقد يراد بها النفي كقولك أنا غير ضارب زيدا  
أي لست ضارب له لا إلى مغايرة شخص ضارب له فيكون  
نفي صريحا وكونه الاضافة بمنزلة العدم في المعنى فيجوز

تقديم معمول المضاف اليه على المضاف نحو أنا زيدا غير  
ضارب كما جازنا زيدا لا ضارب فهو له ولذلك  
أي ولأن في غير من النفي فيجوز أن يتخلص له ويكون  
الاضافة بمنزلة العدم جاز أن يقر أنا زيدا غير ضارب  
بتقديم معمول المضاف اليه وهو زيد على المضاف  
وهو غير كما جاز تقديم معمول ضارب على الثاني  
في قولك أنا زيدا لا ضارب وإن كان لا يتقدم معمول  
المضاف اليه على المضاف فلا يقر في أمثلة ضارب  
زيدا أنا زيدا مثل ضارب لا متناع وقوع معمول  
حيث يتناع وقوع العامل **قوله** وقرئ وغير الضارب  
ناب في الكشاف هذه القراءة إلى أمير المؤمنين  
عليه السلام وعمر بن الخطاب **قوله** ولم عرض عرض  
ولهذا قال الحكماء كونا اختيارا من وجه واحد وكونا  
اشترارا من وجه كثيرة وكفى في اتساع طريق الضلال



وتشعب اودية البطلان قوله صلى الله عليه وآله تنفر  
أُمير ثلثا وسبعون فرقة فرقة ناجية والباقي في النار  
**وله** لقوله نعم منهم من لعنه الله لفظه منهم ليت في  
القرآن والآية في سورة المائدة هكذا قل هل أتيتكم  
بشئ من ذلك مثوبة عند الله فلعنه الله وغضب عليه  
وجعل منهم القردة والخنازير والظأنه كان بخط  
المؤلف فيهم بالفاء فخرقة النسخ كذلك **وله**  
وقد روى أي كون المغضوب عليهم اليهود والنصارى  
النصارى والآوي هو عدي بن حاتم عن النبي صلى الله عليه وآله  
أن هذه أمم تنمى الوجه والافه من دون هذه الضميمة  
لا يصح وجه لانه قد لب الغضب الى النصارى في  
قوله نعم من قدمت لهم أنفسهم ان سخط الله عليهم والى  
جميع الكفار في قوله سبحانه ولكن من شرع بالكفر صدرا  
فعليه غضب من الله وكذا الضلال النب الى اليهود

في قوله

٧٩  
في قوله نعم اولئك شر مكائا واضل غسوا السبيل  
والى جميع الكفار في قوله سبحانه الذين كفروا أضلوا  
عن سبيل الله قد ضلوا ضلالا بعيدا ولعل الكفار  
بضعف هذه القول لضعف سند هذه الروا  
**قوله** وقرئ ولا الضالين بالهزة المفتوحة واللام  
المشددة هذه القراءة منسوبة الى ابيوب السخيتي  
بالحاء المجرى والهاء المشددة من فوق والياء المشددة  
من تحت وفي بعض نسخ الكشاف السجاني بالهميم  
والسين المكسرة منسوب الى سجستان **وله** على لغة  
من جد الخ قال ابوالبقا هي لغة فاشية في كل الف  
وقع بعد ما حرف مشدود وقال صاحب الفاسك  
الذي نص عليه جمهور النحاة ان ذلك لا يقياس عليه  
وانما سمع منه الفاظ منه دابة وشابة قال البوزيد  
سمعت عمر بن عبد ربه يقول لا يزال عن ذنبه



انزلوا جان فظنته قد لح حتى سمعت من العرب دابة  
 وثابتة **وله** وجاءت الفة وقصر بالميم مخففة فيهما  
 قال بعض اهل اللغة ان مدته للشباع ووزنه فاعيل  
 اذ ليس في كلام العرب افعيل ولا فاعيل وربما جعل  
 سرانيا او فارسيا معرب بهمين اى لا تطلب شيئا  
 سوى هذا وروى بعض المفسرين تشديد الميم مع  
 المد عن الامام جعفر بن محمد الصادق ع انه من ام المعين  
 قصه ومعناه قاصدين اجابتك ولعل نصبه بفعل  
 محذوف كهوناك ونحوه وهذه الرواية لم تثبت  
 عنه ع وعلى تقدير بثوتها فلا دلالة فيها على جوازها  
 في الصلوة لينا في المنقول عنه وعن باقي الائمة اهل  
 البيت عليهم السلام من عدم قولها في الصلوة لا للام  
 ولا للما موم **وله** لالتقاء التكنيزى مع كثرة الدورا  
 على الالف فاسبه اخف الحركات **قوله** ويرحم الله

عبدا قال امين هو المجهول وصدره يارب لتسبني  
 جها ايد اوى انه لما اخذه ابوه الى مكة امره بان يعلق  
 بستان الكعبة ويبال الله ان يخلصه من محبة ليلى  
 فعلق بستان الكعبة وانشد هذا البيت امين  
 فراد الله ما بيت بعد اصدده تباعد عن فطيل اذ  
 سلته وفطيل كجعفر اسم رجل ونقده على الدعاء  
 فراد الله لمزيد الاتهام باجابه **وله** وليس من القراء  
 اتفاقا لفظ اتفاقا ليس في الكشاف وقال في التيسير  
 ان امين عند مجاهد من الفاتحة وعند غيره ليست منها  
 انتهى وقال الكواشر ولا ينكر قولنا انها ليست من القراء  
 فانه وجد في زماننا خلق كثير يعتقدون انها من القراء  
 وانها قد يدرئهم ولعل المؤلف لم يعهدها لاجلها بولاء  
 لانهم ليسوا مجتهدين بل جهلاء واما مجاهد فادرس  
**قوله** كالختم على الكتاب قيل وجه الشبه انه يمنع الدعاء



فأد الحجة كما أن الختم يمنع من الكتاب فإظهار ما فيه  
على غير ما كتب إليه **قوله** ويظهر به في الجهرية هذا ما ذهب  
الشافعي **قوله** لما روى عن ابن حجر وابن القائل  
مهموز وحجج بالحاء المهملة المضمومة والجيم الـ كنه  
وأخره راء مهملة **قوله** وعنه إلى حنيفة أنه لا يقول هذه  
أحد الروايتين عنه وهو يذهب مالك واستدل  
بالرواية الآتية فإن ظاهرها قسمه القولين من الألف  
والماء موم وهو يعطى عدم الشكر **قوله** عبد الله بن  
مفضل بضم الميم وفتح الغيم المعجمة والفاء المشددة  
**قوله** والماء موم يومير مع القول عليه السلام الخ فيه أنه  
لادلالة في هذه الرواية على المعية وإنما يدل على مبرز  
الماء موم بل قد يدل لالتقاء عدم تامين الألف كما  
فهم ذلك **قوله** إلا أخبرك قال المحقق الشريف في  
حاشية الكتاب وهذا الحديث صحيح وإنه كان أكثر

الأحاديث المروية عن أبي بن كعب في فضل السور  
موضوعة قال الصعالي وضعها رجل من عباده  
فلما قيل له في ذلك اعتذر بأن الناس قد اشتغلوا  
بالأشعار وفقه إلى حنيفة وغير ذلك ونحو القرآن  
وراء ظهورهم فادع أن ادعهم فيه أنه كلام السيد  
ورأيت في بعض الكتب أنه قيل له أما سمعت قوله  
صلى الله عليه وآله كذب على متعمدا فليتب مقعده  
من النار فقال ما لم أكذب عليه بل كذبت له **قوله**  
لم تنزل المروية تانيث الفعل المثنى إلى المثل ووجهه  
أنه مجزئ سورة ماثلها من قبيل قوله نعم من جاء بالحسنة  
فله عشر أمثالها إذ مثل الحسنة حسنة وقال البعض  
المحقق تانيث الفعل لاكتساب المثل التانيث  
كما أضيف إليه أنه وفيه نظر فإن المضاف إنما  
يكتب التانيث من المضاف إليه إذا صح الاستغناء



بالمضاف اليه كقوله كما شرفت صدر القضاة من الدم  
وهذا اصرح الشيخ الرضوي رضي وان مالك فقد قال  
في الفقه وربما اكتب ثانياً اولا تانيث ان كان  
يخفف مؤبداً ومخفف فيلبيس منه هذا القبيل **قوله**  
قلت في سياق الكلام يقضي قال في فلا بد من تقدير  
اي وعن الى انه قال قلت في وقد يتكلف بان القائل  
في هو ابو مبره لا الى وان كان الخطاب بيا لعلمي  
مبره بان مراده عليه السلام تعميم الخطاب لكل مع  
لا تخصيصه **قوله** الا اعطيت بالبناء للمفعول والظن  
ان المراد اعطيت ما ترتب عليه من الثواب ويرد عليه  
ان جميع القرآن كذلك فان من يعمل مثقال ذرة خيرا  
يراه فما وجه التخصيص ولعل مراده عليه السلام ان تدعو بكلمة  
منها تسمى الدعاء نحو اهدنا واعف عنا واغفر لنا  
الا اجبت وما قيل ان المراد ان ثواب قراتها لا يحيط

البته فسمي جوارا لاجباط والاكثر لا يقولون به **قوله**  
حما مفضيا فيه اشعار بان القضاء المحكوم يقبل التغير  
كما لا يخفى والكتاب بضم الكاف وتشديد التاء على  
وزن رمان وهو في الاصل جمع كاتب والمراد منه  
المكتب نسبة للحن بسم الحال **سورة البقرة**  
**قوله** وسائر الالفاظ المتبقي بها التهجى تعداد  
حروف الهجاء باسمائها كما يقول في جعفر جيم عين  
فا را ومنه يهجو فلانا اي تعدد معايبه واما اذا عدد  
الحروف بانفسها لاسماؤها الموضوعه لها كما يقول  
في جعفر ج ع ف ر لم كن ذلك تهجيا وهو يتعدى  
بنفسه بقول هجوت الحروف وتهجيتها وح فقول  
المتبقي بها اما على تجريد التهجى عن قيد الاسماء يجعله  
بعضه الحروف مطلقا غير الالفاظ الذي تعد بها  
فيكونه المفعول بلا واسطة اعني الحروف محذوفاً وتقوم



الجار والمجرور مقام الفاعل على ان الباء صلة الفعل  
 والزة كما في قولك الخشب يضرب به او على تسمية الاتية  
 اى الماتى بها مجهولة مستبها كذا الفا والسياسة  
 في جواهر اللغات لكن الظاهر من كلام اهل اللغة ان  
 التجهي بعد الحروف سواء كان باسمائها او بانفسها  
 قال في الاساس هو مجهول الحروف ويتجهها بعدد  
 وقال في القاموس البها تقطع الكلمة بحروفها وع  
 هذا يستغنى في المتبهي بها عن اركان التجريد والتضمير  
 كما لا يخفى **قوله** مستبها الحروف التركيب منها  
 الكلم فحيم وغيره مثل اسمان لقولك جوع كما ان زيدا  
 اسم للذات المشخصة وما يوجب في كلام متقدم النخلة  
 من مستبها حروفا فمحول على ضرب من التامح فانهم  
 لم يتجاسروا على مثل ذلك **قوله** وما روى ابن مسعود الخ  
 لما تضمن الحديث اطلاق الحروف على بعض تلك الاسماء

شبه

وظاهره يهدم ما استس من الاستمته ذكر ان الحروف  
 فيه لا ينفك في الاسم بل يعمه فكانه صلى الله عليه وآله قال  
 من قرأ كلمة من كتاب الله وحيث شئت الكلمة اللغوية  
 اللفظ المفرد وغيره بين صلى الله عليه وآله ترتب الحرف  
 على كل مؤنذ فقال لا اقول الخ **قوله** ولعله سماء  
 اى سماء انه اراد بقوله الف حرف الحرف المصطلح  
 لكن لعله اراد بدلول الف كقول حروف ادم مثلاً و  
 على هذا يحتمل ان يكون في قراءة الم تسع حركات لا  
**قوله** ولما كانت مستبها ظاهراً كلامه يقتضيه ما حذر  
 التصدير عن تركيب الاسم فالاولى ان يقول وصدر  
 اسماؤها ليكون الخ واما ارادة التركيب القصدى  
 فمستبعدة **قوله** واستعيرت الهمزة الخ يريد ان  
 ما لم يمكن تصديره استعير له غيره فالهمزة في لفظ الف  
 اذا اريد به التبيين مستعارة لها وخصت بالاستعارة



لمناسبة اشتراك الالف بينهما كما هو مشهور واما لفظ  
 همزة فمستحدث وكلامنا ليس فيه على انها مصدر مما  
 يقرب من مدلولها وما يبدل منه كثيرا **قوله** وهي الالف  
 العوامل الخ ابرئ لم يسم العوامل والية عليها ومتصرف فيها  
 اقول وعلى هذا لا يرد الا عراض بان العوامل لا تبينها  
 بل هي في العوامل ولا ان الولى في العامل المعنوي غير  
 ما لوف كما ذكر المحشيون والمراد بكونها موقوف ان  
 سكونها سكون وقف لا سكون بناء ولا باس بالجمع  
 بين الساكنين في الوقف ولو كان سكونها سكون  
 بناء لما جعلوا بينهما كما في ساير الاسماء المبينة **قوله**  
 خارق للعادة آخرها انما هو مع رعاية تلك اللطائف  
 فالأولى ترك لفظه سيما **قوله** اربعة عشر اسما يحتملها  
 فذلك صراط على حقنك كذا في نفس النيث البور  
**قوله** حروف المعجم النقط والركيب من قبل

الظن

مسجد الجامع اي حروف الخط المعجم اي المخصوص اكثر  
 حروفه بالنقط بين خطوط الهمزة **قوله** انهم لم يقدروا  
 ابرئ كنه اللينة اما بادر اجها تحت مدلول الالف او  
 باخر اجها عن الاعتبار لانقلابها غالب عن الواو والياء  
 وقوله براسها يحتملها وفائدة الشرط انها لو عدت  
 براسها بان اريدت وحدها بلفظ الالف ولم يخرج  
 ولم يدرج احتيج في التبعيض عن المتحركة الى لفظ الهمزة فبلغ  
 الالف تسعة وعشرين بعد ما اذا عُد فيها الالف  
 الخ وبعضهم لم يقبض هذا فقال لا يحد حوا براسه  
 مستقلا او منه رجا ولذا لم يقل براسه والضمير  
 للهمزة واما ارجاعها الى الالف والنوزيع فعينه  
 ما لا يخفى والذي يلحق من كلامه ان الالف اللينة لما كانت  
 ذات وجهين الاستقلال براسها وعدمه راجعا  
 او اخر ارجاعا روعي الوجهان فاورد اربعة عشر اسما في ثلث

قوله بعد ما اذا عُد فيها الالف الخ ابرئ مستقلا  
 اسما لا يخرجها او منه رجا



وعشرين سورة الأول للثاني والثاني للأول **وله**  
 مستشحك الشحح الخاح في السؤال وخصفه اسم  
 امرأة والشديده ما ينحصر جري الصوت عند محضه  
 فلا يجري والاقط اللبن المجد وحس اى ضلب  
 وشجع والمطبقة بفتح الباء ما ينطبق فيها اللسان  
 على الحنك الاعلى فيضخ الصوت حيز اللسان و  
 ما اذا ه من الحنك الاعلى والمورد هو غير المنقوط  
 منها ومن نصف المنقطة وهي ضد المطبقة ما يجتمع  
 قولك الحقني معك وطبع بضم اوله خف عقده **وله**  
 لقلبت اى لما لم يكن لها نصف صحيح لم يكن الا اخذ  
 الاكثر والذقل فترج الاقل اشعارا بقليتها والمطبقة  
 وان قلت ايضا الا ان لها نصف صحيحا **وله** اللتين  
 ابر الواو والياء اما الالف اللينة فنقلبه عن احديهما  
**وله** وهر التي تصعد الصوت الخ عدل عن تعريفها

بما يرتفع فيها اللسان الى الحنك لانه يصدق على المطبقة  
 ويحتاج الى العرف بالاطباق يقضي الاستعلاء  
 ولا عكس فان من نطق بالح والفاء يستعمل لسانه  
 الى الحنك بلا اطلاق وبالصاد والطايب تعالى  
 مع انطباق اللسان على الحنك **وله** ومن البواق  
 المخفضه وهي احد وعشرون نصفها الاكثر وهو احد  
 عشر حرفا يجتمعها قولك اعل ربح مسكه وانحيرة اكثر  
 لكثرة **وله** ما ذكره سيوييه احراز عما في المفضل  
 من انما ثلثة عشر يجتمعها قولك استجده يوم طال والفظه  
 منها منها والاهطم الكسر واصيلا تصغير اصيل ابدا  
 النون لاما والاصيل ما بين العصر والمغرب وجميعه  
 اصيلا كيعير وبعران والجذف القبر واصله جذ  
 بالمشة فابدت فاء واعن اصله آلان وهي عنقنه  
 تميم قال شاعرهم اعن رتمت من خر فامثلة

جمع

اخوه  
 ما الصبا في عنك نجوم



وشرع الله لو مصب الماء منها واصلمه فزوج وباسمك  
بفتح الباء أي باسمك **قوله** نصفها الاقل وهو السبعة  
الاول واختيار النصف الاقل منها والاكثر من اخواتها  
لما ذكره من النجفة والفصاحة فكانت اخواتها اكثر فائدة  
منها فذكر الاكثر من الاكثر فائدة والاقل من الاقل **قوله**  
وهي الميم والراء الخ فيه انه ان يكون الراء والسين  
معجمين او مملتين او مختلفتين والكلام لا يستقيم  
على شرط التقادير الاربعه اما الاول فطان المذكور  
من الاربعه ربعا وهو الميم لا يضعفها واما الثاني  
فطان المذكور حثمة رابعها وان اهلكت الراء فخط  
خالفت عده بما قد يغتم فيها وكذا ان اهلكت السين **قوله**  
الذلقية ذلق اللسان بالسكهل طرفه والاعتماد المذكور  
لا يثبت في الباء واخوها اذ هي شفوية فلا ولي ترك  
ذكر الاعتماد ونسبها حروف الذلاقة أي سرعة النطق

وسهولة

عول النطق بغير اهلكت  
والنقل النطق من

وسهولة لان النطق بطرف اللسان والشفة سهل كما  
قالوه والمنفعل اما من الانيان بالنواخل او من التنفيل  
وهو قول امير العسكر من قتل فلانا فله كذا **قوله** كثيره الوقع  
في الكلام ولذا قالوا لا يسجد بكلمة رباعية ولا خمسية الا  
وفيها منها واما ما خلا عنها كما عجد فخييل واما الحلقية  
فظ والمذكور من الذلقية الراء والنون والميم واللام ومن  
الحلقية الهاء والهاء والغير والحاء **قوله** سبعة احرف  
تجهمها السنية ولفظ منها سترك ومكشورة أي مغلوطة  
في الكثرة **قوله** ثم انه الخ المفردات الثلاث من  
والثلاثيات الاربع طرطس بس حتم والثلاثيات الثلاث  
الم الراطم والرباعيات المص المرو الخماسيات  
كهنيس جمع **قوله** كقرود وجم غفلة الاول من الملحق  
بالرباعي بزيادة الدال ولم يدغم لان الملحق لا يدغم ومما  
المكان المرتفع والثاني ملحق بالخماسية بزيادة النون



ومعناه الغليظ الشفة **قوله** لهذه الفائدة من لفظ غير  
قوله ثم انه ذكر بمفردة **قوله** وقيل هي اسما السور بهذا  
القول مختار الخليل وسيبويه ولا بعد فيه كثيرا فان تسمية  
الاشياء بحروف المتبحر شائعة عند العرب كما سموا  
النحاس صادا والسحاب غيا والجبل قاقا والحوت  
نونا الى غير ذلك ووجه الاشعار ان الاصل في الالهام  
المنقول ان يراعى فيها المناسبة بين المعاني لاصليته  
والعلمية وقد يراعى تلك المناسبة عند الاطلاق ايضا  
والمقدرة مثله الدال ودون لمعنى غند وضمير انها  
وتكن ومعارضتها للسور **قوله** لو لم كنتم مفهمة لبناء  
للفاعل او المفعول وفي هذه الملازمة نظر لجواز كونها  
مفهمة للبعض كالنبرص الله عليه وآله فلا يلزم الخطأ  
بما هو ولا يلزم التخي مع العربي ولا عدم كون القرآن بقره  
بيانا ومهدى والتجديد لا يجب كونه بكل جزء منه ولعل هذا

وجه نسبة الاستدلال الى الغير وستهلها اير اولها  
من استهلل الصبي يعني اول بكائه واللقب هو العلم  
المشعر مدح او ذم والاشعار فيما نزل فيه خفي كما لا يخفى  
**قوله** لا يقع لم لا يجوز ان هذه وجوه ضعيفة ذكر بعض  
المفسرين وغرض المؤلف تضعيفها ونجس هذا  
الوجه ان البسمة مغنية عن ذلك ولعل صاحب هذا  
الوجه لا يجعل من القرآن في المحل لكن نقل بعض المنة  
اللغة ان من عادة العرب في كثير من المحاورات انهم  
اذا استأنفوا كلاما منقطعا عما قبله صدروه بشئ  
يخالف اسلوبه تنبيها للخطيئة على انقطاع الاول  
واستئناف الجديد وحي يزول الخدش وقطرب بضم  
القاف واسكان الطاء المهملة واخره باء موحدة من  
احاطم تلامذة سيبويه وافاض اللغويين واسمه محمد  
ولقبه بهذه اسيبويه والقطرب في اللغة دويبة شتر



طول نهاره ولا تسبح الا ليله وكان محمد شديدا كبرا  
كل يوم الى الاستفاضة من سبوة فكل فتح الباب  
طلوع الفجر وجدوا فيها عنده فقال له لو انما انت  
الا قطرب ليل فاشتهر بذلك **قوله** افقرت عليها  
الاولى افقرت بغيره والمصرع الثاني قوله لا تحسبي اما  
نسبنا الا يحاف وهو بالياء المشتهرة التختانية والحليم  
اسراع الراكب **قوله** مجموعها حروف الرحمن الى صورة  
هذا الاسم في الكتاب او في اللفظ على نوع من الالفاظ هذا  
يخل عدم الالف **قوله** ونحو ذلك كما يلق في معجزات  
الانبياء وفي معنى المراد الله اعلم وادري **قوله** او الى  
مدد اقوام الخ امير مقدار ملكهم وایام اعمارهم والجليل بالحليم  
المضمومة والميم المفتوحة المشددة **قوله** فكتبتم رسول الله  
صلى الله عليه وآله تعجب من اطلاعهم على هذا الرمز **قوله**  
او دالة بالنصب عطف على اشارة ومقسما الظاهر

خبرنا ان لكونك نحو قولك يصير هذا الغلام عالما او كتابا  
شعر او ان ابنت ذلك فاجعله عالما فخر الحروف  
والضمير في مقسماتها وليس فيها يعود الى الحروف اعز  
كلها لاهذه وحدها اذليت وحدها مادة الاسماء  
والخطاب فقد وقع الاقصار على البعض والمادة الكثر  
كما تقول قرأت الحمد وتريد الفاتحة بتا منها **قوله** بثلاثة  
اسماء فصاعدا الخ نحو الرالمص كمنعص وهما مستكنا  
آخر وهو اهل اهل الاسلام اسماء الله سبحانه  
بها واشارهم غير اللهم الا ان يدعي ان هذه الاسماء  
ايضا توقيفيه واشتهار بعض الاسماء دون بعض غير  
مستنكر **قوله** ويؤدي الخ غاية ما يلق في وجه النفاذ  
ان الم مثلا بعض السورة فاذا وضع لكل كان موصوفا  
لنفسه ضمينا فيتحجب اسماء بهذا المعنى وهو كما تكرر  
وفي الحواشي الشريفة وغيره على الكشاف ان هذه



التدويرية على توهم أن الجزء لا يغاير الكل والآثار  
جميع اجزائه فكان مغاير لنفسه هذا وظني أن نقل  
المفسرين أمثال هذه الأمور الواهية والتقصي  
للجواب عنها مما لا يفيق ثل التفسير بل هو تصنيع  
اللاوقات والانعكاس واضاعة للمداد والقرطاس  
**وله** والاستيناف ليرفها وغيره كقوائم السور  
الأخر فلا حاجة لزيادتها لأجله ولا يقتضي كونها للاستيناف  
لوقاية أن لا يكون لها معنى في جيز باخر لا يكون اسما  
للسور فيجوز الجمع بينهما فلم جعلتم زيادتها للاستيناف  
في مقابلة كونها اسما للسور **وله** ولم يستعمل أي هذه  
الالفاظ في معاني تلك الكلمات لاختصارها  
وربما هذا أن فاعل في البيت امر من فاعاه بمعنى ففاه  
امر اتبعه فان فاعل محي بمعنى فعل نحو فاعل فاعل  
كان سايرامع الجبيرة فقال لما في لتستريح من تعب

السب

الشعر فقالت له سير مني ورائي واتبع اثري فانك  
قد تعبت من الشعر معي فقال لها لا تحسبي اناسينا  
الاجفاف وغرضه اني ما تعبت ولكن كان قصدي  
استراحتك **وله** الا ترى اني قد املح كما عد الالف  
تارة من الآلاء واخر اخر التحسن واخر من انا وقرس  
عليه اللام والميم وانت خير بان هذا التامد محل  
نظر وكذا قوله اني ليس نفسي او تحبها بهذه المعاني  
فان قوله معناه انا الله اعلم وقوله اي القران من منزل الله  
الحسين دي على خلافه **وله** ولا لحجاب الجمل عطف  
على قوله للاختصار اى لم يستعمل في كلام العرب لحجاب  
الجمل لتكون محقة بالعبارة اذا لا لحاق فرع الاستعانة  
فان دفع قول القائل وبهذه الدلالة **وله** تعجب من جهلهم  
حيث فسروا خطاب العرب باليس من لغتهم وقيل  
نشا التعجب انهم بعد ما سلموا كونه شرع الله فاولوا



ندخل فيه ولا استمرار له لان وجوب الدخول في الدين منه  
 حيث انه دين الله سواء استمر او لم يستمر وفيه نظر لا  
 تسليمهم كونه دين الله ثم ولا دلالة لقولهم كيف ندخل  
 في دين الخ عليه هذا وهما بحث وهو ان ابا العباس  
 لم يستدل بتبسم النبي صلى الله عليه وآله بل تلاوته ايا  
 بهذا الترتيب عليهم وتقريرهم على استنباطهم  
 فقرض المؤلف لتوجيه التبسم خارج التوجيه ويخطر  
 بالبال ان قيام احتمال كون التبسم تعجبا من جهلهم لما  
 كان باءا لبنيان الاستدلال ومانعا من الحكم بتقريرهم  
 على الاستنباطه كان لغرض له وجوبه **قوله**  
 وما هيك اي حكيك وكافيك اسم فاعل من التمر  
 اي التسوية المذكورة بينها كغير طلب دليل سواء بالباء  
 زائدة او دخولها بالنظر الى ال المعركة قبل الكف  
 بتسوية سبويه او تعلقه بالتمسك المحذوف اليها هيك

مشهور

قوله الصاهر من فعل القسم مع فاعله  
 وحرف القسم وجوابه مع ما يتعلق بالقسم  
 من التمر واللام ان لم يجعل ذلك الكتاب  
 مثلا جوابا

المسند

التمسك بالتسوية **قوله** والمسمى هو مجموع السورة الخ  
 هذا بظاهره لا تدفع تلك الشبهة على ما مر من وجه تقريرها  
 وانما يدفعها رفع ما هوهم الاتحاد وهو ظاهر على كل وجه  
**قوله** وهو مقدم من حيث ذاته الخ وهكذا اكل جزء  
 صار اسما للكل فان فيه جهتا تقدم وتأخر ولا دور مع  
 اختلاف الجهة وما يق من وقوعه جزء للسورة من حيث  
 انه اسم لها فاذا تأخرت الاستسمية تأخر الجزء فنقدح  
 بان اللازم تأخر وصف الجزئية عن ذات الكل ولا  
 محذور فيه وقيل ان جعله جزءا يتوقف على كونه اسما  
 لينتفع من التبليغ جعل المصلحة جزءا من كلامه وجعله اسما  
 يتوقف على جعله جزءا اذ هو اسم للمركب من حيث هو  
 مركب ولا يخفى ان دفعه على المتدبر **قوله** والوجه الاول  
 وهو الوجه الطويل الذيل المنتهى عند قوله وقيل في اسماء  
 السور ووجه اقرئته الى التحقيق ان كونها اسما لجزء



محقق

التي لا مزية فيه وباقي الوجوه احتمالات وقد يناقش  
في اوضحية بطائف التبريل من الثاني اذا التكتات  
المذكورة في تعداد حروف التبريل بحالها عند كونها  
اسماء للسور ايضا فالقاعدة فيه اكثر واتما الاسلاميه  
النقل والاشراك من واضع واحد فقط ولعل المراد  
بالاسلمية السكامة وربما جعلت من تعليليه وهو بصي  
**وله** اسماء للقران اى لكل للقد المشترك بين  
الكل والخبر كما هو متعارف الاصوليين والاجاب عنها  
بالكتاب كما في هذه السورة وبالقران في قوله نعم  
الملك ايات الكتاب وقران مبين ولم يرد هذا  
القول باستلزام الترادف الذي هو خلاف الاصل  
لانجباره بالتعظيم الحاصل من كثرة الاسماء فان كثرتها  
ندل على شرف المستحق وارتفاع شأنه **وله** ويدل  
عليه الخ ولما تم قوله نعم الم الله لا اله الا هو **قوله** وقيل

الفت

الكلام

الالف من اقصى الحلق الخ الى ههنا كان في مطلق الفتح  
وهذا مخصوص ببعضها فكان الحسن تأخيرها عما  
بعده لعمومه ايضا وجعل ذلك ذكر الله ربنا ينظر الى  
القول بانها اسماء التبدل ربما جعل هذا من جملة ذلك  
القول وعلى هذا كان الاول تفرعية عليه بالفاء  
كسر الظان وجبر براسه لا تعلق له بالبقية **وله**  
عن الخلفاء الاربعة روى عن ابي بكر في كل كتاب  
وسير الله في القرآن او ايل السور وعنه عمر وعثمان  
وان مسعود الخروف المقتطعة من المكسوم الذنير  
لانقسه واما ما روى عنه امير المؤمنين على عليه السلام  
انه قال في كل كتاب صفوة وصفوة هذا الكتاب  
حروف الجاه فلا يخفى انه لا يدل على المدعوى من  
الدلالات **قوله** اما الرفع على الابتداء وخبره مذكور  
في بعضها ومحذوف في الاخر او على الخبر المبته كذلك



كقوله تعال الله لا اله الا هو لم ذلك الكتاب بطل  
تلك ايات القرآن ص والقرآن **قوله** على طريقة الله  
لا فعلن من نزع الخاض وايقال فعل القسم اليها  
وصاحب الكشاف اختار ضمرا ذكر ولم يرتض بهذا  
الوجه لتخلفه في القرآن بعد يس وص وق وفي العلم  
بعدون لورودهما مجرورين فلا يمكن العطف تخالف  
المتعطفين اعرابا ولا جعل الواو المقسم لما ذكره الخليل  
وسبويه مثل القسمين اما ان شئت كما في المقسم  
عليه الواحد ولا فعلى الاول يجب واو العطف وعلى  
الثاني يجب تعدد المقسم عليه وذكر المؤلف بهذا  
الوجه على وجه لا يشعر بترتيب بل بآثاره على اخيه كما  
يشعر بتقدمه لعله تعرض لصاحب الكشاف بان عدم  
استقامته في البعض لا يقتضطر احد ابي في الكل او ان  
العرض ذكر وجوه الاعراب وان كان بعضها الضعيف

من بعض

من بعض والمنقول عن ذنك الامام من انما هو الاستثناء  
لا المنع على ان المسئلة خلافيه من النخاة كما صرح ابن  
الحاجب ففعل المؤلف من الحزب الآخر **قوله** فيما كانت  
مفردة كص ول والماذج كما فيها النطق بها سكتة  
الا عجز وقوله ليس الا اي ليس الا هي حال من الحكاية  
المرفوعة بالعطف على فاعل تاتي وهذا مع وضوح  
وظهوره خفي على بعض الفضلاء فجعل الحكاية مبتدأ  
وليس الآخره وفيما عدا ذلك خبر ليس ثم قال والاول  
تقديم الخبر لانه منتهى الصفة وفي تأخيرها قصر الصفة  
قبل تمامها حتى منعته كثير من النخاة ولك ان تجعل قوله  
فيما عدا استثنى اي الحكاية فقط ليت الا فيما عدا  
المفردة وما يؤاذه من كلامه **قوله** فان قدرت على  
صيغة المحمول اير اولت وبالمؤلف بالرفع على الحكاية  
على وزان قوله تادوا بالرحيل عدا **قوله** يكون كل كلمة



منها كالالف من الم والحامس حم مثلاً او مجموع الم وحم  
مثلاً والاول جار على طريق الرمان حلوه حاض حيث  
اجرى اعراب الخبز على كل منهما مع ان الخبز هو المجموع  
لاكل واحد وهما المقسم به كذلك لتلازم اجتماع  
قسمين فصاعداً على مقسم به واحد **قوله** ولو وقف  
عليها وقف التمام الوقف ان كان على كلام متقل  
نحس والافقيج والحسن ان كان لما بعده تعلق  
بما قبله فهو الكافي والاضواء التام فالوقف على سبعة  
باسم قبيح وعلى الله والرحمن كاف وعلى الرحيم تام واما  
بقوله بحيث لا يحتاج الى بعد بان لا يتعلق به كما لا  
**قوله** اشارة الى الم اى الى مدلوله ولما اتجه ان يوق  
ان المدلول المذكور بكل من المعاني الثلاثة غير بعيد  
فكيف اشير اليه بما يدل على البعد دفعه بما ذكر  
من الوجهين وقد نجد شى ثانياً بانه قبل الوصول الى

المس

المس الى كان كذلك وربما اصلح بنسب المراد بالمرسل  
اليه السامع الذي وصل اللفظ اليه حال التكلم به  
لا النبوة وفيه انه مع بعده عن العبارة غير حاسم  
لنجد شى اذ لا يربا باللفظ الواصل الى السامع لفظ  
الم بل مدلوله وهو جميع السورة او القرائن او المؤلف  
منه بهذه الحروف وليس وصول شى منها الى السامع  
قبل الاشارة اليه بذلك بل بعده او معها فالجواب  
الصواب ان يوق ان القرآن وارد على اساليب  
كلام العرب والمتكلم منهم اذ الف كلاما ليلقيه  
الى غيره فربما لاحظ في تركيبة وصوله اليه ومن كلامه  
عليه وهما لك هذا ما افاده الائمة الاعلام في هذا  
المقام واقول تخصيص الحديث بلوجه التام من صيق  
العطن اذ يجري مثله في الاول ايضا بان يوق انه قبل  
انقضاء مدلول الم بكل من المعاني الثلاثة بل في اثناء التكلم

فكان واسع العطن اذ ان شى من كلامه



بروقت الاشارة بذلك اذ هو جزء المدلول المذكور  
فلا تغفل ثم اقول الحق ان يكون المراد بالمدلول  
من الحروف ليكون المعنى ذلك المؤلف هو الكتاب  
فالمراد باليه ما نزل بكلمة قبل هذه السورة فانها مدنية  
ويكون المعنى ان الذي نزل قبل هذا وبعضه وصل  
الى الرسول هو الكتاب واطلاق الكتاب والقرآن  
على بعضه شائع ذابغ ولا مندوحة لهم عنه تفسيره  
الم بالسورة او القرآن لان لفظ ذلك الكتاب بعضه  
وهذا الوجه ظاهرا غبارا عليه وقرئ على هذا ما اذا اراد  
بالم القرآن وعلى هذين التقديرين لا مجال للجدش  
المذكور اصلاً ولا يحتاج الى تلك الجواب المتكلف وان  
اريد بالم السورة فنزل ذلك الجدش متوجه ولا يخفى  
لما ذكره بشل ما ذكره القوم في الجواب الذي جعلوه جواباً  
ولما ذكرناه في الصور التي بقين اللهم الا ان يذكر

اطلاق

29  
اطلاق السورة على بعضها ويترجم نزول هذه الآية بعد  
بقية السورة واقول ايضا كما ان انقضاء البعض وصوله  
الى المرسل اليه مصحح للاشارة بذلك فلا يعذر ان  
يجعل عدم بروز البعض الى عالم الشهادة ويكون في  
الشهود العلي مصحح لذلك ايضا وهذا وجه وجيه يوضح  
في الصور الثلاث بغير مزيد تكلف كما لا يخفى واعلم  
ان عبارة الكشاف في هذا المقام هكذا فان قلت  
لم صحت الاشارة بذلك الى ما ليس به قيد قلت وقعت  
الاشارة الى الم بعد ما سبق التكلم به وانقضى المنقضي  
في حكم المتباعد وهذا في كل كلام يحدث الرجل بحديث  
ثم يقول وذلك مما لا شك فيه ويجب الحساب  
ثم يقول فذلك كذا وكذا ولا نمتا وصل من المرسل  
الى المرسل اليه وقع في حد بعيد كما نقول لصاحبك  
وقد اعطينته شيئا احتفظ بذلك انه كلامه وقال



الحقنوس من شراعه مراده بالهم في قوله وقت الاشارة الى  
الم بدلول الم وهو السورة والمنزل ثم اوردوا عليه نقلاً  
في اول البحث واجابوا بما اسلفناه عنهم والذي ينبغي ان  
انهم لو ابقوا كلامه على ظاهره المتبادر منه ولم يجعلوا  
الم بمعنى مدلول لم ينطرق اليه ما نطرق ولم ننح في اصحاب  
الى تكلف اذ المعترض ان المثل را اليه هو هذه الحروف  
المقطعة فالمراد ان هذه الحروف المتداولة التي تنظم  
منها كلامهم في الكتاب ومنها تلف واسطخ لم يكن  
مخبراً من عند الله لم يعدوا غير اللين لم يبد من الحروف  
الى فقال بالترشح والتبوت فالمراد بالم جميع حروف  
المجتم كالحق للصبى بل قرأت آت فغرض العائنه  
ان لفظ الف لام ميم هو المثل را اليه بذلك ولما تكلم  
وانقصر وصل المرسل الى المرسل اليه صار في حكم  
البعيد وح يصير كلامه سالماً عن الايراد غير محتاج

الى

الى الكلمات منطبقاً ما هو مخاره فالتا وروود  
هذه الفواتح مسرودة على منطها التعديده من قبل الابطال  
وقرئ العصا واما قوله بعد ذلك قال قلت لم ذكر في  
اليه مؤثت وهو السورة فهو جار على مذاق القائلين  
بان هذه الفواتح اسماء للسور ولا دلالة فيه على ما يخلف  
ما قبله عند التامل وقد اطنبنا الكلام في هذا المقام  
في شرحنا الكبير على هذا التفسير **قوله** فانه حجرة أو  
صفحة اقول اذا جعل الكتاب صفحة لاسم الاشارة  
فالمراد اليه هو الكتاب لالم وبهذا ظاهر من  
له أدنى تأمل في العربية وقد صرح به صاحب الكشاف  
وغیره **قوله** والمراد به توجيه لا يراد به البعيد على  
هذا التقدير فان الآية المذكورة من سورة المزمل وم  
ما نزل في وابل الوحي والمعنى والله اعلم ذلك انقول  
البعيد الذي وعدناك بالقاء عليك لا ريب فيه ولا



ان المراد بالكتاب على هذا بعضه ولا يدخل الى ان يراد  
بالقول الثقيل سورة البقرة كما ظنه بعضهم وهو خطأ  
هذا او هو وجوه أخر لا يراد صيغة البعد الاول لان  
ذلك للملايد ان يعقوبوا منه ويمتد مكانه تنزيلا لرفعته  
محلّه وبعده الرتبة منزلة البعد المسافر كما يعطف بهم ما  
لا تخرى زمانا فيه ايدانا بالخرى الرتبة التانية على ان  
القرآن العزيز وان كان حاضرا يجب الفاظه الا انه  
في الحقيقة غائب باعتبار اسراره المنه محم فيه وحقيقته  
المنه رجب في مطاويه حرائره وفي غم الامام جعفر بن محمد  
القمي عم انه قال لقد تجلّى الله لعباده في كلامه ولكن  
لا يبصره وان المراد الاصل هو المعنى والاسرار  
غيب جانبها على التألف الثاني لث ان الاشارة بكتب  
الى المثبت في اللوح المحفوظ كما قال سبحانه انه لقآن  
كريم في كتاب كمنون ولا ريب انه غير حاضر لدينا وهذا

الوجه

91  
الوجه فيه ما فيه **قوله** وهو مصدر كالخطاب تيمم المفعول  
وهو المكتوب كالخلق للخلق للمبالغة منه قبل رجل عدل  
وصيه هكذا قالوا وظنوا ان ادعاء المبالغة ههنا لا يتخلو  
منه شئ اللهم الا ان يدعى انه لكونه جريا بالكتب به حقيقة  
بها صار كانه هو الالة في اعلى مراتب الجمعية فكانت  
صا غير المجموع والالة لا يدخل في قيد الكتب الاله الاله  
وخطه فكونه غير الكتب به ادخل في شئ **قوله** ثم عبرنا  
اي انه في الاصل معنى المكتوب اي المخطوط بالفعل  
ثم اطلق على نفس العبارة المنتظمة قبل ان يكتب من  
قبل تسمية الشئ باسم ما يؤول اليه **قوله** واصل الكتب  
الجمع قبل عليه اذ كان كذلك فلما حابه في اطلاق الكتب  
على العبارة الى ان كتاب التجوز المذكور لان لها اجتماعا  
ايضا وقد يدفع بان الكتب بمعنى الجمع امر مهور المشهور  
هو الكتب بمعنى الخط والظ اشتقاق المشهور من مثله



ان دعوى اجتماع العبادة الربوبية غير فائدة الذات غير  
مسموعة بظاهرها والكليته على وزن قبيلة الجيش اذ الميم لا قبل من  
المائة ولا اكثر من الالف **وله** معناه خالف الكلف في  
تأخير تحقيق معنى الربوبية عن تحقيق معنى الكلام بجملة وكان  
الصواب موافقة في ذلك وعدم التعليل وزاد عليه الاتيان  
بقوله بالغاثة العجاز ولو تبعه ايضا لاصاب ذنبه فوجد  
العجاز هو برائة السطوع ويمكنه الاعتذار عن الاول ان  
المهم بيان معنى الكلام الذي يريد به غير ظاهره لتلايق الذنب  
الى خلاف المراد منه وانما كون الربوبية بمعنى الشك فم  
ظاهر عن البيان والمبين فيما بعد انما هو معناه **الاصح**  
المنقول عنه والمناسبة بين المعنيين وليس فيه مزيد  
اهتمام كما لا يخفى وعن الثاني بانه اراد به بانه لا يستطيع كونه  
في اعلى طبقات البلاغة ومنتهى الاخبار بالغيب ونحو  
ذلك والامر فيه سهل **قوله** لا ان احد الابرار في آتى

ليت الآية حكما بانتفاء جنس الربوبية حالوا استقبا كذا  
يفيد عدم وجود احد من المراتب راسا كيف وبهم كثير  
لاكثرهم الله بل المراد ان الكتاب العزيز ليس محلا للترتيب  
ومظنة له فلا ينبغي ان يرتاب فيه الغافل لظهوره ثم  
سطوع برائة وجه السيد بالآية المذكورة انه لو اراد  
نفى وجود المراتب راسا لكان محال لظاهره بل دلالة لها على  
تجويز وجود الربوبية فيهم وعدم بعد عنهم ويرد عليه  
ان الحال انما يحصل لودلت على وجود الربوبية بالفعل  
وظاهر انه لا دلالة لها على ذلك فالمناسب الاعتقاد  
بغيرها من الآيات كقوله نعم وكذب به قومك وهو الحق  
وامثال ذلك مما يدل على وجود الربوبية ونحقيقه بهذا  
قد يوافق ان في الآية لمعنى اذ والعرض توجبهم على وجود  
الربوبية وفي العدد والى ان اشعاره بانه لا ينبغي ان يثبت  
لهم الا على سبيل الغرض والتقدير لوجود ما يزيله عنهم



**قوله** وقيل آه لفظ فيه على هذا القول صفة للربيب الجبر  
هو للمتيقن وقوله وهدي آه منتمية هذا القول وقوله  
والعالم فيه آه دفع لما يترآى من لزوم تعابر العالم  
في الحال وصاحبها اذا العالم فيه الجار وفي الحال متعلقة  
وتوجيه الدفع ان العالم في الحال هو الطرف اير  
متعلقة الواقع صفة للمتيقن اي لاربيب كايما فيه و  
هذا العالم حقيقة في الصاحب والجار آله للامضاء  
وحاصل المعنى يحصل الربيب فيه حال كونه باديا ولما  
كان غرض المؤلف ذلك اطلب الكلام والالكان  
يكفيه ان يقول والعالم فيه فيه او والعالم فيه الطرف  
بهذا اقبل ولا يخفى فيه من التكلف فالاولى ان يوق  
هذا القول مبنى على ما ذهب اليه بعض الخا من حواجز  
اجتلاف عامل الحال وصاحبها واما اطلب المؤلف  
وعده ولم يعم الكلام المختص فظني انه للشعار بان الطرف

المتعلق هو

٩٤  
على هذا القول صفة وان الجبر هو للمتيقن **قوله** وفي  
الحديث هذا الحديث رواه الحسن بن علي صلوات الله  
وسلامه عليهما عن جده رسول الله ص ونقله في الكتاب  
للاستناد على ان الربيب قول النفس واضطرابها للشك  
اذ حمل الربيب على الشك يشعر بالمعاصرة بينهما والالكان  
الكلام بلا فائدة وكذا مقابلتها بالظمانية يشعر بذلك  
ايضا ومع الحديث على ما ذكره شراح الكشاف دفع  
ما يعلقك ذاهبا الى ما لا يعلقك فالكون الشيء في  
نفسه مشكوكا فيه غير صحيح مما يعلق النفس الزكية و  
تضطرب معه وكونه صادقا صحيحا مما يطمئن به اي اذا  
وجدت نفسك مضطربة في امر فدهمه واذا وجدته  
مطمئنة فيه فاستمك به لان اضطراب قلب المؤمن  
في شئ علامة كونه باطلا محلا لان الشك فيه وظمانية  
فيه علامة كونه صادقا وحقا غير محل للشك وقيل معاين



ما شك فيه عادة الى المعلوم الذي لا شك فيه فان العمل  
 بالمشكوك يوجب قلقا وترددا وفي ذلك مشقة بخلاف  
 العمل بالمعلوم فانه يقتضيه سكونا وراحة وهذا قد اطلق  
 الناظر في هذا الكتاب على ان المؤلف اورد هذا  
 الحديث للاستشهاد على المعنى الاصل للريسة كما في الكش  
 وظنى انه يمكن ان يجعل استشهادا على المعنيين الذين  
 ذكرهما معا بل هو اوفى بسوق كلامه اى دع ما يوفى  
 في الشك عادة الى ما يخرجك من ظلمات الشك الى  
 انوار اليقين فان الشك مقلق للنفس وموجب  
 لاضطرابها والحق موجب لقرارها واطمئنانها ولا  
 ان يكون فيه اشعار بان تحصيل المعارف الحقيقية لا  
 ان يكون بطريق الاستدلال والقياس والقال اذ هو  
 ذلك هو الشك وعدم الثبات كما قال في المشهور  
 بى استدلالا باني جوبين بوجه بل ينبغي تحصيلها

بطريق الدق

من طريق الذوق والكشف والتكوك فانه هو الذي  
 يخرج من ظلمات الاوهام والكشف وبه نصير النفس  
 مطمئنة غير مترددة ولا متزلزلة بل ثابتة راضية مرضية  
 وفقها الله سبحانه وسائر الاحباب لتحصيل هذه الحالة  
 العلية المثبة وكرمه واعلم ان كلام الكش في غير علم  
 على ما يفيد هذا المعنى ايضا كما لا يخفى على المتأمل وقاعدة  
 بعضهم بان الحديث على نقله هنا وفي الكش لا يصح  
 رواية ولا رواية اما الرواية فلا نه من رواية الترمذي والنسائي  
 وفيها فان الصدوق طائفة والكذب ربيعة واما الرواية  
 فلان الريسة هي الشك فلا فائدة في الاخبار بها عنه  
 دفع حديث الرواية بان احدهم الروايتين لا ينافيان في صحة  
 الخبر وانت خبير بما في هذا الدعوى فان غرض المعترض  
 ان المروية على خلاف نقله فلا بد من اسكاتة من اثبات  
 ورودها على الوجه المنقول ايضا وقد تصدرك لذلك بعض

والشكوك



المتأخرين ونقل عن الربيع والشيخ شهاب الدين في  
تخريج احاديث الكشاف ان التزمروا في آخر الطب  
والحكم في البيوع موافقا للكشاف واما حديث الدرية  
فقد عرفت حقيقة حاله فاما قوله عليك والدا علم صحابي  
الامور **وله** ومنه اي من قبيل نسبة الشك الذي هو  
سبب الريب ريبا نسبة للسبب باسم السبب  
تسمية نواب الزمان اي حوادثه ومصايبه ريبا فانها  
تفقد النفس ونزل الظمان منه خصوصا حوادث زمانها  
هنا ولا يظن ان هذا التمايل على خلاف ما حمل عليه  
كلامه قبل هذا فاقول **وله** ومعناه الدلالة امر بطرف  
وترك هذا القيد الكفا بسببه في الفاتحة وارا ان مطلق  
الدلالة سواء حصل معها الايصال الى المطلوب ولا قيل  
والفان صاحب الكشاف واتباعه ان الدلالة الموصلة  
اليه ابرأني حصل معها الوصول الى المطلوب بالفعل

للمقابلة

٩٥  
للمقابلة في الآية المذكورة ولا ريب ان عدم الوصول  
معتبر في مفهوم الضلال فلم يعتبر الوصول في مفهوم  
الهتد لما صححت المقابلة ودعوى ان المقابل للضلال  
هو الهدى للزوم الذي لمعني لا يستأه لا المتعدي الذي  
لمعني الدلالة لا يصح في الهم لا ان اعتباره في الزام يقتضيه  
اعتباره في المتعدي اذ لا فرق بينهما الا من حيث التأثير  
الذي هو مطاوعه فالاول توجيه الموصول والثاني التوجيه  
الموصول كما ان الضلال والاضلال المقابلان لهما  
توجيه وتوجيه غير موصولين وقد بين ان اعتبار عدم الوصول  
في مفهوم الضلال ليس لكونه فحدا ان المطالب فقدان  
طريق فمن شذ ان الايصال اليه كما صرح به الثقات فمقتض  
المقابلة كون معنى الهدى للزوم وجدان طريق منه شذ  
الايصال ومعنى الهدى الدلالة على ذلك الطريق **والضم**  
فلم توجه بحجة تام في مسلك طريق منه شذ نه حصول الوصول



بعد سلوكه لو تخلف وصوله لخر خارجي كوصول آجلته مثلاً  
 من غير تقصير منه ولا توان ولا خلل في المسلك يلزم  
 ان يكون ضالاً فماذا بعد المخرج الا الضلال وقد تقدم  
 منافي هذه المقام كلام في تفسير الفاتحة وبقي فيه حيث  
 طوية الذيل اوردا في شرحنا الكبير على هذه التفسير  
 ولا يخفى ان مقتضى السلفاء ان يكون الضمير في قوله  
 لانه راجعاً الى التمدد اللازم المطاوع للهدم المتعدي في  
 الكلام استخدام **قوله** ولانه لا يوافق اي لا يوافق اسم التمدد  
 الا على من وصل الى المطاوع قبل الوصول اليه لا يوافق عليه  
 هذا الاسم كما يستفاد من استقراء استعمالهم لهذا  
 اللفظ وقد عدل عن كلام الكشاف وبقى منه في موضع  
 المدح كونه لانه مخدوش بان استعداد الكمال والتمت  
 من الوصول اليه مدح ايضاً واصلاحه بان عدم الوصول  
 مع الاستعداد والتمت نقص موجب للعدم انما يتم لو شقق

الاعراض عن الوصول والتقصير فيه انا مع الجدي في قوله  
 وعدم التواني في بلوغه فلا وقد يدب عنه كلام صاحب  
 الكشاف بان غرضه التسوية بين المهدم والمهدم في قدر  
 المدح وهو كما تر هذا ولا يخفى ان ضعف هذا الدليل  
 كاحتماله فان عدم الاطلاق اعم ودعوى الاستقراء اعم  
 وآية واما ثبوتها بهم فاستحقوا العمد اي بعدم  
 اشتراط الوصول **قوله** واختصاصه جواب عما يوافق  
 ان الهدم عندك مطلق الدلالة سواء حصل بها الوصول  
 ام لا والقرآن بهذا المعنى اذ المتقين وغيرهم فاف  
 الاختصاص لهم ويقرر الجواب من وجهين الاول  
 ان ذلك بالنظر الى ترتيب الاثر وحصول الثمرة ووصول  
 النفع ولا ريب انه مختص بالمتقين فانهم الذين ظهر لهم  
 اثر هدايته ولك ان تجعل المتقين بمجر المشارقين  
 للنفوس فان اثر الدلالة ظاهرة فيهم ايضاً انما لا ينفك



الا الموصوفين بالمرتبة الاولى من التقوى وهم الذين تأملوا  
الدلائل وانصفوا بالسلام ففي التوبة الاول الرماية  
غير المستبر وفي الثاني انه يقبله من نوع الى اعلى منه **قوله**  
نصبه بضم النون والصا د اير علامته وهي مضبوطة  
بكله في النسخ المعتمد عليها وربما ضل بفتح النون واسكن  
الصا د اى نصب الله له دليلا **قوله** لانه كما لعداء  
الصالح قديم ان كان له دواء النافع ايضا في ازاله المرض  
فلينفع به الكافر ايضا وفيه نظر فان الدواء النافع  
انما يظهر نفعه في بدن المريض بعد تنقيته وقطع مادة  
المرض ومن ثم اشتهر ان التحلية بعد التحلية والتصفيل  
ثم التصوير **قوله** لما لا ينفك عن بيان تعيين المراد  
حتى عند من يقول انها مما استأثر به الله نعم فهو تهدير  
الى ان الله سبحانه في كتابه اسرار لا يطلع عليها سواه  
عما يصفه آه الظان لفظة ماكرة موصوفة فليست

97  
نصا في العموم والاخرجت المرتبة الاولى واخصت  
بالثانية وسيا مع ملاحظة فطر الصيانة ولو جردت  
الصيانة في عرف الشرع عن الافراط الكثر ابقاء ما  
عموما بنوع من العناية **قوله** بالتيه عن الشرك الكفر  
وكلمة التقوى كلمة الشهادة وادخلها الى التقوى لانها  
سببها او كلمة اهلها **قوله** حذر الصغار عند قوم قيل  
هم القائلون بانها غير كفرة باجتناب الكبائر وفيه  
ما فيه والمرد فعل الصغار من غير اصرار عليها اذ هم مع  
لحققة بالكبائر وربما جعلت الكبيرة نفس الاصرار على  
الصغيرة لا الصغيرة المصرة عليها **قوله** ويتبذل اليه  
بشر اشهره اى يقطع عما سوى الحق ما يلا اليه بحقيقة  
ترغيبه الشكر في الفاتحة لعلة اراد بالحقيق ما هو الحقيق  
بان يستقي تقوى والا فكل من المراتب الثلاث تقوى  
حقيقه وقديناش في كون هذا المعنى هو المطاف في الآية



بان ظاهر الامر للوجوب وليس هذا من واجبات الشرع  
ففي حل الآية عليه ارتكاب خلاف الظاهر فالمراد منها  
المرتبة الثانية من التقوى لا غير وطلق انه لا مجال للمناقشة  
ههنا فان حل التقوى في الآية على ما فوق المرتبة الثانية  
ليس بخبر راي المؤلف بل لانه هو المروي عن الامام جعفر  
الصالح و ابن سعود والحسن وغيرهم فقد نقل عنهم ان  
حق التقوى ان يطاع فلا يعصى ويشكر فلا يكفر ويذكر  
فلا ينسى ولا ينحى ان عدم نسيان الحق بحال وذكره في جميع  
الاحوال قريب من عدم شغل السر عنه و طاهر انه غير  
واجب فالامر فيها محمول على الذنب لا محالة نعم حل  
بعض المفسرين الآية على المرتبة الثانية من التقوى فليس  
ان يبق ان بقاء الامر على طاهره من الوجوب يؤيد هذا  
القول لان يورد الكلام على سبيل المناقشة للمزيد  
لذلك القول والعالمين به **قوله** وان كان اخص

من المؤلف

من المؤلف اي في بادي النظر وقبل التأمل قدس **قوله**  
والاصل ان الاخص آه لان معاملة ان ما اخصف بوضوح  
الموضوع يصدق عليه الجواب فلو كان الموضوع اعم لم  
صدق الاخص عليه فلا يكون الاخص اخص ولا اعم اعم  
فلا بد من تخصيص الموضوع كما ذكره وما يترتب من بقاء  
الشك لان الاشارة الى الخاص الجبري وضم الكليات  
الى الكل لا يصير جزيئا من دفع بافادتها انحصارها  
في شخصه بحسب الجبرج وهو الذي قد نزل بعضه وعجزوا  
عن اخرهم عن الاتيان بسورة من مثله فكانه قال المؤلف  
المعلوم الشخص عندكم ذلك الكتاب واما يلق من ان  
المقصود من تعداد هذه الحروف ان المتحد من من  
جنس كلامهم وذلك ليستدعي الاوصاف بالتركيب  
من حروف كلهم فذكر باقي الاوصاف لغو ففيه ما فيه  
اذ كملت التوجيه على وجه لا يلزم معه الغاء كما لا يخفى **قوله**



وان يكون هذا وجهاً ثانياً فالنقد يرجع هذه السورة ألم  
**قوله** في المشهورة أي في القراءة المشهورة وان لم تكن  
متواترة والمراد بضمته معنى من الاستغراق ولا يخفى  
ان التعليل الأول من حمل النقيض على النقيض والثاني  
من حمل الشبيه على الشبيه **قوله** وفي قراءة إلى الشعاع  
بالشين المجهمة والعن المهملة والثاء المثناة وبعد ما  
الف مدودة تابعي مشهور اسمه سليم بالتصغير ووفق  
في الكشاف بين القراءة بين أن المشهور توجب الاستغراق  
وهذه تجوزها وبیان أن المشهور لنفي الجنس وبزمنه في  
كل فرد ولا يحتمل معنى آخر في نفي الاستغراق وغير  
المشهور وان كانت تعيد نفي النفي المنشئة لكن كثيراً  
يقصد به نفي الوحدة المنفردة ولهذا لا يراد في الدار  
بل رجلان بخلاف لا رجل بالفتح ولعل المؤلف انما سكت  
عن التعرض لهذا الفرق لظهور ارادة نفي كل فرد من افراد

الرب

الرب عند إلى الشعاع وغيره وعدم توهم ارادة لا رب  
بل ربان فلاثرة مهمة في التعرض لهذا **قوله** ولم يقم  
أي في قراءة إلى الشعاع أو لم ينزل في الاصل مقدماً لانه  
لم يقصد تخصيص نفي الرب ببعضه ان الرب يتبع عنه  
ثابت لغيره اذ لم يسم المنازعة في ذلك وانما الغرض انه  
لا مجال للرب فيه واما المذكور في كتب المتأخرين ان الظرف  
لو قدم لدل على ان رباً في سائر كتب الله تعالى فوجه آخر  
وهو **قوله** او صفة عطف على قوله خبره ولا يلزم  
التفكيك اذا التزم في خبره لا يتجه عوده الى لا مكان  
عوده الى الرب اذا الجز في الحقيقة له لانه وان اطلق  
عليه في المشهور خبره لا **قوله** ولذلك دليل على اضمار الخبر  
اذ لو كان الخبر مذكوراً كان الوقف على الاسم مفاجئاً  
**قوله** الذي يتأهل آه فالغرض من صرح الجنس صرح الكمال  
كانه لعل يتكامله في باب هو الجنس كلمة وما عداه خارج عنه



وقد مر الكلام في تحقيق نطق اسماء هبل وفي بعض النسخ  
بعد قوله والجملة خبر لم بكذا او يكونه الم خبر مبتدأ محذوف  
والظن انه تكرار من قوله السابق **قوله** والاولى ان يوحى اي  
اولى الوجوه الاعرابية ما انطبق على كذا ان يوحى كذا وكذا  
وفي بعض النسخ معناه ان الاول ان يترقى عنه هذه الوجوه  
المتعلقة بظاهر اللفظ ويستغل بدقائق المعاني والظواهر  
المتعلقة بالباطن الواجب على منفسه كلام الله الاتقان لخص  
المعاني والحق فظه عليها وجعل الالفاظ تبعاً لها وفي  
بعضها معناه ان الاولى مما سبق وما جوزه صاحب  
الكتاب في هذه التوجيه من كون الم تعدد الحروف  
من غير ان يكون له محل من الاعراب لانه لا يظهر ح مقصد  
من بيان كنية الفصل بينه وبين ما بعده لانه ليس جملة متر  
يستحق ان يعطف عليه ما بعده ولا سبيل لعطف ما  
بعده عليه من كون تركه لكسمة كمال التسبب بينه وبين

ولا يحسن

ولا يحسن الاشتمال على كسمة ذات جزالة من الحذف فقال  
في هذه الوجوه واخر منها مشئت والمادة تناسق  
هذه الجمل تعاقبها وارتباطها اما بان يظهر فوائدها  
النواني في الاوائل بان يكونه مؤكدة لها او فوائدها  
الاولى في النواني بان يكونه ناسج لها وعلى كل من  
التقديرين لا مجال للتوصل لكمال الاتصال **قوله** فآلم  
جملة محذوفة المبتدأ او محذوفة الخبر ان جعلت اسماً  
للقراء او السورة او لمصدر المولف من هذه الحروف  
ولا يبعد ان يريد بالجملة ما يعبر الجملة الحقيقية والحكمة المشتمل  
ما اذا يريد بها طائفة من حروف المعجم فانها لما افادت  
ما يريد بها من الالفاظ وكانت مستقلة بنفسها غير محتاجة  
الى غيره ما كانت نازلة من جملة ولا يخفى دلالتها على  
ما ذكره على كل الوجوه فان في التسمية بهذه الالفاظ  
اشعاراً بذلك ايضا **قوله** مقرر جملة التقديم از معناه



المستأنز  
 ان الكتاب الممتاز بغير التماويه باعجاز اللفظ الذي  
 بنفسه على كونه وحيا فلهذا **ولس** ثم تجل امره قطع  
 مما للحق واليقين ما في الكمال الثابت لما هو حق ويقين  
 والمعنى ان الكمال الذي هو في الغاية اذا كان موضوعه  
 حقا يقينا كان منه هذه البركة ايضا في اعلى المراتب وفي  
 بعض النسخ هكذا ولا ريب فيه ثالثة تشهد على كماله  
 اذ لا كمال اعلى مما للحق واليقين وهذا للثقتين رابعة  
 لو لم يكن حقا لا يحكم الشك حوله **قوله** او تستدعي  
 فالفضل لكمال الاتصال كما مر ولا يبعد ان يجعل شبه  
 الاتصال في القسم الثالث من الاستئناف وهو  
 ان كونه الثانية جوابا عن السؤال عن غير السبب المطلق  
 والخاص كما لو في قوله نعم قالوا سلاما قال سلام  
 فكانه قيل ما في كل مرتبة فما يلزم منه ذلك واما عدم  
 ربط النتيجة بالغا على ما هو المبدأ اول فلان المقصد

ليس

ليس الاستدلال بل الاخبار بكل جملة بالاستقلال فانه  
 ادخل في جزالة الكلام كما لا يخفى عنه من له ذوق **ولس**  
 ففي الاولى الحذف اي حذف المبتداء او الخبر والرمز  
 الى المقصود منه كون الكتاب معجرا مع تعليل اعجازه  
 بأنه كمال البلاغة وانت خبير بأنه لو جعل العلة الصفة  
 ايضا لكان التعليل بحاله وفي الثانية فحالة التعريف  
 اي تعريف المسمى بافادته المحر وفي الثالثة تاخير  
 الظرف حذر اعلم ان في باقى الكتب السماوية  
 وفي الرابعة الحذف اذا التقدير هو مبدئ والتوصيف  
 بالمصدر للبلاغة نحو رجل عدل وايراد المصدر منكرا  
 للتعظيم وتخصيص الهدى بالمتقين باعتبار الغاية امر  
 غاية الهدى وثمة وهو التقوى بخلاف ما حصل في الهدى  
 فالهدى التقوى وتسمية المشارف للتقوى متقيا والفرق  
 بين التسمية بالمشارف والتسمية بالصيرة ان الاشارة



في الاول عقيب تعلق الفعل من دون تراخ نحو قل قولا  
ومرض مريض وفي الثاني بعد زمان كما في قوله ولا يلحوا  
الا فاجركم اذ اقامت الا تصاف بالكفر والجهل مترسخ  
عنه الولادة كثيرا **قوله** اما موصول امر به او ما بعده  
الى قوله تعالى فيقول لا الذين يؤمنون بالغيب فقط  
من دون ضم ما بعده اليه وفي قوله موصول لطافه لا يخفى  
**قوله** برك لا ينبغي اى ترك السيات فقط لا بما  
يشل الواجبات ايضا بناء على انه ترك للترك ولا يخفى  
ان هذه التفسير لا ينطبق بظاهرها على شئ من المراتب  
الثلاث السابقة لا بتكلف والا قرب حمل على المرتبة  
الاولى فيكون التفسير باعتبار ما يندرج في الايمان بالغيب  
كما لا يشمله التبرع عن الشرك وباعتبار اقامته الصلوة وما  
وقوله مترتبة صفة بعد صفة صفة والتخفيف بالحاء المهملة  
والتخفيف بالحاء المهملة والكلام يتضمن بيان خمسة تقديم

فعل

الوصف

الوصف بالتقوى عن الوصف بالايمان واقامته الصلوة  
وايتاء الزكاة **قوله** انفسه بالعلم هذه المرتبة الثانية  
من التقوى والغرض من قوله لاشتماله بيان وجه الصلاح  
بهذا الوصف للموصوف بتقرير ان مفهومه عند  
الحقق مفهوم الموصوف مع زيادة تفصيل وبيان  
واورد عليه المحشون انه لا حاجة في جعل الصفة موضحة  
الى هذا اكلمه فان نحو الطويل في قولنا جاء زيد الطويل  
وصف موضح عند الحاجة وطلعي انه اراد بالموضح المبين  
الكاشف كما في الجسيم الطويل العريض العميق يحتاج الى  
فراغ يشغله فالغرض ذكره وجه كونه مبينا للموصوف و  
كاشفا عن حقيقة تفصيله ولم يرد الوصف الموضح  
التحريم وكلام الكشاف صريح في ذلك وضمير شمله  
للموصول او للصفة وتذكيره باعتبار الوصف هذا  
وكلام الكشاف هما احسن منه كلام المؤلف فانه جعل

على بعض النسخ



الايمن اصل العبادات والاسهل لتوقف صحته  
عليه وجعل الصلوة والصدقة أم العبادات البدنية  
والملكية لاسهل لعدم توقف صحته على صحته بخلاف  
الاساس **قوله** فانها الخ في الكلام لفت ونشر وقوله غا  
قيد لاستنباع كل من الشئ الامر بنوع تخصيص  
الاستيناس بالايه والحديث بالخيرين لاستغناء  
الاول عن ذلك وتقديم الاستيناس بالايه مع تأخر  
المستأنس بها لكونها اية واظهر في الدلالة على المراد  
اذ في دلالة الحديث على ذلك نوع خفاء بل للكلام فيها  
مجال فتدبر **قوله** او ما دحه وفي بعض النسخ او مسوقة  
للمدح بما تضمنته التقويم ولما كان متضمنا لأمور كثيرة  
ذكر وجه التخصيص بهذه الامور بقوله وتخصيص الايمان  
الخ وحاصله انه لما كان الغرض من المدح اظهار كمال  
المدوح والشأن عليه كان المناسب مدحه بصفة لها

زيادة اثر في هذه الغرض نظر الى ما عداها من الصفات  
ولا يبعد ان يكون غرضه بيان وجه التخصيص على كل  
من الوجوه الثلاثة **قوله** او ما دحه الخ عطف  
على قوله على انه صفة وقد يفرق بين الصفة المادحة  
والمدح الاختصاصي تارة بان الوصف مقصود  
في الاول صاته والمدح تبعاً وفي الثاني بالعكس واخر  
بان الغرض من الاول نفس المدح ومن الثاني كون تلك  
الصفة احدى الاستقلال بالمدح من بين سائر الصفات  
ولا يخفى ان ذكر الذين في التقدير لبيان موضع المقدر  
**قوله** واما مفعول فهو استيناف في جواب من  
يقول بالتمتيع المخصوصين بذلك وانما جعل المدح  
الاختصاصي موصولا وهذا مفعول لان ذلك تابع  
حقيقته غير اعرايه فيما يظهر تعنيه لغرض تبيين الخطاب  
بتعريف المالكوف على غرض المدح وحمل عليه لا يظهر



تغيره كما نحن فيه ولم يتغير ما هو المقصود من اجرائه على  
الموصوف واثباته له بخلاف المتناهي فان المقصود  
الاجزاء عنه بما بعده لا اثباته لما قبله وان فهم ذلك  
ضمنا وهما بحث مشهور وهو ان المتكسر اذا حمل على  
المشارف للمنفرد لم يحسن التوضيف ولا التخصيص  
بالمدح نصبا اورثا ولا الاستيناف وحمل الكل على  
الاستقبال والمشارف زيا به سوق الكلام وقد تفرق  
ان اعتبار المشارف بالنظر الى زمان نسبة الهندس واعتبار  
حقيقة المنفرد بالنظر الى زمان اثبات تلك النسبة  
كما تفرقت قبلا في موضع كذا فان اعتبار المشارف  
بالنظر الى زمان نسبة العقل واعتبار حقيقة العقل والذات  
بالنظر الى زمان اثبات نسبة العقل هذا ورتما جعل النقطة  
هم الذين يؤمنون في جواب عن المنفرد وصيغة المستقبل  
لقد الاستقبال الى نسبة الى الهندس للعلم بتغيره

المستقبل

المتغير المشارف رقيق على التقوى **قوله** حكمه الموقف  
على المتكسر اما لانه وقف على مستقل لا تعلق لما بعده  
به واما على وجوه التبعه فحس لان الموقوف عليه مستقر  
وليس يتأتم لتعلق ما بعده به وسعته له اما على تقدير الوصفية  
فطاهر واما على تقدير يرى التصب والرفع فلما مرت  
الاشارة اليه **قوله** ما حوز من الآخرة استعمل لغة فيه ولا  
ثم في التصديق ثانيا والظان الاستعمال الثاني ايضا  
حقيقة لغوية كما يدل عليه كلام الاساس وقديهم مجازية  
من ظاهري كلام الكشاف والتضمن اشراك كلمة معنى اخرى  
لتؤدي مؤداها والاوضح انه قصد المعنى الحقيقي من كلمة  
ملاحظة مع غيرها اخرى دالا عليه بذكر شي من متعلقات  
الثانية وحذف شي من متعلقات الاولى بقوله فليحذر  
الذين يجادلون عن امره بتضمنين يعدلون وقوله ثم  
مصر بتضمنين ايها وتحقيق ما هو الحق من حقيقته وتجاوز



اور دماہ فی تعلیقاً تاسعاً المطلق **وله** وقد يطلق لمعنى  
 الوثوق اما جازاً كما يظهر من الكشاف وحقيقته كما يفهم  
 من الاساس وما آمنت ان اجد صحابة كلام مسموع  
 من العرب يقول احد هم في مقام الاعتذار عن ترك السفر  
 بعد التميم عليه اى ما وثقت بان اظفر بعد الخروج  
 برفقاء الطريق فذلك تركته والصحابة بالكسر والفتح  
 بمعنى الاصحاب **وله** واما في الشرع فالصدق ابر هو  
 كذا عند المحققين من اهل الشرع ومراعاة التصديق  
 القلبي واكثر الحنفية على اعتبار التصديق النسائي ايضا وهو  
 المتبع عنه بالاقرار ونسبه الامام الى الشيخ ابي الحسن  
 وهو مذهب المنصور عند الامامية والكنى الكراميه  
 بالتصديق النسائي وحده فمذهبه المذاهب في الايمان  
 الشرعي **قوله** فمن اخل بالاعتقاد وحده فهو منافق  
 الصواب فمن اخل بالاعتقاد دون الاقرار اذ اخل بالاعتقاد

والعمل

والعمل معاً منافق ايضا وعبارة الكشاف في هذا المقام  
 ايضا لا يخلو من خلل فانه قال ومن اخل بالاعتقاد وان شهد  
 وعمل فهو منافق وهو يشعر بان لم يشهد فيها في ايضا  
 وليس كذلك **قوله** للتصديق بما جاء به النبي صلى الله  
 عليه وآله اى موضوع له وحده وشركا منه دون ضم مجموع  
 الاقرار والعمل كما يقول المعتر له ومن يجز وحده بهم فقول  
 وحده من قبل التخصيص الاضافي لانه ليس الا في صدد  
 الكلام على المذهب الثالث من التصديق القلبي  
 مع الاقرار الثاني وان كان دليلاً الاول قد يؤذن  
 برده ايضا وكذا الرابع الا ان يقول ان الاقرار تصديق  
 وقلة التبعية عن المعنى اللغوي الذي هو التصديق المطلق  
 كما انها حاصلة في المعنى الاول خاصته فيه ايضا وان كان  
 التخصيص من اكثر لا اعتبار الامرين معاً ان قلت العمل  
 تصديق اركان في فقته التبعية حاصلة في المذهب الثاني



ايضا قلت ان اطلق عليه اسم التلثان التصديق امكن  
التثبت بان زيادة التخصيص تقتض زيادة التعجير  
لكن النظر عدم لاطلاق على ما عدا العلي والتلثاني **قوله**  
وهو متعين الارادة الخ امر كونه الايمان بمعنى التصديق  
وحدته من دون ضم الامرين الاخرين فالتخصيص ايضا  
فلا بد ان هذه التبعين يباقي ما سبق منه قوله وكلام  
الوجهين حسن في يؤمنون بالغيب وقديق في رفع  
المساكنات ان مراده ان حل الايمان من بين المعاني الشرعية  
على التصديق بما جاء به النبي متعين في الآيه وهما بخلاف  
الاول لان تعين ارادة التصديق وحده في الآيه انما يتم  
لوتعين كون الباء في الغيب للتعديته لكنه سيجي جواز  
كونها للمصحبة والاكراه ايضا فالحال التعيين المذكور الثاني  
ان ظاهر كلامه على فهمه الخشيتون ان ارادة التصديق  
بالمعنى الشرعي غير التصديق بما جاء به النبي متعين في الآيه

وهو ياتي

وهو ياتي في ما صرح به الامام من ان قولهم اللهم استر المعصية  
بالباء هو التصديق يريدون به التصديق اللغوي المطلق  
لا المعنى الشرعي وقول الاستدلال على تغير ارادة التصديق  
بالمعنى الشرعي في الآيه بالوفاق المذكور خال عن التعجير  
مع قطع النظر عن كلام الامام فان حل الايمان في الآيه  
على ذلك يوجب خروج الباء عن التعديته التبتة اذ لا معنى  
للتصديق بما جاء به النبي بالغيب الا اذا كانت الباء بغية  
التعديته اللهم الا ان يراد بالغيب ما جاء به النبي صلى الله  
عليه واله وهذا وفي بعض المواضع اعادة الضمير في قوله  
وهو متعين الارادة الى الاصل في قوله ولانه اقرب الى  
الاصل وقد عرفت ما يراد به في السان في **قوله** ثم اختلف  
ظاهره الى المختلفين هم القائلون بان الايمان هو مجرد  
التصديق القلبي بما جاء به النبي صلى الله عليه واله المعناني  
هل هو كاف للتوهم بحيث لا يجب عليه طهاره بالسان



والاعتراف بهام يجب عليه الاقرار بالتالي ايضا ولا يبعد  
ان يكون مراده الاشعار بالمذهب الثالث في الايمان  
والمعتران وقع الاختلاف في ان مجرّد التصديق هل هو  
كاف في تحقيق الايمان ام لا بد في حصوله من الاقرار بالتالي  
للقا وعليه فيكون الايمان مركبا من فعل القلب والتسليم  
وانما لم يجز بحقيقته ما سماه حقا للملاحظة بما سيأتي من  
قوله ولما نفع **قوله** والغيب مصدر بل بعض الغيب يقال  
غاب الشيء غيبا وصف به نحو ما تغيب الارحام غيب  
كالشهادة التبرعي مصدر واسبابها التبرع في قولهم  
عالم الغيب والشهادة واما الغيب في هذه الآية  
فلا يتعين كونه مصدرا لاحتمال كونه محققا فيعمل فلذا  
لم يقل كالغيب والشهادة في قوله نعم عالم الغيب والشهادة  
بل استشهد بكلام العرب وفيه ان ما ذكرناه في الآية  
جارية فيها ذكر شهادة غير العدل والمظن يروى

نفع الغيبة اسم المكان وكسرها على انه اسم فاعل و  
الخصه الحفرة واصليا الجوعة والخصيص الخايع وقيل علم  
الملك دون الملك الاعظم من ملوك حمير واصد قيل  
بالتشديد وجمعه اقوال واقيال ولعل تسمية قيدا اينما  
بنفاذ احواله **قوله** وهو المراد به في الآية لان كون الغيب  
مصدرا يقتضيه العلم به وقد يناقش في مكان ان يراد  
المعنى العام الشامل للقيمين ولا يلزم العلم التخصيص  
بجزئية كما لا يخفى **قوله** هذا اي كون المراد بالغيب  
في الآية القسم الثاني والضمير في جعلته ينبغي عوده الى  
الباء وهو خلاف ما يقتضيه سوق الكلام مع عدم  
السلامة عن التفكك لان ضمير الواقعة وجعلته الثاني  
للغيب والمجموع بالغيب وقوله وعن المؤمن بصيغة اسم  
المفعول عطف على قوله عنكم وقد اختصر الرواية المستشهد  
على ذلك اختصارا محققا فان ما اورده منها يحتمل العمل



على الغيبة عن المؤمنين فالاولى ابراده على ما يحى عليه كما  
في الكشاف روى ان اصحاب عبد الله بن مسعود  
ذكروا اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
وابائهم فقال ابن مسعود رضي الله عنه ان امر محمد صلى الله عليه وآله  
كان بين من رآه والذي لا اله الا هو الخ ويمكن ان يقع  
ان حمل قوله ما آمن احد افضل من ايمان يغيب على الغيبة  
عن المؤمنين لان من سماه تشبه بها الذوق المتقيم  
فذلك الكافي المؤلف بما اورده عما تركه **قوله** من اقام  
العود لمعرج جعل قوما لا اعوجاج فيه اوقاما منتصبا  
لا ميل فيه فالكلام استعارة بتعبه استعارة التافه  
من تسوية الاجسام لتسوية المعاني وقد ناقش المحقق التفاسير  
في هذه الاستعارة بان المفهوم من اقامة الصلوة ليس  
الا اذا وادها وابقاها في الخارج من غير اشعار بما اعتبره  
التقويم على الوجه المذكور واقول فيه نظرا ذكوسه ذلك

المفهوم

هو المفهوم بحسب العرف لا يعاند الاستعارة كما ان  
المفهوم من القرى قولنا رايت قمر اراكبا انما هو انك  
الحسن الوجه مثلا والاشعار بمغزى المتعارفين  
في الآية الكريمة لا يقصر عن الاشعار به في كثير من الاما  
كما في قوله تعالى الذين يفتنون عهد الله قال المفهوم  
من نقض العهد انما هو مخالفة العمل بنقضه من غير  
اشعار طاهر بنقض طاقات الجبل **قوله** اويلوا طوبى  
ايرى اومول على فعلها جعلت المداومة بمنزلة نفاق  
السوق وعدم كماله لان كلا من النفاق والمداومة  
يجعل متعلقة مرغوبا فيه متوجها اليه فالكلام على  
بهذا الوجه ايضا استعارة بتعبه وكون وجه الشبه  
فيها غريبا لا يظهر الا بتأمل واقر لا يوجب احتمالا  
كما زعم المحقق التفاسير انى فان غرابته مما لا يؤدبر  
الى التعقيد المعنوي غاسية ان لا يكون غاميا مبتدئا



بل غريباً لا يعثر عليه إلا الخواص وهو من صفات المدح  
 لأمه سمات القديح وغزاليه اسم امرأة شبيب الجابر  
 ولما قل التجاج زوجهما فائتة سنة كاملة وزمته  
 مراراً والضرب المصّر به بالسيوف وأثبت  
 السوف له تخيل والعراقان الكوفة والبصرة والقيط  
 كناية عن التام فإن أحد شقي الوقر إذا شدد بالقط  
 ابر الجبل ترك في جانب وتم امره **قوله** أو شمر وسن  
 آه حاصل هذا الوجه على نحو ما ذكره صاحب الكشاف  
 أن يقيمونه مجاز من قولهم قام بالامر فإن حقيقة  
 قيام الشخص بالامر ثبته به قائماً ويلزمه عرفاً اعتاده  
 بشأن ذلك الأمر وتجلده فيه وتشمته له فاطلق القيام  
 وأريد لازمه وعليه كلام مشهور هو أن الإقامة إذا كانت  
 مأخوذة من ذلك كان معناه جعل الصلوة تشمة له  
 ذكره من كون المصن تشمة لها لأنها بلا فطور والمؤلف



كانه يريد وقوع هذا الكلام حيث است إلى أن مال معزلاً  
 قام بالامر واقامه واحد وهو التجديف والتجلده فإن آفة  
 الشراعية جعله قائماً منتصباً لا عوج فيه ولا ميل بغيره  
 الاعتناء به والتجلد فيه وفي عيول المعاني ما شعر  
 باتحاد المعنيين وكذا في الكواش **قوله** كاشتهلها  
 على القيام ظاهراً أن الكلام مجاز من قولهم قبل نسيت  
 الكل باسم الجزاء وفيه بحث مشهور وهو أن الجزاء  
 للصلوة إنما هو قيام المصلي وأما الإقامة فمبهم تحصيل  
 القيام وليس خبراً لها وقد يعتد بآية لما شاع  
 التبعية عنها بجزئها لم يكن التعبير غير تحصيل كلها تحصيل  
 جزئها مستبعداً وفيه أن لفظ يقيمون وحده يحذف  
 يؤدون الصلوة فلا يكون الصلوة في الآية مفعولاً  
 بل مفعولاً مطلقاً وبعد ظاهر وقد التجا بعضهم إلى  
 جعل الكلام كناية لا مجازاً مسلماً قائماً أن معزاً أقامته



الصلوة جعلها ذات قيام كما قالوا في عيشة راضية ان  
بمعنى ذات رضى وجعل الصلوة ذات قيام كما عرفت  
وهو كما ترون وبعضهم الى ان اقامته الشتر تحصيله وبقاء  
في الخارج كما ان هو قائم بنفسه وكما قالوا في تفسير  
القيوم انه القائم بنفسه المقيم لغيره فيقيمون الصلوة  
بغير تحصيلها ويوجدونها على الوجه المخرج شرعا هذا  
ويحظر بالبال انه لو قيل ان يقيمون الصلوة من قبل  
قوله صومتم النهار وقومت الليل الى صرنا  
في النهار قائما في الليل فيكون الكلام مجازا عقليا  
في النسبة لا يفاعيته لم يكن بعيدا **قوله** والاول الامر  
تفسير اقامتها بتعديل اركانها وحفظها عن الزيف لانه  
اشهر من باقي التفسيرات والى الحقيقة ومرفوعكم العود  
ونسوبته وازالة عوجها اقرب لان فيه ايضا التسوية  
واناله الا عوجها غايته انه في الامور المعنوية وكيف

لا وقد عرفت

لا وقد عرفت بعضهم ان الافة حقيقة في تسوية كل شيء  
جسما كان او امرا معنويا ويمكن ان يريد ان هذا  
التفسير اقرب الى حقيقة الصلوة لان حقيقة ما روي  
فيه حقوقها الظاهرة والباطنة وقوله ايضا اما معطوف  
على اظهر واشهر والاول اظهر وقوله لا المصلون عطف  
على من راعى **قوله** فعليه بفتح الغين من صلى اذا عرفت  
حقيقة لغوية في الدعاء مجاز في العبادة المخصوصة و  
ليت مجاز في الدعاء ايضا حقيقة في تحريك الصلوات  
على ما في الكشاف ونرى ما حوذه من التورية لمعنى التسمية او  
التطهير والمفهوم بكسر الحاء اي من ميل الالف الى  
الحجج الواو **قوله** وقيل اصل صلى حرك الصلوات  
القال صاحب الكشاف والصلوات العظام انما  
في اعالى الفخدين ومنه ضرب الفرس بذنبه صلواته  
ما عرفت من الذنب وشماله والواحد صلافا من الحقة



لصلح تركه الصلوات واستعمل مجازا في الانيان للجمع  
الافعال المخصوصة لان المصلي يتحرك كما حال اتيانها  
فمنه قيل ذكر الحزب واردة الكل بهذا ذكر اهل اللغة  
ان القرس المصلي هو الذي يتلو التاتين فتوز بعض  
المحسين ان تكون الصلوة مأخوذة منه لان اللحن  
وهو المأمور بتلوينها التاتين وهو الامام وفيه انهم  
ايضا ذكره وان القرس المصلي انما يتميز بذلك لانه يجازي  
راسه صلوات القرس التاتين فقد رجع الكلام الى حكاية  
الصلوات فقال **قوله** واشتهر هذا اللفظ  
العرض الرد على الامام حيث انما اشتقاق الصلوة  
من تحريك الصلوات مستند الى ان الصلوة من اشتد  
الالفاظ فاشتقها قها من غير المشهور في غاية البعد  
**قوله** وانما تميز الداعي آه هذا الكلام من تمة القيل والرد  
على الامام معترض بينهما والعرض ايضا حب هذا القول

سكرك

يكثر كون الصلوة حقيقة في الدعاء ويجعلها فيه مستعارة  
لعلاقة التشبيه المذكور ووجه استضعاف المؤلف  
ما قاله صاحب الكشف هو ان الاشتقاق مما ليس  
بمحذوف قليل وان الصلوة بمعنى الدعاء ثبت بعد كلام  
الجاهلية ولم يبرع عنهم اطلاقا على ذات الامام  
بل لما كانوا لا يعرفونها اصلا كلف بتصور انهم استعاروا  
الصلوة بمعنى الدعاء منها **قوله** الرزق في اللغة اللفظ  
بمعنى السهم والنصيب من الخير وفي الصحاح انه ما ينفع  
ومصدره بمعنى العطاء ولا يخفى ان في شهادة الابرار  
الخطا وحمل الرزق فيها على العرفي ممكن ولعل غرضه  
التمثيل للاستشهاد ونقل في المجل ان فيها بمعنى الشكر  
وفسره المؤلف بشكر رزقكم والآية في سورة الواقعة  
هكذا اهبط الحديث انتم مد منون ونجولون رزقكم  
انكم تكذبون واهو ما فسرت به والله اعلم انكم متهاونون



بالقرآن ساء لمؤمن في شئنه وتجلون خطكم منه او يجعلون  
 شكر نعمة انزل الله اليكم لمصالحكم الديوتية والاخرية  
 انكم تكذبون به **قوله** والعرف خصصه تخصص الشئ  
 بصفة المصدرة الى المفعول لا تخصيص الله سبحانه الشئ  
 وسوقه الى الحيوان واطلاق الشئ يشمل الغذاء وغيره كما  
 بين رزقي الله ولدا ورزقي عليا وبعضهم خصه بالغذاء  
 وتمكنه بالجر عطف على التخصيص وهو كما تفسيره  
 والعرض منه ذكره ان الانتفاع بالفعل غير شرط خلافا  
 لبعضهم وعرف بعض الاشعة بما ساقه الله الانتفاع  
 الحيوانية وتمكنه منه وهو على هذا البعض الرزق و  
 على الاول بمعنى المصداق وبعض المعترلة عرفه بسوق الله  
 الى الحيوانية كما تمسك من الانتفاع به وهو كما لا اول وبعضهم  
 بما يصح الانتفاع به وليس لاحد منعه ولا خلاف بيننا  
 به من الترييقين في ان ساق الرزق الى الحيوانية هو الله

مكية

وانه

وانه هو الرزق له حقيقة واما ما ينقل عن بعض المعترلة  
 من التفصيل بان ان حصل كمال الحيوان وتعبه فهو رزق  
 لنفسه حقيقة والله سبحانه غير رازق له وان حصل  
 بدون كده وتعب فالرزق له هو الله تعالى فلا عبرة به  
**قوله** الا ترى انه الخ لا يخفى ان كلامهم هذا انما يدل على  
 ان ما ينقله المنفقون حلال ولا لانه فيه على ما هو  
 المتعارف ان الحرام ليس برزق فيجوز ان يرزقهم الله  
 حلالا وحراما ويبدعهم على انفاق الحلال وتبيين ما لهم  
 وابرار ما قصدوه بكل ما هم موقوف على الاضافة بما  
 قالوه بهم وموافقهم في هذا المقام قال في الكشف  
 واسناد الرزق الى نفسه للاعلام بانهم ينفقونه  
 الحلال لطلق التبرير بان الله يضاف الى الله وسبق  
 رزقا منه انتم وشراحه المدققان ذكر انما حاصله  
 الاشعة والمعترلة متفقون على ان المراد بالرزق ما هم



هو الحلال فالشجرة منه جهتان المدح والانتصاف  
بالفقهاء لأن على أن أنفقهم من الحلال وسيتا عند  
التصريح بالأسناد إلى الله تعالى فإنه يصر في الأصل الكل  
والمعقولة منه جهتان الحرام ليس برزق عندهم ولا  
يجوزون أسناده إليه تعالى تعالى غير القبايح فلفظ  
الرزق وأسناده إليه تعالى دليل على المنفق  
هنا هو الحلال لأن العلامة تسك بالأسناد فقط  
نظر إلى أن الرزق لغة تينا والحرام وتخصيصه بالحلال  
عندهم عرف شرعي وقال شيخ أبو جعفر الطوسي  
رحمه الله وهو من أعظم علماء أصحابنا الأئمة في تفسيره  
الموسوم بالبتيان أنه نعم مدحهم بالانفاق مما رزقهم  
والحرام حتى التزم على انفاقه فلا يكون رزقا منه وقال  
الشيخ أبو علي الطبري رحمه الله وهو من أكابر مفسريهم  
في تفسيره الموسوم بجمع البيان هذه الآية تدل على

الحرام

الحرام لا يكون رزقا لأنه نعم مدحهم بالانفاق مما رزقهم  
والمنفق من الحرام لا يستحق المدح على الانفاق بالانفاق  
أنه ومراهمين الشيعة لو فرض أن ما رزقهم الله حرام  
باجتماعهم كما تجوزة الأشعة لكانوا بالانفاق منه ظن  
في المدح وجن بالآية لا محالة لصدق أنهم أنفقوا مما رزقهم الله  
بل لو كان ما رزقهم الله حلالا وحراما وأنفقوا من الحرام  
وحده لصدق ذلك أيضا فلو كان الحرام رزقا لكان  
منفقهم مدحا عند الله متقبض الآية والثاني بطلان  
وبما لمونا عليك يظهر لك أن للمعقولة وموافقهم في  
في الكلام في هذه الآية مطلبين أحدهما أن المراد من  
المنفق فيها إنما هو الحلال وهذا هو الذي ذكره صاحب  
الكتف والثاني أن الحرام ليس برزق وهذا هو  
الذي ذكره الشيخان الطوسي والطبري وقد جمع الموفق  
الفاضل بين المطلبين فاشتد بقوله أسند الرزق إلى



الى الاول ويقول فان انفاق الحرام الى الثاني واثبت  
خبره بان تعرضه للمطلب الاول فيما هو واجب وفيه الاستدلال  
على ان الحرام ليس برزق غير واقع في محله وكان ينبغي  
ان يقول الاثر انه بعد مدحهم على الانفاق من الرزق  
فلا يكون حراما فان الانفاق من الحرام لا يوجب المدح  
ليطبق كلامه على احواله الشبان ويسلم من نقصه بقي  
بها بحث هو انه لو اجتمع عند شخص اموال من الحرام كان  
اصحابها فانه مأمور بالتصدق بها فيكون ممدوحا  
بالانفاق من الحرام وببطل قول الفريقين ان المنفق من الحرام  
غير ممدوح ويمكن ان يثبت انه مأمور بالتصدق بها غير  
اربابها فهو كالنايب عنهم ويده يدهم فكان المنفق  
في الحقيقة هم لا هو ومن ثم كان ثواب الصدقة لهم فان  
قلت اذا خلفهم بعد التصديق ولم يحجزوا ما فعل كان  
عليه الغرامة لهم ويكون ثواب الصدقة له لا لهم فقد

عاد الحمد ورقنت انما صار ثواب الصدقة له بسبب  
التعويض فكانت لهم باعوه ما كان قد كتب لهم من الثواب  
فما قل **قوله** جعلوا الاسناد للتعظيم كبيت الله وما قد الله  
ولم يجعلوا الاسناد للايدان المذكور وان تعلم بعد  
الاحاطة بما قدّمناه ان الايدان المذكور لايت في  
مطلبهم كيف وهم متفقون على ان المراد من رزقهم  
هو الحلال **قوله** والخصيص على الانفاق لان المنفق اذا  
علم ان الرزق هو الله سبحانه وقد تكفل بالرزق بقوله  
جل من قائل وما من دابة في الارض الا على الله رزقها زال  
خوف الفقر وزاد الحرص على الانفاق والتوكل على الرازق  
ووجه آخر وهو التنبية على ان يكون المنفق في وقت الحاجة  
ملاحظا انه من الله سبحانه جا علا مضمونه قوله تعالى وما كنتم  
من نعمة من الله نضب عينه غير غافل عنه ذلك كما تجد  
عليه اكثر الناس ووجه آخر وهو ان يكون من مضمونه حال



الانفاق ادا شكركم ما ساق الله تعالى اليه ملاحظا ان ما نفقه  
قصة مما انعم الله به عليكم بهذا وقد تقدم وجه آخر وهو  
ان الاسناد الى الله تعالى ليصرف الى الفرد الاكمل منه اعز  
الحلال ويمكن جعل التعظيم في كلامه آية الى هذا **قوله**  
والذي لم يحرم لم يحرم ان قلت قد ذهب بعض النحويين  
الى تحريم الاشياء قبل ورود الشرع فهدى حرما لم يحرمه  
الله قلت هو لا فائول بالحسن والقبول العقليين فما  
حكم العقل بفجوه فيجوز عند الله ومحرم عند العقل  
واختصاص ما رزقناهم آية جواب عما سبق اذ كان الرزق  
عندكم يعم الحرام فلم خصصتم الآية بالحلال وتقريره ان  
القرآن اعزدهم بالانفاق ووصفهم بالتقوى والنسب  
المستند اليه سبحانه الى الفرد الاكمل الا فضل من ابعثه  
التخصيص **قوله** حديث عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال  
الراء اسم مغني كان بالمدينة روى صفوان بن امية

قال

قال كنت عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذ جاءه عمرو  
بن قره فقال يا رسول الله ان الله كتب علي الشقوة فلا اراني  
ارزق الا منة في بطني فاذن لي في الغناء فمنه غير حاشية  
فقال صلى الله عليه وآله واله لا آذن لك ولا كرامته ولا نعمته  
اتي عده والله لقد رزقك الله طيبا فاحترت ما حرم الله  
عليك من رزقه مكان ما احل الله من حلاله اما انك  
لو علمت بعد هذه المقالة ضربك ضربا وجعا ووجه  
الاستدلال انه عليه السلام جعل من رزقه بيان لما حرم  
الله وهو صريح في ان الرزق يكون حراما وقد اجمع المفسرون  
وموافقوهم على ان الحرام ليس برزق بارواه الامام محمد  
بن علي الباقر ع عن ابيه زين العابدين ع عن ابيه سيد  
الشهداء ع عن ابيه امير المؤمنين علي عليه السلام قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وآله في حجة الوداع الا ان الرزق  
الامين نفث في روعي انه لا يموت نفس حرة بشكر



رزقها فأتقوا الله وأجملوا في الطلب ولا يجعلنكم مستبطين  
شئ من الرزق ان يطلبوه بشئ من عبادة الله فان الله تعالى  
قسم الارزاق بين خلقه حلالا ولم يقسمها حراما فمن اتقى الله  
وصبر انا رزقه من حله ومن هتك حجابستر الله عز  
وجل واخذ من غير حله فقص برزقه الحلال وجوب  
عليه يوم القيمة وجه استدلالهم بهذه الحديث ظاهر  
ثم انهم طعنوا في سند الحديث السابق تارة وحملوه  
على المشكاة اخر وقدينا ذلك في كتابنا الموسوم  
بكتاب الاربعين عند الكلام على الحديث الثالث عشر منه  
ويمكن ان يقر ايضا انه لا صراحة فيه بما ادعوه وانما يكون  
صريحاً فيه لو كان قوله عليه السلام فاحترمت ما حرم عليك  
من رزق فرضا في انه رزق من حرم عليه واحتمل كونه رزق  
منه احتمل له قائم ومع قيام الاحتمال ليقط الاستدلال  
وخلاف المتبادر لا حرج في المصير اليه بل هو لازم ليحصل

به توافقا

117  
به توافقا الحديثين ويرتفع تناقضهما غير البين **قوله**  
وبانه لو لم يكن رزقا لآل الخلفان للمعز لان يقولوا انما لم يكن  
الرزق بالغذاء بل الكفيا لمطلق الانتفاع ولم يشترط  
الانتفاع بالفعل بل التمس منه كاف عنده فلا يتم للكم  
حينئذ الا اذا فرض ان ذلك الشخص لم ينفع به من وقت  
ولادته الى وقت وفاته لشئ من الاشياء انتفاعا محلا  
اصلا لارضعة من ثدي مباح ولا شربة من ماء فراجح  
نظرة الى مجوب ولا وصلة الى مطلوب بل ولا تمكس  
منه شئ من ذلك وقام من اوقات عمره ولا قدر عليه  
في شأه من غائب دهره ولا ريب ان هذا القاصر  
العادة لعدم وجوده ومادة النقص لا بد من تحققها  
على انما لو جوزنا وجود صاحب هذا الطالع التعيب  
والنعت الحميد لغنا ان ذلك ليس محرم بالنسبة اليه  
كيف وقد قال سبحانه فمن اضطر غير باغ ولا عاد



فلا اثم عليه وايضا فهو من وقت ولوج الروح فيه في بطن أمه  
وصيرورة حيوانا الى وقت ولادته مرزوق البتة بما ليس  
بحرم عليه وايضا في يقولون في حيوان عاش يوما مثل اثم  
ما قبل ان يتناول شيئا محرما ولا محرما فما هو جوابكم فهو  
جوابنا والآية الكريمة لم تدل على انه يوصل بجميع ما يقع  
به كل أحد اليه فان الواقع خلافه بل دلت على انه سبحانه  
يسوق الرزق الى العبد ويمكنه من الاستفاد به فاذا  
اعرض العبد عن الحلال وعدل عنه الى الحرام لم يميز ذلك  
فادحا في تحقق رزاقته جل وعلا وانضمنه الحديث  
الذي نقلتموه وجعلتموه دليلا على ان نعمته منه قوله عليه  
لقد رزقكم الله طيبا الخ صرح في هذا المعنى والله اعلم  
بمخاب الأمور **قوله** وانفق الشراخ المراد بالاخوة  
تناسبها في الاشتقاق الاكبر وهو الاشتراك في أصل  
المعنى واكثر الحروف وانفذ بالدال المثلثة ومنه اخوته

نفذ بالمعجمة ونفذ ونقض ونفث **قوله** ومنه فسر بالزكاة  
آه امير ان غرضه التمثيل لا تخصيص الآية بها واختار التمثيل  
بها لان تركية المال افضل وجوه الصدقة واصح  
او ان غرضه بيان ما هو المراد في الآية من الانفاق الخ  
اعز الزكاة وهو المورث عن ابن عباس وروى عن ابن مسعود  
انه نفقة الرجل على اهله لانها نزلت قبل وجوب الزكاة  
ان قلت ان الزكاة تتعلق بالعين عند الامة والصدقة  
فهي مال الفقراء قبل الاخراج فالمنفق لها منفق ما لم يغير  
لما لنفسه ولو كان ايضا مال الغير اليه انفاقا فماله الرزق  
ومقتضا للمدح لكان رد المال المضروب على مالكه  
كذلك وكيف يلحق مدح المتقين والشايعينهم بالمتهمين  
يدفعونهم ما يديهم من مال الغير اليه قلت لا ريب ان  
اخراج الزكاة ورد المضروب امثال اللامر بالاتباع ولا  
فصور بالمدح به كما في يقيمون الصلوة وقد جاء النص



المدح على اخراج الزكوة في قوله عز وجل والذين هم  
 للزكوة فاعلوها على ان الفرق بين اخراج الزكوة ورده  
 المصنوب ظاهر فان المال بسمه قبل بدو الصلح  
 في الغلات وقبل تمام الحول فيما عدا ما هو كالمكلف  
 ورزق له ثم يصير وهو في رده حقا للفقراء فقد صار بعض  
 ما له حقا لغيره ووجب عليه دفعه اليه ولا ريب ان دفع  
 مثل هذا الى الغير اشق على النفس من دفع ما هو في  
 اصله ما لغيره لانه لا يلقى ان المنفق بها مخض بالحلال  
 عند الكل والمقدار الخارج من الزكوة غير حلال على المنفق  
 بل يجب عليه اخراج من النصاب ويحرم عليه الانتفاع به  
 فكيف يستقيم تخصيص رزقناهم بالحلال مع جعل الفرق  
 شاملا للزكوة فضلا عن تخصيصها لانا نقول المراد بآثارهم  
 ما دخل في تصرفهم ودخلت في حوزة ملكهم ليجزى الغصب والتمسك  
 وامثالها لانا ما كان تصرفهم فيه وانتفاعهم به على جميع

الوجوه حلالة انهم كما ظننت **قوله** ونفقة المفعول به هو  
 ما رزقناهم لانه مفعول بواسطة الحرف ولا يبعد ان يجعل  
 مضمونه الجار والمجرور مفعولا به على ان المنفق وبعض  
 ما رزقناهم ينفقونه كما سيجي مثله في قوله نعم ومن التنازل  
 من يقول من جعل مضمونه من الناس جهة او من يقول  
 خبره ومراوده بالاهتمام بالاهتمام بجلية المنفق او شرف  
 نسبة اسناده اليه او التبع او التخصيص فكانه سبحانه قال  
 ويحسون بعض المال الحلال بالصدق به لا يلقى ادخال  
 من التبعية فيه فيخرج التقديم للتخصيص فان المتبادر  
 من اتفاق البعض عدم شمول الكل لانا نقول احتمال  
 الشمول قائم وان كان مرجوحا فاذا قدم زال احتماله  
 بالكلية يترك على تلك الفرق بين قولك انفق بعض  
 ما له وبعض ما له انفق فالتقديم للتخصيص على التخصيص  
**قوله** للكف اي منع المكلف اه هذه الكسبة



بجمل الاتفاق على الاسم **قوله** ويحتمل ان يراد بغيره اتفاق على  
رزقنا بهم والمعاول جمع معونه والرزق كما يتناول  
النعم الظاهرة تينا وللباطنة ايضا قال صاحب النهاية  
الارزاق نوعان ظاهرة للابداسية كالقوات وباطنة  
للقلوب كالمعارف والعلوم **قوله** واليه ذهب اهل  
التعظيم المذكور وهذا قريب مما رواه الشيخ الجليل ابو  
علي الطبرسي في تفسيره الموسوم بجمع البيان عن محمد بن  
مسلم عن الامام الى عبد الله جعفر بن محمد الصادق عليه السلام  
ان معناه وما علمنا هم يتولون واقول ان الذاهب الى  
هذا التفسير لا يعلم الرزق بل يخصه بالارزاق الباطنة  
كما يظهر من كلامه فلا تغفل **قوله** واضرابه امر اشد لجمع  
ضرب بالفتح كما قاله في الاساس او بالسكر كائن عليه  
صاحب الكتاب **قوله** معطوف على الذين يؤمنون  
بالغيب والمتقين وهذه التقديرين اما ان يكون المعطوف

محمدا

محمدا بالمعطوف عليه بالذات او لافا لوجوه اربعة  
والمراد بآيائهم عن شرك وانكار آيائهم بعد الانصاف  
بهما فغن لمعبر بعد وجعل مؤمن اهل الكتاب مقابلا  
لهم لانهم لم يتصفوا بشرك ولا انكار بل كانوا اهل  
بيعة النبي صلى الله عليه وآله وانزال الكتاب عليه منتظرا  
لذلك لما تضمنته كتابهم منه وصفه عم والمراد بالآيات  
بما انزل اليك وما انزل من قبلك توطئهم النفس على  
قبل البعثة والعدول الى المضارع لحكاية الحال وانهم  
يؤمنون بكل منها على الاستقلال والافا لطاعة الله  
ايضا يؤمنون بهما ككسر آيائهم بباقي الكتب السماوية لانهم  
في الايمان بما في القرآن ولا يخفى انه يخرج عن الظاهرتين  
من تولد من المسلمين الى يوم القيمة وكذلك يخرج امير المؤمنين  
عليه السلام فان لم يشرك بالله طرفة عين ولم ينكر حاجا به نصر  
وقا حرة الاوقات وهذا مما يوجب ضعف هذا الوجه



وتاليه **قوله** ووسط العاطف جواب عما يوحى ان توسط  
العاطف يقتض المعايير فكيف يكون الاولين احيائهم  
وتقرير الجواب ان توسط بين الذوات للمعايير واما بين  
الصفات فلا يقتض معايير الموصوفين فان عطف بعض  
الصفات على بعض بالواو وغيره مع استحاد الموصوف  
غير غريب في كلامهم والقرم يفتح القاف السيد واصله  
الفعل المكتم الذي لا يكمل عليه والهامم العظيم الله  
من اسماء الملوك والكتيبة الجيش والمزحم موضع الازحام  
واراد به المعركة وزياته يفتح الزاء المجهمة وتشديد الياء  
المشاة فمستحتم ثم الف ثم باء موحدة اسم البشارة  
والصباح بالباء الموحدة المغير صباحا والبيت للباس  
زياته يهتك بالحارث الشيباني حيث توقعه بالقتل  
ومعناه يا حشرة ابى من اجل الحارث فيما حصل منه زاده  
وانصف في الموصاف وقيل بل هو على ظاهره من غير

تملك

تملك **قوله** كثر الموصول اي على هذه الوجوه المذكورة ثلث  
الوجوه تنبها على تباين السبلين من العقل والسمع  
**قوله** او طائفة عطف على الاولون ويوراجع الوجود  
**قوله** والانزال نقل الشراء قد تكلمت فيه في مفتتح  
هذه الحاشية بالامزيد عليه فليجمع اليه ولا يخفى  
ان نزول التورية على مؤسس على نبينا وعليه السلام خاتمة  
عنه مهذين بالطريق فالتنقول نزولها في الواح  
**قوله** والمراد بانزل اليك القرآن باسمه اي بوقوعه  
بالجميع بانزل منه وما سينزل حى وانما حمله على ذلك  
ولم يكلف بوصفهم بالايما من بانزل بالفعل مع انه  
متضمن للمدح ايضا لان الايما من بالقسمين واجب فلا  
يجوز في مقام الاخبار عنهم بالايما لان الاقتصار على وصفهم  
بالايما من ببعض ما يجب الايمان به ولانه هو المنسب  
لما تعقبه من ترتيب الهدى والفلاح الكائين ولما بلته



ما انزل اليك بما انزل من قبلك ولصيغة المضارع  
في لئولين فان بدلالة على الاستمرار يدل على عدم انقطاع  
على ما تحقق نزوله في الماضي **قوله** وانما عبر عنه بلفظ الماضي  
اي عبر عنه بجمع المضارع والآن بالماضي اما لتعديله  
له وجود على لم يحصل واما لجعل المتعدي منزلة المحقق  
والاول مجاز من كل من قبل تسمية الكل باسم الجزاء  
لان انزال جميع القرآن متعدي واحد مثل على ما حقه صيغة  
الماضي وعلى ما حقه صيغة المستقبل فغيرهما معا بصيغة  
الماضي والثاني مستعارة تشبها لانزال مجموع للقطع  
بانه سينزل بانزال ما قد نزل فاستعيرت صيغة الماضي  
من انزال ما نزل لانزال الجميع فلا بد على شيء من الوجوه  
انه جمع من الحقيقة والمجاز وليس هناك معنى مجازي غير  
الحقيقة والمجاز ليكون منه عموم المجاز **قوله** ونظير لير  
في التثنية التعذيب وتثنية المتعدي منزلة المحقق **قوله**

من حيث انما متعديون بالبناء للمفعول والمراد بالانها  
التفصيل التصديق بحقيقة آية الله منه وانها فرع على  
وقد دل على ان التعدي لا يشتمل على غير الاحكام وايضا  
لا يتجوز وخمس مائة تقريبا فلا يتم التقريب والحوادث  
ان المراد بالتعدي بها صيغة ترتيب الحكم عليها بالنية  
اليها وهو كذلك كتحريم من الجنب والمحرم لها ونحو  
حفظها عن التضييق وصحة الصكوة بها وتحريم قتلها  
على الجنب او كراهتها وصحة جعل تعذيبها مباحا مثل  
ذلك **قوله** وان النار لم تسلم الا اياها معدودة  
الصواب ان يسلم ولا علمهم لانقلاب المضارع ثم  
ماضي واصحاب هذه القول يسمون اليهود قال بعضهم  
ان تعذيب الاربعين يوما مدة عبادتنا الجحش والاسود  
منهم مدة بقاء الدنيا سبعة الاف سنة وانما تعذيب  
سبعة ايام لكل الف سنة يوم **قوله** واختلفوا في انما



بأن عطف على المصدة المشبوك من الجنة أو بالرفع  
عطف على ما كانا عليه **قوله** وفي تقديم الصلة صلت  
الفعل وهو بالآخرة وبما يوقنون على أنهم أيساره  
اليه بإقراره خبر اعتمد وعطف بأن اعتقادهم على من  
عداهم كما في بعض النسخ من قبيل عجبة زيد وكرمه في أن  
ذكر زيد توطئة لذكر كرمه وقوله غير مطابق ناظر إلى  
تقديم الصلة وقوله ولا صار عن انقار ناظر إلى أن  
يوقنون على من على طريقة التلّف والنشر والحاصل أن  
هنا تقديم الأول لتقديم بالآخرة وتفيد تخصيص انقارهم  
بها إيراد انقارهم مقصود على حقيقة الآخرة لا يتعداها  
إلى ما هو خلاف حقيقتها وفيه تعرض بأن ما عليه مقابلتهم  
ليس من حقيقة الآخرة في شراكه قال يوقنون بالآخرة  
لا بخلاف كاليهود والشا في تقديمهم ويعيد أيضا تخصيصها  
إيراد انقار بالآخرة مختص فيهم لا يتجاوزهم إلى اليهود وفيه

تعرض

١٤٤  
تعرض بأن اعتقادهم الذي يزعمون أنه انقار بالآخرة  
ليس بانقار بل هو جعل محض كما أن معتقدتهم خيال فاسد  
هنا حاصل ما ذكره شراح الكشاف في هذا المقام ولا  
يخفى أن المحرر المستفاد من التقديم الأول يقتضيه  
مقابلتهم لهم انقار بما هو خلاف حقيقة الآخرة ومعلوم  
أن تعلق انقارهم الذي هو انقار العلم من غير شك ولا  
مشبهة بذلك معلوم لا انتفاء فاقبل فانه بالتأمل حقيقة  
وفي كلام بعض المتأخرين أن التقديم الأول لبيان كونه  
الآخرة مما لهم بها كمال الاهتمام فحين تعرض بان منقارهم  
من إيراد الكتاب غير متميزة بها فاعتقادهم في شأنها  
غير مطابق لما ينبغي وهو كما نرى **قوله** والنقار انقار  
العلم بالتأمل الفوقانية أي أحكامه والأولى لا يقتضي انقار  
العلم كما في الكشاف ولم يذكر فيه قيد الاستدلال بالآخر  
علم الواجب والعلوم الضرورية لأنه أراد أن العلم الذي



من شأنه ان يطرّق اليه الشك او شبهه اذا استغيا عنه كما  
ايضا كما ذكرنا قاله المحقق الشريف في حاشيته وفي تفسير  
الامام ان اليقين هو العلم بالشئ بعد ان كان صحبه شك  
فيه سواء كان ذلك العلم ضروريا او استدلاليا وكذا  
في تفسير النيث بويرس والافانث الاخر بالكسر اسم  
فاعل من اخر بمعنى آخر واما آخر بالفتح فهو اسم تفضيل  
منه والتشبيه بالدنيا في انها مؤنث ادنى فعلت  
عند هذه الدار لذاتها اولدوا بميتا **قوله** لمحب  
المؤفة ان الخ البيت الجبر او لابي حية يصيف ابنه  
ونفسه ايضا بالكسر والاشتهار به كقوله عن الاول بالفتح  
نار القمر وغر الشاني باضائة الوقود اياها وحب  
يروم بفتح الحاء وضمها من حب كسوف اصرار محبوبا  
فاذ غم بالاسكان او بقل الضمة يقال حب الى فلانة  
ايرواحبه الى واللهم جواب قسم مقدر ولم يؤت بقدر

مع انه ماض مثبت لاجرائه تجزئ فعل المدح فانه يوق  
والله نعم الرجل زيد ولا يوق لقد نعم الرجل زيد والموقد  
ومؤنث يقب الواء وضمه على رواية سيويه والوقود  
بالضم التار واما بالفتح فميتة **قوله** الجملة في  
محل الرفع آه تكرار لما سبق عند تفسير الذين يؤمنون  
بالغيب من قوله واما مفصول عنه مرفوع بالابتداء  
وجزه اولئك على هدى سلكن مع زيادة ولبط وقوله  
جبرله خبر ثان للجملة فان خصصت الموصول الاول بالفصل  
فالام كما قاله بقوله وكانها قيل آه وان خصصت الثاني  
فهو مبتدأ والجملة معطوفة على جملة هدى للمتقين المتصغير  
بالاوصاف الثناء والغرض من التعريض باهل الكتاب  
الذين لم يؤمنوا وهم ظالمون لانهم على الهدى وظالمون  
في الفلاح وباعتبار هذا التعريض ضارت الجملة الثانية  
في حكم وصف هذا الكتاب ايضا فكان قيل هدى للمتقين



الذين تصفوا بملك الاوصاف وليس مبدءا لاهل الكتب  
الذين لم تصفوا بهذين الوصفين ولولا ذلك لم يبيع  
هذا العطف لال الاولى في بيان حال الكتاب بجملة  
الثانية ولا يخفى ما في هذا من التكلف فان عدم هذا  
لذين لم تصفوا بالوصفين المذكورين ليس صفة كامة  
حتى يحل تخراطها في تلك صفاته الفاضلة ايضا  
فمن المقابل لما هو من سبب مبدئية لمن لم يؤمن من  
اهل الكتاب وبين مبدئية لمن آمن منهم لا يميز ذلك  
السبب ومبدئية لمن آمن من غيرهم ولعل ملاحظة هذه  
الامور من البعثة للمؤلف العاضل على الاقتصار  
على بيان الحال اذا حصل اول الموصولين وطية الكشع  
عنه بانه ثمة اذا حصل بينهما مع تعرض صاحب الكتاب  
له وبعض الحاشين على قوله وكأنه لما قيل آية بيانا للحال  
عند فضل كل منهما فقال فيه نظر لانه اذا حصل الموصول

الآ

الثاني كانت الجملة معطوفة على مسبقه لاجواب السؤال  
والا لوجب الفصل **قوله** والافاستيفاء ان  
لم يجعل شيئا من الموصولين مفضولا بل جعل الاول صفة  
للمتقين والثاني معطوفا عليه فجملة اولئك على مبدء  
من ربهم مستنفقة فان جعل استيفاء نحويا وهو مطلق  
انقطاع الكلام عما قبله وان لم يكن جوابا عن سؤال لم يخج  
الى تقدير السؤال فكانت مفعولا وان جعل بيانيا وهو ما كان  
جوابا عن سؤال مقدّر فهو جوابا لقال الموصولين  
والا وجعل كلامه في الصورة على الاستيفاء البياني  
بال ليق ان السؤال الواقعة جوابا عنه اما ان لا يكون  
غير السبب المطلق ولا الخاص او يكون غير السبب المطلق  
وعلى الاول يكون كما انها نتيجة للحكام المستفادة من قوله  
ذلك الكتاب لا يرب فيه مبدء للمتقين وللصفات  
المستفادة من الذين يؤمنون بالغيب آية فكانه قيل



بالعادة في الانقسام بهذه الصفات فاجيب بها  
 الرسوخ والثبت على الهدى الكامل في العاجل والغور  
 بالطلاع في الاجل وعلى الثاني يكون جوابا لثاني قول كاتب  
 اختصاص الموصوفين بهذه الصفات بالهدى الكامل  
 من الكتاب فاجيب بان تمام رسوخهم وثبتهم على الهدى  
 الكامل من ربهم اعز التوفيق والناييد والاعانة فكان قبل  
 سبب اختصاص هؤلاء بكون الكتاب هدى لهم كونهم  
 موصوفين من الله سبحانه مؤيدين من عنده وانت اذا  
 تأملت هذا الكلام ظهر عليك حقيقة حال ما في شرحي  
 الكثر وبعض حواشيه هذا الكتاب **قوله** ونظيره  
 ابر نظير كل من هذين الاستنباطين الذين صدر احدهما  
 الذين يؤمنون وصدا لاخر اولئك اما كونه نظير الكمال  
 فغنى عن البيان ولذلك لم يتعرض له واما كونه نظير الدنيا  
 فلما كان للبحر من خفاء بتمينه بقوله فان اسم الاشارة الى

١٥٠  
 وانما كان كاحادة الموصوف بصفاته لان حقيقة ان  
 يشار به الى محسوس مشاهد او منزل منزلة في التميز ولما  
 كانت الصفات الجبراة على المتقين مميزة لهم غاية التميز  
 وجا على لهم كانتهم حاضرون مشاهدون وضع اليك  
 موضع الضمير إشارة اليهم من حيث انهم موصوفون  
 بها كما نرى في اولئك المتميزون بتلك الصفات  
 على هدى من ربهم **قوله** تمثيل لتمثيلهم اي تشبيه لهم  
 من اعلى الشرف فكل على استعارة تبعية شبهة تشبه  
 المتقية بالهدى باستعلاء الراكب على مركبه في التمكن  
 والاستقرار فاستعارة الحرف الموضوع للاستعلاء  
 وليس المراد بالتمثيل هنا الاستعارة التمثيلية كما ظن  
 فان الجمع بينا وبين التبعية المذكورة كما يجمع بين الضب  
 والتون وهذا المعارك العظيمين السيد السند  
 والمصنف انما زالى وظنى ان الحق مع السيد وان



اتام كلام المحقق يتوحد الى مزنة تكلف وقد اوضحت  
 ذلك في تعليلاتي على المظنول وان جعلت الاستعارة  
 في الآية تشبيلية تشبها للهية المنتزعة عن المتعق والهبة  
 وتمتكم به بالهبة المنتزعة عن الركاب والمركوب  
 واعلم انه عليه مكتفيا في طرف المشبه به بذكر كلمة  
 على الترتيل لو لم هو العدة في تلك الهبة ملاحظة حقيقة  
 اجزاء في ضمن الفاظ منوية لجاز ايضا لكن بشرط ابقاء  
 معنى الاستعارة على حقيقة ذلك ان تجعل الكلام  
 من قبيل الاستعارة بالكناية تشبها للهبة بالمركوب  
 آتيا بحكمة على ما نتج التخييل ثم ان المؤلف ازال اعتبار  
 ما لم يذكر من تشبيه الهبة ونظائره بالمركوب بشأن  
 من كلامهم فالاول بمنزلة قولك ركب مطية الجمل  
 فهو استعارة بالكناية والثاني كذلك مع الترشيع  
 والغور بالفتح الغواية والغارب بانزال السنام العنق

والأشارة

والأشارة بذلك الى التمكن من الهدم والاستقرار عينيه  
 واراد بالادامة والمواظبة المذكورتين استحسانا للقوة  
 النظرية والعينية **قوله** وكثير من المتعظيم وقيل يحتمل  
 ان يكون للافراد اميرتهم مع ايمانهم بما انزل اليك  
 وما انزل من قبلك على هدم واحد من ركب لانه لا يهدم  
 الا بهدم ما انزل اليك لانه نسخ ما قبلك بكتابك ولا يحجب  
 بعده ولا يبادر قدره اير لا يصل احد الى قدره **قوله**  
 لقول الهندي يربني خالدين زهير ولا زائدة في اول القسم  
 من قبيل فلا اقم وجوابه لقد وقعت والخطاب للظفر  
 على سبيل الانفات وسبيل لم المتعظيم استعظم لم  
 خالده حتى استعظم الظفر الواقعة عليه حيث اقم  
 بايها والمرة من ركب بالمكان اقام به ويجوز ان يكون  
 اقام الشاعرا بغير نفسه فيكون مرفوعا بالابتداء ولقد  
 وقعت خبره باقائه ضمير الخطاب مقام ضمير الغيبة وبنايل



مقول في حقنا والتاويل بقول في حقنا في امثال هذا  
وان لم يكن مالوفا الا انه غير بعيد عن قواعدهم وخلقوا  
الاسمية الواقعة جوا للقسمة على اللام وان للضرورة  
وربما جعل رفع الظير بها عليه فعل محذوف بفسره لعله  
وقعت **قوله** واكد تعظيمه لعله دفع لما قد يتوهم  
من ان الهدى لا يكون الا من الله نعم فائدة الوصف  
**قوله** وقد اعمت آه المشهورين القراء لا تغتنم مع  
اللام والراء وقد وردت عنهم في بعض الروايات الغنة  
معها ولا نزاع في جوازها بحسب العربية **قوله** يقض  
كل واحدة من الاثرين الاثره بنفع الاثره والتاويل  
مفتوحة او مضمومة التقدم والاستعداد والاشارة  
اثره الهدى واثره الصلاح ووجه التبيين ان في ذلك  
ترتيب الحكم على الوصف المشعر بالعلية فمكرر بالعلية  
بتعدد المعلول ولولم يكرر لربما فهم ان مقتضى الوصف

هو الاستعداد

١٤٧  
هو الاستعداد بمجموع الوصفين لا بكل واحد منهما وان  
امتناعهم انما هو لجموعها ايضا لا بكل منها وايضا ففى  
تكرير اشارة الله سبحانه اليهم تنويه لغيرهم واعلا  
لثانهم مع ما فيه التخصيص على ان ضميمهم ضمير  
وهي وجه آخر ويوان يجعل اولك الثانية اشارة  
الى المتقين الموصوفين بكونهم على جبر من ربهم ويجعل  
فلاحهم مرتبة على تلك الهداية المترتبة على الاوصاف  
التي بقية فلا تكرر الا بحسب الظاهر فقط **قوله** لا خلاف  
مفهوم المجتبية اعترض عليه بان اثبات العقلية كما ان لازم  
لمفهوم التشبيه بالانعام كذلك الصلاح في العقبي  
لازم لاثبات الهداية في الدنيا فالحكم بالغيرية في الدنيا  
والعينية في الاول تحكم كيف ويباير مفهومهم كمال انعام  
وهم الغافلون كالمشمس في البقية التي انعم بها متخذ  
في الغرض وهو اثبات العقلية واتحاد الغرض من كل



لا يوجب اتحاد مفهوميهما واقول انه قد يكون المفهوم في الكلام  
بحسب العرف لا يكون مفهومه بحسب الوضع اللغوي  
كما في قولنا ليس في البلد احسن من زيد فان مفهومه  
العرفي زيادة حسنة على ساير من في البلد وانه لا يثبت  
فيه احد منهم ومفهومه بحسب الوضع اللغوي ان يكون  
احد في البلد اكثر حسنا منه لان في المتأوي ومثل  
هذا استابع في كلامهم وسما في التبيهات قال  
السيد السند في حواشي المطول نقلنا عن العلامة محال  
الدين ميثم البحر الى قدس الله سره انك اذا قلت  
وجهه كالتبر لم ترد به ما هو مفهومه وضعا بل اردت  
انه في غاية الحسن ونهاية اللطافة اذا تقر ذلك فاعلم  
انه لا ريب في ان المفهومين هما نفس في متغيران لغة  
وعرفا ووجودا وكل من هذين المفهومين مقصود بركا  
ومطلوب لاثبات بذاته بخلاف جملة اولئك الكلام

واولئك هم الغافلون فانها وان اختلف مفهومها  
بحسب الوضع اللغوي الا ان المفهوم منها بحسب  
العرف ثمر واحد هو اثبات الغفلة لهم وهو المقصود  
من كل منهما كما ان مفهوم جملة هذه كالورد وحده  
في غاية اللطافة ثمر واحد عرفا وهذا هو مراد المؤلف  
الفاضل من جملة باتحاد المفهومين بحسب تلك الالية فانه  
المفهوم بحسب العرف من تشبيههم بالانعام ليس  
الا التبجيل عليهم بالغفلة وهو عرف اولئك هم الغافلون  
فانقضى المرام واستقام الكلام واقول ايضا ان مفهوم  
اولئك هم المفلحون بمعونة المقام هو حصر الصلاح  
في المتقربين ونفيهم عن غير المتقين كما ينبغي ومفهوم اولئك  
على مد من رتبهم اثبات الهداية لهم فان احدهما  
واتا اولئك هم الغافلون فالمراد منه اثبات الغفلة  
لهم لاحصاء بافهم اذ ليس المراد انهم الغافلون لا غيرهم



لانه لا عرض متعلق بنفي العقلة عن غيرهم فهو بعينه ما  
 يفهم عن فاعله او لكك كالانعام **قوله** تفصل او ذكر  
 له ثلث فوايد الالة على ان ما بعده خبر لما قبله لاضفة  
 لانه اما يتوسط بين المبتدأ والخبر لكن كيد النسبة بزيادة  
 الربط وقصر المسند على المسند اليه ولا ينبغي ان ينبت  
 الاخير بخلاف ما صرح به المحققون من علماء المعاني انه  
 انما يفيد القصر اذا لم يكن الخبر معروفا بل بالجنس والافاق  
 من تعريف المسند وهو لجر والتاكيد ولا يبعد ان يكون  
 قد جعل اللام في المفكوس عنده تارة جنسية او ان مختاره  
 خلافا للمشهور وان غرضه بيان فوايد ضم الفصل في التلمذ  
 وان لم تحصل باجمعهما في الآية **قوله** او مبتدأ مقابل  
 لقوله فصل اذ على تقدير كونه فضلا لا محل له وكان لم يفت  
 يجعل بعضهم ضمير الفصل مبتدأ **قوله** نحو خلق اميرتق  
 وفلذ بالذال المعجمة اي قطع وفلي اي فرق شعره لطلب

القول

القول او من فاعله بتسيف اذ خبرية **قوله** وتعرف  
 المفكوس آية اميرتق للعبس الخارجي والجنس وعلى الثاني قد  
 يراد حصر الجنس في المسند اليه كما بين زيد هو الشجاع اية  
 لا يعقد بشجاعة غيره كانه لبيت شجاعة وقد يراد ان  
 الية عن جنس الخبر ومقتضيه لانه مفهوم معاير للمبتدأ  
 مقصود عليه وهذا محذور صاحب الكف **قوله**  
 بنيل ما لا يناله احد الظاهر انه اراد به الفلاح الكامل في العقب  
 لانه الهداية الكاملة في الدنيا اذ الكلام في دلالة الملك  
 هم المفكوس على اختصاص المتقير بالفلاح كما يظهر من قوله  
 وقد ثبتت بانه لا اختصاص المذكور فاعلى ومن وجوه  
 شتى متعلق منه وقد يجعل متعلقا بالاختصاص وانما كان  
 بناء الكلام على اسم الاشارة منها على الاختصاص  
 لانه يفيد ترتيب الحكم على الوصف المفيد للعلية والمعلوم  
 معدوم عند عدم العلة ولا طلب رتبة ربه متعلق منه

لنحو



قبل ومنه وجوه التبيين تنكره عند التعظيم واضافة الى  
الرب واضافة الرب اليهم والمباينة والاستقرار  
في الهدى وتمكنهم منه حر كانه مظنة لهم وقد ثبت  
به الضمير يعود الى اختصاص المتقين بغيره لا لاياله احد  
سواهم اعز الفلاح في العقب على ما عرفت والوعيد به  
هم مثبتوا الوعيد لاصحاب الكباير القائلون بخلودهم  
في النار انما توا بغير توبة وهم اكثر المعثرة وكل الخوار  
وحاصل جوابه ان المختص بالمتقين انما هو الفلاح الكامل  
وهو لا ياتي في حصوله في الجملة لغيرهم وقد يجاب ايضاً بان  
المراد بالمتقين المجتنبين للشرك او يجعل المشار اليه  
باولئك الموصول الثاني وهما كما تترى **قوله** لتبينها  
في الغرض اه فبينهما كمال الانقطاع لاستغناء الجامع وكون  
الاولى مسوقة لما ذكره اذا جعلت الذين يؤمنون جواباً  
على المتقين ظاهراً واذ كان منقطعاً عما قبله فلكونه جواباً

منه

عن السؤال كما عرفت هكذا مندرجاً في حكم المتقية واما عدم  
عطفها على جهة والذين يؤمنون بما انزل اليك على  
يكون الموصول فيها مبتدأ واولئك على مدح خبره **قوله**  
فلم تجزئهم هذا الوجه بهذا وقد تراى ان الثانية ايضاً  
مسوقة لما سبقت له الاولى من شرح حال الكتاب طاعتها  
تدل على عدم كونه ممدح للذين كفروا فهنا عطف عليها  
كما قال عز من قائل وتترلى من القرآن ما هو مشافه ورحمة  
للمؤمنين ولا يزيد الظالمين الا خساراً ويدفع بان المقام  
آب من ذلك فان الشورى فمقتضى سبقت اوصاف  
القرآن العزيز لعظمة الشان ورفعته المكان فالمناصب  
لذلك المنان في ذلك المقام هو بيان الاستغناء به  
والابتداء بنواره لا ذكر اضداد ذلك واما الآية المذكورة  
فما فيها غير هذا المنان ثم هو هنا مضاف الى الكلام  
في تقرير هذا الفصل مما تراءى له وصف الكتاب بوضوح



الثان وسطوع البرهان فربما سبق الى بعض خواطره كما  
 ينبغي ان لا يبقى احد من الناس غير مهتد فبالهولاء  
 الكفرة لم تشكهم بهديته ولم تحط بهم رعايته فاجيب  
 عن هذا السؤال بان قبول الحق شرط في تأثير المؤثر  
 وبهولاء الحمد ولو سلمنا اعراضنا عن النظر الصحيح فمضوا  
 عن الحق الصريح ونصا بمواعظ الآيات والنذر صار وجود  
 ذلك وعدمه سواء ولد بهم حركات قلوبهم واسماعهم  
 مستوفى منها بالحقم وكان ابصارهم مغشاة بما يكون فيها  
 وبني الابصار فلو وقع هذه الجملة جوابا عن ذلك السؤال  
 استوفت استنباطا ولم يعطف على ما قبلها **قوله**  
 وان من الحروف المشبهة بالفعل الى قوله وتعريف المؤثر  
 ليت شعرا ما اليه المؤلف على ايراد امثال هذه  
 المباحث المشروحة في اكثر كتب النحو والمعاني على نحو لانه  
 عليه فمثل هذه التفسير المراسع فيه طريقة الالجاز والاختصار

مع ان صاحب الكشاف الذم ذاب به ما اصاب الاطباء  
 ودينه النار مشهابا للشهاب في هذه الابواب  
 قد طوى عن ايرادها كشحا وضرب عنه ذكرها صفحا ولعل  
 المؤلف اقفى في ايرادها اثر الامام الرازي في التفسير الكبير  
 فصار كالحا طيب ليل وجانب رجل **قوله** اعملت  
 عملة الفرع اذا الاصل في الفعل تقديم المرفوع على المنصوب  
 والعكس فرع عليه وقد ريف الرضوي في هذا الوجه بانه  
 مثله كقوله لا والمثبتين ليس وقال الوجه ان يقر  
 ان اقوم الفعل للفعل نصب المفعول المتقدم على الفاعل  
 لانه عمل مع غير الترتيب الذي يقتضيه الفعل والعمل على خلاف  
 المتقصر غاية في العمل فاعطى بهذا العمل لهذه الحروف  
 تبيينها على حال مشابهتها للفعل **قوله** كان مرفوعا بالخبر  
 ايراد المتقصر لرفع الخبرية كما سيصرح به لان العاقل فيه  
 الخبرية كما قد يظن اذ لم يقل به احد من النحاة والتسمية في

بالتفسير الكبير طيب ليل وجانب رجل  
 ص



يعود الى الجزية وفي يرضه للاستصحاب وفي تحلفه للرفع  
وفي عنها الجزية وفي زال للبحر **قوله** وتذكر في معرض الشك  
كانه من قبل التعميم بعد التخصيص اذ الجواب عما ذكر في معرض  
الشك قال التام شك ويحتمل ان يكون مراده الجواب  
الذي يظن التام خلافه كما قال الشيخ في دلائل الاعجاز  
من شرط الجواب المصداق ان يكون له لسان فظ على خلاف  
ما يجيبه وكان على المؤلف ان يردف الشك بالانكار  
وما كيد مؤخر على نيبا وعليه التام يحتمل ان يكون مراده  
اظهر واما الاقتصار على التاكيد بهما مع شدة الانكار  
فلعله لتتبرير فرعون من زلات الشك في رسالته او لظن  
عدمها تبينها على ان انكاره بما لا ينبغي ان يصد عنه عاقل  
او لتتمثل الاكاذب الشديدة مترلة الضعيف لذلك اوليا  
مع المنكر في الامارات والشواهد التي لا يوجب المنكر الى  
زيادة التاكيد بهذا والعجب من المؤلف الفاضل وصاحب

١٢٤  
الكتاب وكيف سكتا عن التعرض لوجه تصدير الآية  
نحلي فيها بان ولعل وجهه ان النص لما كان مكتوبا على  
وانذارهم من حيث نفسه المقدسة في هدايتهم وارشادهم  
وذلك يؤذن باعتقاده انهم سيقبلون عنه وهم عليه  
ويرجعون الى ما يدعونهم اليه وكان الحكم الملقى اليه بطلان  
ذلك فخطب عليه التام خطاب المنكر له والظان خلافه  
ولكن ان تجعل التاكيد لكمال الرواج والقبول عند  
المخاطب لا لرد انكار محقق او مقدر كما سلف نظيره  
وان جعلت الآية جوابا عن السؤال عنه وجهه عدم هدايته  
الكتاب لهم كما قرأه في قبل هذا فوجه التاكيد كناية  
على علم **قوله** وتعريف الموصول بالعهدة فان تعريف  
الذير وتصاريفه ينقسم الى تعريف ذي اللام الى العهدة  
والجنس وغيرهما والمراد هنا العهد الخارج وقرينة ان  
يهولاهم اعلام الكفرة المشتهرون به فهم كالحاضرين



في الازمنة فيصرف اللفظ المطلق اليهم وانما قدم هذا  
الوجه لان المروي عن ابن عباس والربيع بن انس  
ان الامة تزلت في انفس باعيانهم اقول هذا محال لما قيل  
من ان الحسن ان يراوا العهد التوعى اعني النوع  
المصممين على الكفر لاجتماعه باعيانهم لكونهم اوفى  
بمقابلة المتقين اذ لم يرد بالمتقين اعلام اهل الاسلام  
وقوله وللجنس يمكن ان يراد به الاستغراق فان اداة  
الاستغراق جنسية لكل الجنس مراد في ضمنه جميع الافراد  
وان يراد به الحقيقة والطبيعة وكيف كان فالتخصيص  
بمسند استواء الانذار وعدمه الى الموصول حاصل  
كما ذكره **قوله** وفي الشرع آية هذا هو التعريف المشهور  
للكفر وعرفه بعض المتأخرين بنفي ما علم بثبوت من الدين  
ضرورة او اثبات ما علم نفيه كذلك لكن اثبت ركعة واحدة  
للظهر مثلا وانت خبير بما يمكن استفادة هذا المعنى

المشهور لان من اثبت النجاسة فقد كفر كونها اربعا ولما  
ورد على عكسه الكفر بما هو آخر سوى الاكثار المذكور فليس  
الغيار بكسر الغير المعجم وبعد ما دام مشنة تخانية وهو  
شعار اهل النعمة ليمتازوا بعرض اهل الاسلام ومشة  
الزناز وهو شعار النصارى وكذلك القاء المصحف  
في القاذورات والاستحفاف بالكعبة وامثال ذلك  
وان كان فاعلم مظهر للتصديق بما جاء به النبي صلى الله  
عليه وآله اجاب بان امثال هذه الامور ليست في  
انفسها كفر ابل هي آية على عدم التصديق الذي هو الكفر  
لانا نعلم ان المصدق لا يجترع على امثاله هذا ولا ينبغي  
احتمال عكسه ككفر اناك وكفر الحالى عنه لانه فان التور  
معا فالصواب ان يكون هو عدم التصديق بما علم آية او علم  
الايمان من هو في مشنة **قوله** واحتجت المعقولة  
قالوا لو كان كلامه قديما لزم الكذب في نحو اناسنا



وقال موسى وعصى فرعون وامثال ذلك لعدم سبوح  
وقوع النسبة ومحصل الجواب ان كلامه تع غير متصف  
في المازل بالمضرة واخويه لعدم الزمان وانما يتصف بذلك  
فيما لا يزال بحسب العلاقات وحدوث لازمته والاولا  
فما به الزم حدوثه والتعلق لا المتعلق كما في علمه سبحانه  
والضمير في حدوثه للقرآن او للفظ المضرة لان حدوث  
البعض يقضي الى القول بحدوث الكل اذ لا قابل للعزل  
وضمير استعداده للمضرة والمراد بالخبر عنه المحرث عنه  
وهو الكلف رقيق في الترسول وموسى وفرعون فيما مر  
ويمكن ان يراد به النسبة الحكيمية وضمير بانه للاستعداد  
وحدوثه والتعلق بهذا والمعتلة قالوا في دفع هذا الجواب  
انكم قد قررتم ان الكلام المنقسم لدول الكلام اللفظي والعقل  
ان يكون مدلول المضرة لا ماضيا ومدلول المستقبل لا  
مستقبلا والاعجاب ان يكون عصر فرعون دالا على عصر

سعود

سيعول السفيه مثلاً ومنه الذي تقدم على ارتكابه **قوله**  
خبر ان اي مجموع هذا الكلام خبر ما في الحقيقة والكلام  
لا يتم الا به لكنه لما لم يقبل علامة الاعراب اعطوه الخبر  
الذي يقبله واليه الاشارة بقوله رفع بانه خبر ان حيث  
صرح بالرفع بها لا يهاك ومثل هذا في كلام الخاتمة  
غير عزيز كما قالوا ان الخبر في زيد قائم هو الصفة مع  
الضمير لكنه لما لم يقبل علامة الاعراب اعطوه للصفة  
ومنه هذا القبيل قولهم في سحابة العالم ان اعراب  
الموصول ظهر في الصلة فاني كلام بعض المتأخرين  
من الاعراض عليه بالتسا في بيز كلاميه لا ينبغي ان يصح  
اليه **قوله** نفت بلير اجبر على الموصوف به كما  
يجبر المصادر على الموصوف بها نحو زيد عدل وجاء  
رجل عدل سواء كانت اوصافاً تحتية كالآية الترتيب  
مثلها اولم يكن كآية الترخي فيها **قوله** والفعل



انما يمتنع الاخبار عنه آه جواب ثمانية اقسام من لزوم كون  
 الفعل مستندا اليه فقله اراد بالخبر عنه الاسناد  
 الكثرة اذا السوال يمتنع على الوجهين لا على الاخير فقط كما  
 هو الظاهر كلامه وتسمية الفعل مع فاعله فعلا شاع  
 في كلامهم والافا لخبر عنه بها هو الخبر لا مجرد الفعل كما  
 قال السيد السند فانه محل نظر وفي مقابلة ارادة  
 اللفظ بارادة تمام ما وضع له اشعار بان اللفظ  
 لم يوضع لنفسه بل يخبر بجرد التلطف به وقوله على  
 الانواع متعلق بارادة مطلق الحديث ولعله اراد  
 بالاطلاق عدم التقييد بالزمان لا بعدم التقييد  
 بالانساب الى الفاعل لظهور ان المراد يوم ينفع  
 الصادق يوم نفع الصادق لا يوم مطلق النفع وشمع  
 المعبر سماك لا مطلق السماع ولا ينبغي ان يمتنع  
 على ان يقرأ التمتع بالرفع لا بالنصب بتقدير ان كما هو

المشهور

المشهور **قول** واما عدلها آه ذكر للعدول فائتبر  
 معنوية ولفظية فالمعنوية التجرد ووجهه دخول الزمان  
 الذي يجرد شيئا في مفهوم الفعل وهو يوزن  
 باعتبار التجرد في الحديث واختم لفظ الايهام للكون  
 التجرد انما يستفاد من الفعل المستعمل في معناه الحقيقة  
 دون المستعمل في الضمنية المقصورة كما نحن فيه ولا ينبغي  
 ان المستقبل اول على التجرد من الماضي ولعلهم انما  
 التزموا الماضي بعد همة التسوية وام لانه ادخل في تقرير  
 الاستواء بين الامرين كانهما قد وقعا وتحققا وعلم  
 استواءهما بالمشاهدة واما اللفظية فحس دخول  
 الزمان وام على الماضي لما ذكره واحسن انه احمر بهما واليقين  
 من الاسم وبها يفيد ان تقرير معنى الاستواء وما كيد  
 لغيره بهما عن معنى الاستفهام الذي هو خبره معهما  
 انهما معهما الاستفهام والاستواء معا فصارا



ح لجره الاستواء فقد تم الحكم بالاستواء بمعنى واحد  
كما قيل سواء الاذار وعده سواء بفتح الجيم التوفيق  
لهند سواء الطريق **قوله** اللهم اغفر لنا ايها العصاة  
بكسر العين في العشرة الى اربعين وقطال القصد ليس طلب  
اقبالهم بل مجرة تخصيص ضميرنا بطلب الغفران **قوله**  
وانما اقصر عليه دون البشارة اي لم يقتصر على البشارة  
اولم يذكر مع الاذار وذكر معه يكون على وجهه  
ان يجعل عديته نحو سواء عليهم ان نذرتهم ام بشرتهم  
وان يذكر معه ثم يذكر عديتها نحو سواء عليهم ان نذرتهم  
وبشرتهم ام لم تنذرهم ولم تبشرهم وان يذكر مع عديتها  
خليصة نحو سواء عليهم ان نذرتهم ام لم تنذرهم وبشرتهم  
ام لم تبشرهم طاحتمالات اربعة والوجه الذي ذكره مطبق  
على الاول والرابع دون الثاني والثالث اذ لا يلزم من  
عدم تأثير الاذار وحده اولوية عدم تأثير المجموع ولا يلزم

147  
جره من هذه العلة في الرابع ايضا لان فيه تسويتين كل منهما  
بين امرين واذا استوى وجود الاقصور وعده في عدم  
التأثير فالضعف كذلك بطريق اولي فإياك وقلة  
التأثير **قوله** وقرئ آه هذه سبع قرآت والثالثة  
منها ليست في السبع والباقى منها وثلاث الثالثة لما  
كانت من قبل الاداء لم يفسد الطعن فيها طعنا فيما هو  
في السبع المتواتر على انه قد اعتذر عن الاول بان قلب  
المحركة الفاء واقع في شعر حيان والفرزدق بل منقول  
عن القرآن في منته وعنه الثاني بان فسدها فيها الشبع  
الالف اشباها زائدا يقوم مقام الحركة كما في مجاز  
بمكان البناء وصلا **قوله** وبجذف الاستفهامية  
وابقاء ما قبلها على التكون وبجذفها والفاء حركتها على  
ان كن قبلها عبارة الكفاف هكذا وبجذف حرف  
الاستفهام وبجذفه والفاء حركتها على ان كن قبله كما



قرينة افلح وفي شروحه الظان ضمير حركة الحرف اتفهام  
 حر كونه القراءة عليهم انذرتهم بفتح الميم وابتدأ انذرتهم  
 بفتح الهمزة لكن لما لم يوجد هذه القراءة وخالف  
 العكس واوجب الثقل ولم يكن مثله قد افلح بفتح  
 الدال وسكون الفاء ذهب الجمهور الى ان ضمير حركة  
 للحرف الاخير اعاد الهمزة الثانية لسكون القراءة عليهم  
 انذرتهم بفتح الميم وسكون النون من غير همزة صلا  
 لكن هذه القراءة ايضا لا توجد ولا العبارة تدل عليها  
 انتهى ولا يخفى ان كلام المؤلف صريح في الاول فالكلام  
 عليه اقوى وقد ثبت عنه بان شراح الكشاف لم يتفقوا  
 على ما اوردناه الا ما لم يثبت منه في شرح الشاطبي فظاهر ان  
 هذا ان في الهمزة بعد ميم الجمع لحركة ما يربح احد  
 وهو الحسن نقل حركة الهمزة اليها مطلقا فيتم تارة و  
 بفتح تارة وكسرة تارة نحو ومنهم اميون عليهم استغفرت

ذلكم اصبر

ذلك اخر الثاني منها تضم مطلقا وان كانت الهمزة  
 مفتوحة او مكسورة الثالث نقلها في الضم والكسرة  
 دول الفتح وان كانت الهمزة قبلها همزة وبها متفقا  
 او مختلفا سهل الثانية وفي نحو انذرتهم تنقل الاول  
 وتسهيل الثانية انتهى كلامه **قوله** لاجمالا قبلها فيما  
 فيه الاستواء اللام اما تعليلية او صلة للتفسير  
 وقصر بعضهم على الاول وفيه ما فيه وفيما متعلق  
 باجمال ولا يخفى ان هذا بالنظر الى نفس مفهوم اللفظ  
 مع قطع النظر عنه كونه في مقام الاخبار عنه الكفار فانه  
 اذا لوحظ ذلك لا يبقى اجمال فليس للتفسير مجال  
 فقوله او حال مؤكدة ناظر الى هذا وصاحب الحال  
 ضمير عليهم او ما بعده واما قوله او بدل عنه فناظر الى  
 الاول ان جعل بدل شتمال والى الثاني ان جعل بدل  
 الكل **قوله** والجملتين هما آه لم يقل وما قبلها بل صرح



بلفظ الجمله اشارة الى ان كونه لا يؤمنون خبر ان على  
 تقدير كونه التايين عليه جملة واما كونه مفرد فهو متعين  
 لكونه خبرا فيحصل جعل لا يؤمنون ح خبرا ثانيا ووجه كونه  
 الاعراض بما هو علة الحكم ظ فان حاصله الاخبار عنهم  
 بان قسوة قلوبهم بلغت الى حد خالت بينهم وبين  
 الانتفاع بالايات والنذر فهو علة لعدم ايمانهم وقد  
 اخرج عن هذا الاعراض ان جملة الاستواء اظهر  
 من لا يؤمنون في افادة ما سبق له الكلام ولكن جعل  
 الاقوام مستغنى عنه والاضعف العدة ولعل هذا  
 هو الوجه في تأخير المؤلف هذا الوجه **قوله** والآية  
 مما احتج به من جزئ تكليف ما لا يطاق نسب الامام  
 في النعية الكبيرة الاحتجاج بمثال هذه الايات  
 الى اهل السنة وهو يعطى انهم قالوا بوقوع التكليف  
 بما لا يطاق بالفعل لا بمجرد الجواز عقلا فقط كما هو المشهور

عنهم وكلامه في المحصول وغيره يدل على ذلك ايضا **قوله**  
 فلما امنوا انقلب خبره كذا بقدر كذا مثل هذا في العلم  
 فيقال قد علم سبحانه انهم لا يؤمنون فلما امنوا انقلب  
 علمه نعم جملا وقد تقرر بوجه آخر هو ان علمه سبحانه  
 بعدم ايمانهم مطابق للمعلوم البتة والمطابقة انما  
 تحصل اذا كان الواقع عدم الايمان وايمانهم يقتصر  
 وجوده فتكليفهم بتكليف بالجمع بين وجوده وحقه  
 معا وقس عليه اجباره نعم بعدم ايمانهم وبهذا الدلائل  
 وامثالها مما احتج به الجبرية على مذهبهم قالوا قد علم  
 علمه تعالى بان زيدا يفعل كذا في وقت كذا او يترك  
 كذا في وقت كذا فتختلف عنه الفعل والترك حج والاثار  
 لا انقلب علمه تعالى جملا والجواب عن الكل واحد  
 ما سيجي ان شاء الله تعالى **قوله** وشمل عطف على ثلث  
 وبهذا استدلال بوجه آخر على وقوع التكليف بالعلم



وتقريره ان هؤلاء مكلفون بالانكاح بما جاء به النص  
ومن جملة ما جاء به انهم لا يؤمنون بما جاء به فهم مكلفون  
بالجمع بين اليمينين بما جاء به وان قصدوا ما بينهم  
لا قصد قول بما جاء به **قوله** وان جاز عقلا اه الحاشي  
فيه المعتبر له قالوا لا يجوز التكليف بالمتنع مطلقا  
سواء كان امتناعه بالذات او بالعرض لحكم بغيره العقل  
بقبحه فان من كلف عبده بالجمع بين الحرمة والتكليف  
في ان واحد وبالطريقين في الهواء فلا ريب انه عند  
العقلاء من أسفه السفها حتى انه لا يرضى احد بنسبه  
مثل ذلك الى بعض احد قائم ومعارف بل يستنكره  
ويستنكره ويرصد بيقينه منتهى ويتلى غضبا على من شبه  
اليه فكيف ينسب الى رب العالمين ما يستنكره  
عن بعض الخلق في تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ولا ريب  
ان النسخ ههنا لم يكن الترتيب نقصا وهو على عند

الفرع

الفرع **قوله** لا يستدعي غرضا المخالف في هذا  
المعتبر ايضا محتمل بان الفعل الحاشي عن الغرض عيش  
وهو نقص فلا يجوز عليه سحابة واعتراض الاشعة  
بان العيب هو الحاشي عن القاعدة والمصلحة لا الحاشي  
عن الغرض واضاله لعدم شمله على حكم ومصالح الحكم  
وقال المعتبر له ان العيب هو لا يكونه فاعليه فاصدا  
به غاية وفائدة وان ترتب عليه بحسب الاتفاق  
فائدة كمن يتردد في طرق البلد من الصباح الى المساء  
من غير مقصد وغاية ولا ملاحظة وفائدة فانه  
بعد غايته وان ترتب على ذلك بعض المصلحة كضم  
الطعام ورياضة البدن ورؤية الاصداء وفي انشاء  
الطريق وغير ذلك من الفوائد وترتب الفوائد على  
الفعل من غير ان يكون مقصودا به فلو لم يخل  
عند صدوره عنه لا يخرج عن العيشة وقالوا ايضا



ان القول بان خلق القوة الباصرة والتامعة فيها مثلاً  
ليس لاجل ادراكها المبصرات والمسموعات وخلق  
الرجلين ليس لغاية المشي وارسال الرسل وانزال الكتب  
واظهار المعجزات على يد الانبياء سلام الله عليهم ليس  
لغرض اهتداء العباد ونقلهم من ظلمات الكفر الى نور  
الايمان وان الامور والنواهي الشرعية لقوله تعالى  
اقموا الصلوة واتوا الزكوة ولا تقربوا الزنا ولا تقتلوا  
النفوس التي حرم الله ليس لغرض من شر منها بيان  
المكلفين بشئ من الامور ولا اجتنابهم عن شر  
من المنهيات بل لبيان ترتيب تلك الامور على تلك  
الافعال من غير ان يكون مقتضود منها كما يترتب  
الاستطالة لشجرة على غرسها مع انه لم يكن مقتضواً  
للفارس الفرس وانما مقتضوده الثمرة كلام لا يقبله  
العقل السليم ولا يرضيه المستقيم فاعلم ولا تتبع

الهموم فتشكك عن السبيل وفي شرح المقاصد المحقق  
ان بعض الافعال سيما الاحكام الشرعية معتلة بالحكم  
والمصالح كما يجاب الجود والكفارات وتحريم المسكر  
وما اشبه ذلك واعترض عليه بعض الاعلام بانه كلام  
غير معقول عليه لانه ان اراد بالتعليل جعل تلك الحكم  
والمصالح عللاً فانتهى فلا شرع في افعالها واحكامها معللاً  
بهذه المعنى وان اراد ترتيبها على الافعال والاحكام  
فكل افعالها واحكامها نعم كذلك اقول من المعنوم  
ان اول شئ الرقيب هو مراد المحقق التقى زاني وغرضه  
انه لا يرتاب ذو مسكة في ان ايجاب الشروع حد الزنا  
والسرقه مثلاً لغرض الزجر عن ارتكابها واجتنابها  
الكفارة لغرض المنع من الاقدام على الافطار في شهر  
رمضان وتحريم المسكرات لغرض حفظ العقل و  
امثال ذلك وحاصله ان العقل السليم يحكم بما يوجب



بعض الأمور عللاً غائية للحكام الشرعية ومقصودة  
منها لا أنها مترتبة عليها غير أن يكون شرطها  
اصلاً ولا مقصودة منها ركن وهو كلام متين  
لا يخدشه هذا التردد الخالي عن التسديد **فبصر**  
والاجابة بوقوع الشراء جواب عن أول وجه الاحتجاج  
بوجه فيه نوع ايهام الى الجواب عن الثاني ايضاً وتوضيحه  
انه اذا حصل لما علم قطع بخبر صادق ان زيد الاختار  
الفعل الضلالي مثلاً يفعل خلافاً باختياره فان  
هذا لا يوجب قدرته على فعله كما اذا كان له طريقاً  
عالٍ وسافل وله قدرة على قطع كل منهما وقد علم  
هو علماً قطعياً انه سيختار سلوك الطريق السافل  
بارادته وترك سلوك الطريق العالي باختياره فلا  
يسبب ان هذا لا يقتض عدم قدرته على سلوك الطريق  
العالي بل بجدة نفسه في تلك الحال انه قادر على سلوكه

بغير مرتبة ولما كان حال هؤلاء في الاستقبال البقاء  
عنه الكفر مع تمكنهم منه تركه والاصرار على عدم الايمان  
مع قدرتهم على الايمان به علم الله سبحانه منهم ذلك  
واخبر الرسول ص بحالهم على ما هو عليه في الواقع و  
اخباره سبحانه للرسول صلى الله عليه وآله بذلك كما  
لا يستلزم عدم قدرتهم على الايمان بالاستلزام بحالهم  
بالايمان بانهم لا يؤمنون لجواز عدم اطلاعهم  
على ذلك على انه انما يلزم ذلك لو كان المراد بالاية انكر  
بايمانهم اما لو اراد بعض غير معيّر فلا وكيف في عدم  
لزوم ذلك كون الآية محتملة للامرين فتدبر **ول**  
وفاضة الاذكار الخ مبني على ان المراد بالموصول استخار  
بايمانهم وانه قد وقع انذارهم بعد ذلك ايضاً وينج  
بالقول والجيم اي لا ينفع قيل ومنه جملة القوايد حيازة  
المؤمنين من يد فضل الانقياد لان الانقياد مع



كثيري ادخل في الاخلاص ومخالفة النفس وظهور كمال  
 حمله تعالى في امهالهم وظهور كرمه في رزقهم واهول  
 ليس الكلام في فوائد الاخبار بعد ايمانهم ليضاف  
 بهذه الفوائد الى كلام المؤلف بل في فوائد انذارهم  
 مع العلم بعدم ايمانهم فانظر يا ذاقول **وله**  
 ولذلك فالسواء عليهم فيه انه ان اريدا لا يستواء  
 عليهم في جميع الامور فليس كذلك لان عدم الانذار  
 انفع لهم وان اريدا لا يستواء في عدم ايمانهم فلا يصح  
 انه يستوي على الرسول انذارهم وعدمه في عدم  
 ايمانهم ولا معنى له حتى يكون اختيار عليهم على عليه لما  
 ذكره **وله** فهو من المعجزات اي على تقدير ثبوت ان  
 انذارا اشخاص بايمانهم فلا يراد اعتراض بعد الحشدين  
 بان المحتمل لا يكون معجزا **وله** تعليل للحكم السابق و  
 هو الحكم بعدم ايمانهم ولتسوية بين الانذار وعدمه

وسان

وبيان لما يقتضيه الحكم المذكور فانه يقتضيان كونهما اختياريا  
 على قلوبهم وسمعهم ولك ان تجعل العطف تفسيرا  
 وكيف كان فخره توجيه فصل بهذه الآية عما قبلها  
 بكونها مستأنفة استيناها بيانيا **وله** الختم الكفر  
 ظاهر انها مترادفات وكلام الكثر في نظر المتأخرين  
 متقاربان في المعنى كما هما مشاركان في العينة والكلام  
 والاستيناف في الشيء بغير الحاتم عليه اما تحزرا  
 منه دخول شيء فيه وتحتفظ من خروجه عنه كما في البيت  
 الفارغ والكيس المملوء والاول هو المراد هنا واما المحل  
 على الثاني فنظر الى ان قلوبهم مملوءة من الكفر والعنف  
 واسماهم مشحونة بما يتذكرونه فيما بينهم من بواعث  
 العقول والف فحل متعطف لا يليق الاصفاء اليه  
 والبلوغ اخره اما مرفوع بالعطف على الاستيناف  
 وضمية اخره يعود اليه لا الى الشر لا حياجه الى الخلف  
 وهو ان يرد الى الجوارح المحسوسة

وهو ان يرد الى الجوارح المحسوسة  
 وهو ان يرد الى الجوارح المحسوسة  
 وهو ان يرد الى الجوارح المحسوسة

وهو ان يرد الى الجوارح المحسوسة  
 وهو ان يرد الى الجوارح المحسوسة  
 وهو ان يرد الى الجوارح المحسوسة



واما مجرور بالعطف على الضرب والختم لبعض بلوغ  
 الآخر مشهور كما يلقى ختم القرآن ومنه تمييزاً  
 عليه والتمه خاتم البين ولا يخفى ان اخر كلامه لا يلزم  
 الردف **قوله** ولا ختم ولا غشية على الحقيقة في شئ  
 الكث فان الغرض منه الرد على من زعم انه حقيقة و  
 ظني انه لا راد فيه على أحد واما هو البين الواقع **قوله**  
 واما المراد ان يحدث الاولي ابدال المضارع بالمضارع  
 فيه وفي يجعل ويصير وحمله تميزهم صفة هيئة التميز  
 الاعتقاد والتسوخ واعادة ضميمة كائنها الى القلوب  
 والاسماع مبنى على ما هو المحتمل من دخول الاسماع في الختم  
 لا التغمية كما سيجي ان شاء الله **قوله** وتماه ابرمت  
 احداث تلك الهيئة وفي بعض النسخ تماه ابرمت الهيئة  
 وحاصل الاستعارة في ختم القلوب انه شبه جعل  
 قلوبهم بحيث لا ينفذ فيها الحق بضرب الختم على ابواب

المدار

المنازل الخالية المعدة للتكثير شبه معقول المحسوس  
 بجامع عقلي هو منع القابل تمام شئ ان يقبله فاستغنى  
 له الختم وقيل عليه الباقي وقد تبع المصنف صاحب  
 الكشاف الشيخ عبد القاهر في ان علاقة المثبت  
 ان لم يكن وجه منته غامض متعده فاستعارة والا  
 فتمثيل فلذلك جعل التمثيل في مقابل الاستعارة  
 واما السكاكي فالتمثيل عند قسم منها بهذا وقد فهم  
 من سوق كلام المؤلف ان الاستعارة في الغشوة  
 ايضا تبعية غير اصلية بان يكون معنى وعلى البصار بهم  
 غشوة وغشى البصار بهم وكذا من كلام صاحب الكشاف  
 والحق ان التبعية في الختم وحده ولا عبرة بما يفهم من ظاهر  
 كلاميهما او تمثيل عطف على قوله يحدث وفي بعض  
 النسخ او مثل بصيغته الماضي وهو عطف على قوله  
 المراد بهما ويمكن عطفه على قوله مستاه وحقا وتغطية



منصوبان على التميز من نسبة الضرب الى الحجاب وحال  
التبثيل انه شبه حال الصلوب والاسماع والابصار  
اعتر الهيئة المنتزعة منها حال احداث الحالة المناقعة  
من وصول الامور النافعة الدينية اليها والحيولة  
بينها بهيئة منتزعة من حال محال معدة لحلول اشياء  
نافعة فيها وقد منعت عنها بالنظم والتغطية عليها وحيل  
بينها وبين ما اعتدت له ثم استعمل في المشبه اللفظ  
الدال على المشبه به والجامع عدم الانتفاع بما اعتد  
للاستفاد به للحصول مانع وطرق عارض لمزمنة ويما فيه  
فكل من طر في التشبيه مركب من امور متعددة لكن  
اقصر من جانب المشبه به على ما هو الممدار في تصوير  
ملك الهيئة اعتر النظم والبناء في تصوير مقصود بالفاظ  
متخذة بما يحسن التركيب ليس في شئ منها بانفاده يجوز  
باعتبار هذا التشبيه بل مراقبه على ما كانت عليه

وهو

١٩٩  
**قوله** وهما في الامور المذكورة من الطبع والاعمال  
والاق مبتدأ خبره مسند والاعتراف الاكتفاء  
وقوله وردت خبر آخر ولا اشكال من جهة عدم وجود  
الرابط اما لان قوله ما عية عليهم شذاعة صفتهم  
منه قبيل ذكر ما يشتمل المبتدأ نحو زيد نعم الرجل واما  
لان الواو في قوله ومن حيث داخل في الحقيقة على  
وردت وهو متع ما تقدم منه قوله من حيث انها  
مستترة الخ معطوف على مجموع وهو من حيث ان  
الملكات مكانة قيل هو مسند اليه نعم من حيث  
ان تلك الامور مستترة مما اقره ونا عية امر مباديه  
ومظهره وشذاعة الصفه من قوله نعم ختم الله على  
قلوبهم وخاتمة العاقبة بمعنى ردا عنها من قوله نعم  
ولهم عذاب عظيم **قوله** واضطرب المعتر له فيه امر  
في مساند تلك الامور اليه تعالى مع قبحها وتزويده



سبحانه عن فعل القبايح ولفظ اضطرب يمكنه قراءة  
بالسنة الموحدة والثناء المشاة من الاضطراب  
والاضطراب ولو يؤيد الأول ان في بعض النسخ واضطرت  
حاصل الوجه الأول ان الآية منه قبل مجاز الكناية  
فاسناد الختم اليه سبحانه كناية عن شدة تمكن ملك  
الصفحة المعجزة عنها به اعراض عن الحق وفطره ووضوح  
في قلوبهم واسماهم فان كونها شديدة التمكن  
مفطر الرسوخ يستلزم كونها كبر الجبليات الخفية  
الصادرة عن الله جل وعلا فذكر اللزوم لينقل منه  
الى الملزوم الذي هو المقصود كما ان فلان مجبول على  
ولا يريدون تحقق خلقه عليه بل ثباته وتمكنه فيه ثم لما  
لم يمكنه ارادة الحقيقة في اسناد الختم اليه سبحانه على  
منهم وجب ان يكون مجازا متفرعا عن الكناية  
وحاصل الوجه الثاني ان الجملة بما فيها وعلى حالها استعار

تمثيليه شئت حال قلوبهم في البؤس الحق وعدم  
قبوله بحال قلوب محقة الختم عليها من الله تعالى  
كقلوب البهائم وبحال قلوب مقدر ختمه عليها  
ثم استعيرت الجملة اعني ختم الله على القلوب  
بما فيها مبقاة على حالها فكون المسند الى الله سبحانه  
اسنادا حقيقيا بهو ختم ملك القلوب المحققة  
او المقدره ولا فحج فيه اصلا لان الاسناد اليه تعالى  
داخل في المشبه به فلا مدخل له تعالى في بنو قلوبهم  
عن الحق وهذا كما يقول من يتردد في امر اراك تقدم  
رجلا وتؤخر اخر مع انه لا مدخل له في تقديم الرجل  
ولا تاخيرها وكما ان سأل به الواو وطار به  
العقفا وليس للواو ادريس ولا للعقفا دخل في هلاكه وطول  
غيبته وهذا الوجه في الحقيقة وجه ثالث للآية  
حل الختم على الاستعارة او التمثيل المذكورين في قصده



الكلام والعنفاء طائر معروف الاسم مجهول الجسيم  
ونقل عن ابن الكلبي أنها طائر عظيم الجثة طول العنق  
ثمن الریش انفضت يوما على صبي وطارت به إلى  
جانب المغرب ومن غادتها التعريب بكل ما تحفظه  
فسميت عنقا مغرب بضم الميم وحاصل الوجه  
الثالث حمل الختم على الاستعارة أو التمثيل الثاني  
ويجعل أساده الية نعم من باب الأسناد إلى التبت  
لقولهم بنى الأمير المدينة وحاصل الرابع أن الختم  
ليس مجازا عن المنع من قول الحق لم يمنع أساده الية  
بل عن ترك القبر والالقاء إلى الأيمان وحي يصح  
أساده الية سبحانه حقيقة ولم يقصد منه مدلوله  
الحقيقي بل هو كناية عن تنبيههم في الكفر والضلال  
وحاصل الخامس أن الأسناد الية نعم حقيقة وهذا  
كلام الكفرة بالمعنى وهم لا يابون أسناد القبايح إلى

٩٦  
والعرض التثنية والاستهزاء بهم وبلغتهم وهذا  
كما تهكم بهم في قوله جل وعلا لم يكن الذين كفروا  
من أهل الكتاب والمشركين منفكين حتى تأتيهم  
البينة فأنه إيماء إلى ما كانوا يقولون به قبل البينة  
من أن لا تنفك عنهم ديننا ولا نتركه حتى يبعث الله نبي  
الموعود في التورية والأخبار عن نبي صلى الله عليه  
وآله وحاصل الوجهين الآخرين أن أسناد الختم  
إليه سبحانه حقيقة لكن ليس ذلك واقعاً في الدنيا  
التي هي دار التكليف ليكون قبلاً في الآخرة  
ويجوز هناك أسناد المعرفة عليهم ويؤيد هذا  
الوجهين اتصال قوله نعم وإلهم عذاب عظيم بحمله  
الختم إذ لا ريب أن ذلك في الآخرة وهذا وقد زعم  
بعضهم أن ترتيب هذه الوجوه السبعة في الختم  
وقد التعلل على طبق ترتيبها الذكر مرطبي أنه ليس



كذلك وان وجهنا من اجل من الرابح واقل كلف  
منه والما ترينف المحقق النصارى والسيد السند  
بانه مما يباه سوق الكلام لان القصد من الآية تقرير  
ما تقدم من حال الكفار وتاكيد رسوخهم في الكفر  
والضلال فردود بان قولهم هذا يدل على كمال  
اصرارهم على الكفر وشدّة رسوخ اعرافهم فيه فهو  
موكد لعدم ايمانهم وعدم انتفاعهم بالندار في  
الكلام باق على حال النظام **قوله** معطوف على  
قلوبهم اى ليس خبر غشوة ولا عاملا فيها على سبيل  
التأني مع قوله على ابصارهم لى هو معمول للحنم  
غير داخل تحت الغشوة واستدل على ذلك بوجوه  
ثمة الاول لايه المذكوره اذا القرآن يفسر بعضه  
بعضا ولا ينبغي ان الحتم على التمتع مقدمة لمنع القلب  
عن القهم كما ان الحتم على القلب هو المقصود الا

الذير يتم بانه فيفتح نظر الى كل من السكتين تقديم  
كل منهما على الآخر لكل تقديم ختم القلب على ختم التمتع  
في هذه الآية الترغى فيها وما خيره في تلك هو الذير  
لنقضيه البلاغة القرآنية لان الكلام هنا في بيان  
اصرارهم على الكفر وعدم قبولهم الايمان وهو مما  
يتعلق بالقلب وهناك في بيان عدم قبولهم التمتع  
وعدم مبالاتهم بالمواعظ وهو مما يتعلق بالتمتع  
لا جرم قدم سبحانه في كل من المقامين ما هو مقتضا  
الوجه الثاني اتفاق القراء على الوقف على سمعهم  
لا على قلوبهم وهو يعطى انقطاع حكاية الغشوة  
عن التمتع واخصاصها بالابصار الوجه الثالث حكاية  
مناسبة الحتم المنافع من كل الجهات للقلب والتمتع  
المدركين من كل الجهات والغشوة المنفعة من جهة  
واحدة للبصر المدرك من جهة واحدة واعترض عليه



بأن الغشوة لا يختص بالمنع من جهة واحدة بل بمنع  
المغشي فالكان ادراك المغشي من جهة واحدة منعته  
من جهة واحدة وان كان من جميع الجهات منعته  
من الجميع واجيب بأن الغشوة هي السارة المتعاقبة  
اختصاص منعها بجهة واحدة لا غير قد بر **قوله** وكرر  
الجار ليكون أدل ما يستفاد من كلامه لتكرار الجار و  
تقرير الاول ان ختم سعلارة متعاقبة بنفسه واخرها  
متعاقبة على ويراد بهج الدلالة على شدة الحتم لان  
زيادة اللفظ لزيادة المعنى ولا معنى هنا يناسب  
سوء الشدة وتقرير الثاني انه مع اعادة الجار لا يكون  
ما يفيض بالفعل الى السمع هو يفيض به الى ما قبله فكأنه  
الربط الثاني غير تابع للربط الاول بل كل منهما مستقل  
بالحكم وانما قال ادل لان الدلالة على شدة الحتم صالحة  
بتعدية الفعل بالحرف وعدم تعدية نفسه سواء تكرر

الجار او اكتفى بالاول فقط وكذا الدلالة على الاستقلال  
بالحكم حاصلة في الجملة لان العطف في حكم تكرير الجار ولو  
ان تعطف قوله واستقلال على قوله يكون فلا يحتاج  
الى مؤنة توجيه الدلالية على الثاني بهذا حق الكلام  
**قوله** ووجه السمع للسمع غلب اللبس لانه معلوم ان لكل  
واحد سمعا اما اذا لم يؤمنه اللبس نحو ثوبهم وعبدهم  
برادة الثياب والبعيد فلا يجوز الافراد لا يمكن  
اشتراكهم في ثوب واحد وعبد واحد فيحصل اللبس  
على المخاطب وهذه الوجوه الثلاثة انما تفيد صحة  
افراد السمع ولا يصح ثبوتها لان يكونه المكتسبة في  
اثنائها افراد فمن بين اخويه على جمعة وذكر بعض المفتين  
ان المكتسبة في ذلك الاشارة الى ان دركاته نوع  
واحد هو الصوت ودركاتها انواع كثيرة وما قيل فيه  
ان دلالته وحدة اللفظ على وحدة نوع دركاته



له لوله لا يرد من غير الدلالات هي مد فوع بانها ولا تنة  
الترامية ثل التروم فيها غير اعتبار البلغاء او بالاعتبار  
دلالة رابعة كما ان العادة طبيعة خاصة بهذا وقت  
خبر بانه لو جعلت الكلمة مجرد من نسبة الافراد لوحدة  
المدرك والجمع لتكنية لمست غم الخدش راسا  
كما قال تع فيه انه مخالف لمخاره في تغيير هذه الآية  
حيث قال لى قب داع يتفكر في حقايقه **قوله** وانما  
جاز الخ يريد ان الصاد لما كان من حروف الاعلاء  
كان ينبغي ان يمنع من الاله لكن جلبتها الرواء المكسوة  
لما فيها من الكبر المستند ككثير الكسرة الطالبة  
للا ما لم يضا عفا الطالب لها وضعيفان يغيبان  
قويا وقد اختصر المؤلف هنا كلام الكشاف اختصارا لا  
من اخلال **قوله** ويؤيده اى يؤيد كلام الحاشى في فعلته  
الجملة العطف على مثلها وكذا التوية قرأته غشاوة

بالنصب

١٩٩  
بالنصب واما كلام سيبويه فيحمل كلامه الاسمية  
والفعلية على اختلاف التقدير **قوله** او على حذف  
الجار بهذه القراءة على هذا الوجه توجب دخول الالف  
تحت المحذوم فيفوت معها كنهه تخصيص الختم بما عدا  
الابصار وهذا الظاهر ان الوجه في هذه القراءة هو  
الاول لا غير لان الوجه الثانى لا يلزم وقف هذا  
القارى على سمعهم وقد عرفت الوفاق على الوقف  
عليه واما التام خروج عن الوفاق وعدم الاعتدال  
بمخالفة فنية من دونه **قوله** وبالضم والرفع امر صريح  
اوله ورفع آخره وقس عليه الباقي وعش وبغير  
الغير المتجهم مع فتح اوله ورفع آخره والعش بالفتح  
والقصر سواد البصر بالليل ومنه الاشئ ولعل المعنى  
ح انهم يبصرون الاشياء ابصار غفلة لا ابصارا  
وانهم لا يرون ايات الله في ظلمات كفرهم لما في



اعينهم من العفاوة ولولا لا لبصروا لانها لظهورها  
لا تمنع الظلمة من رؤيتها الا من هو عشى **قوله** وعيد  
وبيان لما يستحقونه وفي ذكر الالم المستعمل في النفع  
تملكهم بهم من قبل فيشرهم بعذاب اليم **قوله** ولذلك  
اي لانه يقع العطش من الماء العذب نقاشا بهونه  
المضمومة والقاف والحاء المبخمة وفرا لانه ينقي  
العطش ويرفته اير كسره وكان القياس رفات  
فجعلوا العين موضع الفاء والفاء موضع العين فون  
فرا ت عقال وثم اتسع عطف على قوله والعذاب النكال  
اي ثم اتسع في العذاب تبعيم معناه فاطلق على كل  
الم فادح بالفاء والحاء المهملة اي ثقل **قوله** هو اعظم منها  
اير العذاب اعظم من النكال والعقاب لانه يعتبر فيها  
الردع غير العود الى الجناية ولا تطلقان على الم لا يعتبر  
فيه ذلك بخلاف العذاب بعد الاتسع فانه يطلق

١٥٠  
على كل الم سواء كان بعد جنسية للردع عنها او لا وبعضهم  
جعل ضمية فهو اعظم عاذا الى الالم وفسره بان المعنى  
انه اذا كان الالم اعظم من العذاب لا اعظم من النكال  
كان الالم اعظم من العذاب والنكال بالضرورة ثم قال  
ومن ارجع الضمية الى العقاب فقد نزاع عن  
الصواب لعدم استقامة التفرع ح هذا كلامه  
ولا يخفى عليك حاله **قوله** وقيل اشتقاقه من التقية  
وقد جرت عادتهم بان المزيد فيه اذا كان اظهر  
واشهر لق ان الثلاثي مشتق منه كما قالوا الوجه  
مشتق من المواجهة والتقذير بالقاف والذال  
المبخمة ازالة التقدير وهو ما سقط في الضم والشراب  
واصل التمرض حسن القيام بما يحتاج اليه المريض فعمل  
ذلك ازالة للمرض لان له مدخلات تاتي زواله **قوله**  
والعظيم نقض المحقر كل من هذه الاربعة يستعمل في



والحدث وقد ساء بعض اللغويين كصاحب القاموس  
وغیره بین الحقیر والصغیر وکذا بین الکبیر والعظیم  
وفي حاشی السید السند علی کشف ان المراد  
بالنقیض هنا ما يدفع به الشرع فاذا قيل بهذا کبیر  
وعظیم وضع الاول بانه صغیر والثانی بانه حقیر ولما  
کان الحقیر دون الصغیر کان العظیم فوق الکبیر الا  
سرر جريان العادة بان الحسن یقابل بالاشرف  
والخسین بالشریف فماتوهم من النقیض الحسن اعم  
تاما لا یلتفت الیه فی امثال هذه المباحث بهذا کلاما  
**قوله** اذا قيل بایر ما یجانس بایر من عذاب الدنیا  
او عذاب الدارین والظان انه اراد بایر معنی الجميع  
وقد صرح بعض اکابر اللغویین ان سیر لم یرد بمعنی  
الجميع وانما جاء بمعنی البقیة ومنه السور وفي الحديث  
امسک ربعا وفارق سیر من ولوجعت اضافة

سیر الى الموصول اضافة باینية جازکونه بمعنی البقیة  
هنا ویکن ان یكون ذکر معنی التوصیف بالعظیم  
لما یتوهم ان عظمتة بالقیاس الى قدرة المعذب  
او طاقة المعذب او قدر الذنب فان عظمتة العذاب  
قد یكون بالقیاس الى هذه الاشياء **قوله** معنی  
التکبر فی الایة یرید ان التکبر فی غشاة وعذاب  
للتوعیة وربما یجعل للعظیم وقد یرجع الاول بان  
الحمل علی النوعیة اظهر لاستفادة العظیم من صرح  
وصف العذاب الدال علیة بحججه وصیغته فجعل  
فی غشاة كذلك لتکون التنبؤ فی المتجاوزین  
من نوع واحد **قوله** الذین محضوا الخ هذا اذا ارید  
بالذین کفروا انما ساء بعبانهم کابی لهب وامثاله  
او من عذاب اهل النفاق علی ان یؤنس اللام فی التکابر  
للجنس لا للجمد **قوله** تکمل النقیض قد یقال بها قسم



رابع وهم الماحضون الغير المصمتين وليسوا داخلين  
في القسم الثاني تخصيصا بالمصمتين على الكفر بل  
خامس وهم المظهرون الكفر لغرض والمبطنون  
للسلام كما وقع لبعض الصحابة وهو حال إلى طاعة  
عند الشيعة والجواب أن عدم التعرض للرباع أقصا  
على الابعاد التابع وآما الخامس فدخل في الأول **قوله**  
طول في بيان خبثهم فوصف الكفار المصمتين في اثنين  
وهؤلاء في ثلث عشرة آية **وله** وجهلهم واستهزائهم  
لك جعلها فعيلين ماضيين على نسق طول وتهكم مصداق  
مجرورين بالعطف على خبثهم ويمكن جعل الأول  
مصدرا والثاني فعلا **قوله** وهتفتم يريدان هذا  
ليس من عطف جملة على آخر ليعلم بينهما الجوامع  
المرجحة للعطف المفصلة في مباحث الفصل الأول  
بل هو من عطف مجموع على متعة مسوقة لغرض

على مجموع على آخر مسوقة لغرض آخر ولا يشترط فيه  
سوم النسب بين الغرضين **قوله** لقولهم آه هو  
دليل أصالة الهمة وهو شوقها في التصاريك وأنا  
يطلق على الرجل والمرأة ولا يقي انسانا وقول الشاعر  
انسانه فنانة بدر الدجى منها نجل اذ انبت عني بها  
فبالدموع تغسل قال صاحب القاموس كانت  
مولد واناسي جمع النسي ولو قرأ صلبا الوقره بفتح الهمزة  
وضم اللام وهو الزبد بالرطب وقيل الزبد وحده **قوله**  
والمنايا جمع منية وهي الموت والمراد انها مشرفة  
على الناس وهم غافلون عنها امنون من نزولها بهم  
وزحال بالضم اسم جمع رخل بفتح الراء وكسر الحاء  
الانثى من ولد الضان والنس بمعنى ابصر ومنه قوله تعالى  
الى آنت نارا والبشر والبشرة ظاهر الجلد وقيل  
سموا بشر الظهور لبشرتهم وعدم استتارها بالشعر



والرثك ير الجوانات والاجتنان الاستنار والاختفاء  
**قوله** من الناس وفائدة الاخبار التبيين على اسم  
 الصفات المذكورة تنافي في الالف فيه فينبغي ان يجعل  
 كون المنتصف بهمن الناس ويتعجب منه والاول  
 جعل مضمون من الناس مبتدا والمعنى بعض الناس  
 حالهم كذا وكذا وفي التعبير عنهم بعض الناس تخية  
 لهم **قوله** واللام فيه الجنس قدمه على العهد لمؤقتة ما هو  
 الظاهر من تثليث القسم ولان الفائدة ح في قوله  
 سبحانه وما هم بمؤمنين اكثر فندبر **قوله** ومنهم موصوفة  
 جعلها موصوفة مع الجنس وموصولة مع العهد لئلا  
 التكرار الجنس المبهم والتعريف العهد المعين **قوله**  
 فعل هذا الخ فيه رد لما يظهر من الكشف من ان العهد  
 لانا في تثليث القسم وقد اضطررنا في هذا  
 المقام اضطررنا بشدا وقد يجعل قوله ويجوز ان يكون

102  
 لتعريف العهد عدلا لتثليث القسم لا لقوله ولا لتعريف  
 فيه الجنس ولا ينج منه بعد **قوله** واختصاص الاليمان دفع  
 لما تكرر من تقريره من وجهين الاول المنع  
 كما انهم لم يكونوا مؤمنين بالله ولا باليوم الآخر كما هو  
 حقه فذلك كانوا لا يؤمنون بنبوة النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم ولا بشيء مما جاء به فلم خصوا النفاق مع  
 المسلمين بدعوى الاليمان بزيك الامر من فقط الناس  
 ان المنافقين كانوا يظهر اول الاليمان بالمبدأ والمعاد  
 ونبوة النبي صلى الله عليه وآله وجميع ما جاء به وينتقل  
 المسلمين في اظهار الاليمان بكل واحد من تلك الاليمان  
 فكيف اقصر سبحانه في حكاية نفاقهم وخداعهم على  
 اظهارهم الاليمان بالمبدأ والمعاد فقط وذكر وجوب  
 اربعة الاولان ينظر ان الى التقرير من معا والاخر  
 الى الثاني ولما زاد بالحق والمهملة من الحيازة ابر جمعوا



وجانب الایمان المبدأ والمعاد ويطنون متبعا للمفعول  
ایر فاما یظنهم المسلمون مخلصین فیه نظر الی انهم  
اهل کتاب وقد جعل مبینا للفاعل ایر فاما یظنونه  
انفسهم مخلصین فیه فیه نظر فانهم ان عرفوا خلفه  
عقیده المسلمین فی ذلك فلا یظنون اخلاصهم فیه  
والا فلا یفارق فی قولهم هذا وقد ذکرها وجرها  
وهو انه لما کان عرضهم المبانیة فی خلوص اسلامهم  
بانهم ترکوا عقایدهم الکرکاتوا علیها فی المبدأ والمعاد  
واعترفوا انهم کانوا بهم واثابهم معتقدین للبطل  
من عنین بالضلال خصوا ایمانهم بذلك لانهم کانوا  
قائلین بکبر الأصول واما بنیة نبی صلی الله علیه و آله  
فلیس فی الایمان بها اعتراف بذلك واما ما فی بعض  
الحواشی من حل قوله بالله وبالیوم الآخر علی القسم منهم  
عنه الایمان فحل یصح واسج منه جعله قسما لله سبحانه

على عدم ایمانهم بجعل قوله نعم واما هم یؤمنین عطفًا  
على محذوف ایر ما آمنوا واما هم یؤمنین والحق ان  
امثال هذا الخامل مما یجب تنزیه تفسیر کلام الله  
عنها وخسر الله العصمة والتوفیق **قوله** بما یفید ایر فانه  
تا وان کان مفردا وهو فی هذا المعنى المصدیر  
حقیقه و فی الاربعة الاخر حجاز من اطلاق المصدیر  
على المفعول والدال على المدلول **قوله** لانه اخر الاول  
المحدودة توجیه للوصف بالآخر على الوجهین فالتحذیر  
اعظم منه تحذیر المبدأ والمنتهى معا والمبدأ فقط والآخر  
کونه تعلیلا للشأنی فقط اذ الوصف بالآخر ح  
خفی لان بعده مدة غیر متناهية بخلاف الاول **قوله**  
ما احتملوه الاحتمال اذ عاى الشخص بالغير لنفسه وكان  
اصله ایر کان مقتضرا لظاهر ذلك وفى التصريح متعلق  
بتطابق واثان بالتصريح والغرض ان قولهم ما یبعد



بعضه من هذا لا يتم بشان الفعل والكشف عنه وان لا  
الى الفاعل لاجله وقوله سبحانه وما هم بمؤمنين بعسر  
ذلك تحصيلاً للمباغاة بسبوك طريق الكناية لان انحطاطهم  
في سلك المؤمنين من لوازم ثبوت الايمان لهم ففي  
الذي لم يستغنى المذموم **قوله** ولذلك اير ولان القصد الى  
المباغاة في نفي الايمان الكد النفي بالباء واخلاق الايمان  
مع انهم قبيحوه فالنفي المطلق يستلزم نفي المقيّد وبما  
جعل قوله واطلق الايمان استينافاً منقطعاً عما قبله  
وهو بعيد **قوله** ويحتمل ان يقيّد مكنوس المنفي ايمانهم بالله  
وباليوم الآخر لا مطلق الايمان وهذا السبب الوجه  
ان لا شغل الوجه الاربعه السابقة **قوله** لان من  
تقوّ عرضة هذا الكلام الرد على الامام وتقوّ ايم  
تكلم ومارغ القلب منصوب بالخالية من فاعله والكرامة  
كبيرة الكاف وتخفيف الروا طاعة مشوبون الى محمّد

بن كرام بالتحصيف وقيل كرامية بفتح الكاف وتشديد  
الراء والاول اصح وبهم يوافقون المعترض في الكرامة انهم  
ويحالفونهم في ان الايمان هو مجرد اللفظ بالشهادة  
وان خلاصة التصديق القبر **قوله** لتزله ام تسفه والمشار  
صائد الضب خاصّة والمخضع بضم الميم وقديره **قوله**  
وخداهم آله لم يعرض لما في الكاف من ان خداع الله  
سجانه لهم لا يصح لان الحكيم الذي لا يفعل البقيع  
لا يجزع بناء على منهبه من انه لا يقبض من الله شراً وكونهم  
لم يقصدوا خديعة ظاهراً لانهم اهل كتاب عالمون  
تبقديسه سبحانه عن ذلك وانه لا يخفى عليه خافية وانما  
على حذف المضاف تبنيها على انه لا يصح ان يرا بلفظ الله  
رسوله مجازاً فان لفظ الله لا يطلق على غيره سبحانه لا حقيقة  
ولا مجازاً كما اطبقوا عليه ولا تظن ان قوله او على ان  
معاذ الرسول آه مناف لهذا **قوله** واما ان صورة



صنيعهم الخ الظاهر ان الكلام استعارة تشبيهية  
الهيئة المنتهية من الجانبين وما يجزم منها بالهيئة  
المنتهية من الحادع والمحدوع والحداع الجازم  
بينها وصنيع الله بالكسر عطف على صنيعهم  
ونصبه بالعطف على صورة ليس له صورة كمالا  
يخفى على من له ذوق وادب وهم الخيال واستدرا  
منصوب على القلة بصنيع الله او باجراة وامثال  
الرسول بالكسر عطف على صنيع واجراء عطف  
على اخفاء وعطفه على عطف عليه الاستئصال  
فليس مجازاة منصوب به او باقتبال صورة  
صنيع المتخا غير خيران ومتخا غير يحمل التثنية  
والجمع ويحمل الخ عطف على قوله والحادثة  
يكون بين اثنين وتجا جعل وجهها رابعا منتظما في  
ما قبله وهو بعيد جدا **قوله** لانه بيان ليقول وهو

107  
خاص بهم هكذا بيانه **قوله** او استيناف كانه قيل  
ولم يدعوا الايمان كاذبين وما غرضهم من ذلك  
فقال يجادعون والوجه الاول اذ لست  
الحادثة امر مطلقا لانه بل العرص هو ما اشار  
اليه بقوله وكان غرضهم آه فلا يكون الجواب نجا  
شافيا **قوله** للمبالغة ايم المعارضة والمضادة  
وفي بعض النسخ المبالغة وهو تصحيف والمبالغة  
ان يفعل الشخص مثل ما يفعل صاحبه ليغلبه واستحجت  
جواب لما ايم تضمنت تلك الزنة المبالغة **قوله**  
وكان بالتخفيف وقد يقرب بالتشديد ويطلق مبن  
للفعل يوق طرق الزمان بحادثة ايرضا به لانه  
واصل الطروق والبيان ليدا والمراد بها ما يصيب  
غيرهم من الغارة والقتل والاسر وضمير من بنائهم  
للمسلمين والمبالغة اظهرها العداوة **قوله** رايرة



الخلع ابر مضرته ومسانة ويجوز اي يحيط وحاصل  
 هذا الوجه ان ضرا المحدثات الجارية بينهم وبين الله  
 تعم والمؤمنين مقصورة عليهم لا يتجاوزهم والمعنى  
 وما يضرؤن سلك المحدثات الا انفسهم سمي بالترتيب  
 على المحدثات مخرجة تسمية للمثبت بالسم السبب  
 ولك الحيل على المشاكلة ليهو اولى لان ذلك مجاز  
 في المرتبة الثانية كما لا يخفى **قوله** او انهم في ذلك  
 اى في ذلك الضع وتلك المعاملة وحاصل هذا  
 الوجه ان المحدثات في الحقيقة انما جرت بينهم وبين  
 انفسهم حيث وقعوا فيما وقعوا ووقعتم فيما  
 وقعتم ويخبرون على هذا الوجه حقيقة وعنه  
 الوجه الاول مجاز والاما في جمع اسمية لبعض الامل  
 والعارضة الخالية والمراد الامل التام لا حاصل لها  
**قوله** لان المحدثات هي بحث مشهور وهو

ان المحدثات والمحدثات في ان لا يتصور ان لا  
 بين اثنين فخصيص المحدثات بذلك تحكم وايضا  
 فمدار القراءات على النقل عن النبي صلى الله عليه واله  
 وما ان القراءات قد ثبت بالتواتر فلا مخرجة تزييف  
 احدهما وترجيح الاخرين ويمكن توجيه كلامه بان  
 اقتضاء الاثنينية يحصل منه حويز لفظ المحدثات  
 المحدثات وليس غرضه تزييف الاولى بل توجيه احتيا  
 الباقية للثانية فاقبل **قوله** وقرئ يمدحون بضم  
 السا وتشديد الدال المكسورة ويخبرون بالفتح  
 والتشديد وظاهر كلامه ان المصنف يفرع الخاضع  
 على التقديرين الاخرين فقط وهو كذلك ان ثبت  
 اخذ عن بعض جذع **قوله** لانه محل الروح او متعلقة  
 والا اول مذهب بعض المتكلمين من ان الروح جسم  
 لطيف حال في القرب والثاني مذهب الفلاسفة



القائز يتجده وتعلقه أولا بالروح الحيواني الذي معه نه  
القلب **وله** او يشبه ذاتا يريد ان يطلق النفس  
على الراي ما مجاز مرسل فتمسك المسبب بالسمبب  
او استغارة **قوله** واصلة الشعر وهو العلم المستنبط  
وقيل الحاصل هو اس والشعار بالسكر الثوب الذي  
على الجسد مسق للشعور بمماسه البدن له وربما اطلق  
الشعار على العلامة ايضا قوله نعم في قلوبهم مرض  
استيناف كان قبل ما سبب عدم شعورهم بمرضهم  
بن في قلوبهم مرض ويحتمل ان يكون مفرده لعدم شعورهم  
**قوله** التي تحل بكما لها الضمير للنفس المدلول عليه  
بالنفسية ولانها ما نعت ببيان لكونه العلاقة بالمشابهة  
للمرض الحقيقي المانع من سلامة الافعال المؤدية الى  
زوال الحياة المزاجية المجازية **وله** تحرقا ينحرق  
اسنانه اذ هي بعضها ببعض حتى تسمع لها صوت

وهي كناية

107  
وهي كناية عن شدة الاحتفاظ كما ان عقل الانا مل كناية  
عنه والظاهر انه اراد بالتحرق الاحتراق لما اشتبه  
فان الحمد كالسار وما حسن قول الشاعر **قوله**  
اصبر على كية الحسود فان صبرك قائمه بالنار ما كل  
بعضها ان لم تجد ما تاكله وكانه ضمنه الحرق مع  
التحرق والتشعر فغداه بعلى **قوله** فزاد الله عنهم كانه  
الانب بما هو بصدده فليس الحمل على المرض المحقق ان  
يقول فزاد الله تألمهم والشدة الرفعة **قوله** فزاد  
الله ذلك بالطبع المستفاد من كلامه بهذا وقيل  
انه جعل حلة فزادهم الله مرضا جعله جبرية وبعض  
جعلها انشاء دعاء عليهم وهو ليس بهجيد والخور  
بفتح الحاء المعجمة واسكان الواو الضعف **قوله**  
مؤمن بالبن والمفعول لا الفاعل لانه لم يثبت فاعيل  
بعض المفعول كسر الغير ووجه المباعدة ان العذاب لشدة



كانت تيا لم فخره كما وصف الضرب بالوجيع وأول  
 البيت وخيل قد دلفت لهم بجيل الواو وأورب  
 السكتيرة والمراد بالخيال الجيش ودلفت أي تقدمت  
 والعرض وصف نفسه بكرة ممارسة الحروب وقوة  
 الكتاب **وله** على طريقة جدّه أي على الأسناد  
 المجازي وقيل أراد أنه من قبيل الأسناد إلى المصدر  
 لأن العذاب لم يهز في قوة المليم كما في بعض خواص  
 الكشاف **قوله** وهو قولهم أما فإن الظان أخبار  
 غرض صدور الأيمان منهم في الماضي وإن جعلته إنشاء  
 فهو متضمن للخطر **قوله** أي شطار دينهم جمع شاطر  
 وهو شديد الحث والمعاد أنهم كانوا كذابين يقبلونهم  
 وأما وبأسنتهم أي إذا خلوا إلى شطار دينهم **وله**  
 للبأسنة أو التكتيرة أي الزيادة في كيفية الكذب أو كميته  
 وبأسنته قيل للأول وموت البهايم الثاني **قوله**

فإن المنا في تحير فيكون استعارة مصدرة بتحية  
**وله** لأنه علق به استحقاق العذاب بهذا التقييم  
 على قراءة حاصم والكسائي وحركة لا على قراءة البقير  
**قوله** ثلث كذبات قيل هي قوله عليه السلام هذا ربي  
 مشي إلى الكوكب تارة وإلى القمر تارة وإلى الشمس  
 آخره وغرضه الغرض والتقدير ليس تدل على بطلان  
 ربوبيته ويؤيد قومه إلى عدم صلاحيتها للألوهية  
 وقيل قوله في سقيم وقوله بل فعله كبيرهم وقوله الملك  
 الثام أن سارة أختي وغرضه في الأول تنقسم  
 لعلمه ذلك بالوحى أو بأمره من الخوم وإلى سقيم  
 الآن بسبب غيظي من اتخذكم آلته دول الله وفي  
 الثاني أن الصنم الكبير إذا لم يقدر على دفع المضرة  
 عن نفسه وأبناعه فكيف يصح للألوهية وأن تعظيمه  
 كان هو الخلل على كسره وفي الثالث الأخوة في الدين



**قوله** عطف على كيد يؤمنه او يقول رجع الاول للقرئ  
وليسلامته غير محلل الاستيفان بين اجزاء الصلته  
وقد يرجح الثاني باقتضائه كون الايات على لفظ واحد  
من تعداد قبائحهم والدلالة على ان حقوق العذاب اللبهم  
بسبب كذبهم الذي هو ادنى احوالهم في كفرهم ونفاقهم  
فاظنك بسايرها ولا يخفى انه على تقدير العطف على  
يكيدون كون المجموع عنه لا يستحق العذاب فلا  
يدل على تحريم الكذب كله على قراءة فاصم ايضا **قوله**  
فلعله اراد ورؤ بما قيل مراده ان اهل الاعتاط هذه الآية  
من مفسد الارض من المسلمين الذين اضرمو انا والخرو  
نعتبا وعذوانا ولم ياتوا بعد لان لم يقع ذلك منهم  
في زمن النبي صلى الله عليه وآله بل بعده بمدة فافهم **قوله**  
وكلاهما يعان ابر الفاديع كل ضار والصنك يع كل  
نافع وفي العبارة مناقشة لانه يوق كلا الرجلين فام لا فاما

قال

قال الله تعالى كلنا الخبيثين آنت اكلمها والقاض المحقق  
قال عند تفسير هذه الآية افراد الصمير لافراد كلت  
**قوله** هيج الخروب اثارها والمائة المعاونته  
والهزج بكون الراء وقوع النكس في فتنه وخلاط  
وقتل والمزج بفتح الراء الفساد والقلق والاضطراب  
وانما يكتنون راءه للماز دواج مع الهزج **قوله**  
وان حالنا متمحضنة آه فيه اشاراة الى ان القصر قصر  
افراد كاتهم لما نهوا عن الافد توهموا ان غاية اعتقاد  
المؤمنين فيهم انهم يخلطون الافد بالاصلاح  
فاجابوا بانهم مقصودون على محض الاصلاح من غير  
شوب افد **قوله** لانهم تصوروا ويجوز ان يكون  
قولهم ذلك على سبيل المجازعة ومع كون قوله تعدا  
ولكن لا يشعر بغير لا يشعر بغير اننا نعلم انهم هم  
المفسدون والالم يتصور المجازعة **قوله** لكاستيما



عان الكلام اذا ورد جوابا كان امكن في ذهن السامع  
والابدل منه حذر في التاكيد والمطالع جمع طليعة  
مقدمة الجيش والمراد ما يصدر به القسم عابثا وان المقترنة  
عطف على الا وتعريف الخبر عطف على قوله للآتين  
ووجه دلالة على المسألة لغة في الرد انه يفيد قصر المسند  
على المسند اليه كما هو المشهور نحو زيد الكرم وقد يفيد  
قصر المسند اليه على المسند نحو الكرم التقدير وهذا  
انساب بالآية فيكون قصر قلب **قوله** وتوسيط  
الفصل وهو يفيد تأكيد القصر على الاول وتأكيد نسبة  
الافاد على الثاني وعلى التقديرين يفيد البغية الرد  
لما ادعوه ويفيد رد تعريضه وكما ان بعضهم زائد  
على اصل دعواهم القصر على الاصلاح فلذا ما يفيد  
رده زائد على اصل القصر الوارد له تلك الدعوى  
والاستدراك بلا يشعر له دلالة على ان كونهم

مفسرين ظهر ظهور المحسوس لكن لا حصل لهم ليدركوا  
ذلك **قوله** على المصدر والتقدير امنوا ايما مثل  
ايانهم **قوله** ومن هذا الباب اي من نفي الجنس عنه  
لا يوجد فيه خواصه المقصودة اذ بهم ليسوا اصما وبكنا  
وعيا حقيقة ولكن لما انتفى عنهم فوايد التمع والكلام  
والابصار وثمراتها المقصودة وصفوا بذلك  
**قوله** وقد جمعها اي الجنس المطلق والكمال منه و  
اول البيت : ديار بها كنا وكنا نخمها والمراد التهف  
والناسف على الوطن المألوف والعيش السالف  
حين كان جنس الناس ناسا كالمين لا يعترفهم حضور  
وجنس الزمان زمانا طيبا لا يعثور فثور **قوله**  
من اهل حلدتهم لوق فلا من جلدتنا اي من قومنا  
وعشيتنا فالحسن لفظ اهل كما في الكثف **قوله**  
والا لم يفد التشبيه لان الاثبات يتوجه الى القيد



كالنفي كما تقرر في موضعه ففيه اشعار بان اصل  
الايمان حاصل لهم لكن هذا ايمانهم اذا ثبت ان  
التشبيه للتقيد لا للتعجب والظاهر ان المستدلين  
بالآية هم الكرامية والاستدلال بها لا يوافقهم  
عند التحقيق كما مر عند قوله نعم وما بهم مبشرين ولذلك  
لم يتوجه الى الجواب عنه **قوله** لا اعتقاد بهم فسادهم  
ينبغي ان يحل قولهم انؤمن كما آمن السقيا على  
انه مقول لهم فيما بينهم اذا حلوا الى شياطينهم  
اطلع الله سبحانه الرسول عليه لانه جواب لواجب  
به المؤمنين والالكنا نوا مجازين بالكفر لا مشقة  
**قوله** وما صدرت به القصة هو قوله نعم ومن التمس  
من يقول آمنت وقد يق في دفع التكرار ان المراد قولهم  
الباقي آمنت هو الاخبار عنه حدوث نفس الايمان  
وبقولهم هذا هو الاخبار عنه حدوث خلوصهم فيه

ورسوخه في قلوبهم لان اقرارهم التماسي كان معلوما  
عند المسلمين فهم غير محتاجين الى اظهاره عليهم  
وانما الكلام في خلوصهم فيه وايضا فان قولهم لا يثبت  
ينبغي ان يحل على نقيض ما كانوا يظهرونه شياطينهم  
بقولهم انا معكم انما نحن مستهزون ولهذا قال بعض  
المفسرين قالوا آمنت اي اخلصنا بقلوبنا منذ اول  
ان يحل قولهم آمنت في صدر الآيتين على الاشارة كما  
يقول القائل آمنت بالله وفي الآخر على الاخبار  
فان حلت الثانية عليه لم يحجج الى توجيه اخلاصها  
يق لقيته في العبارة نقول على الخطاب كما حققه  
السيد وغيره في حواشر الكشاف وقد يفر القصة  
بصيغة الخطاب وليس بذاك وقوله بحسب تقي صيغة  
الجهول الى يلفاه غيرك **قوله** لتضمين معناه  
فالتقدير واذا اخبروا منييين سخرتهم الى شياطينهم



كما تقول احدًا لدا ليدك اير احمد منه يا اليك حمد **قوله**  
 ما ثاوا الشياطين فلفظ شياطين استعاره مصرية  
**قوله** خاطبوا المؤمنين جواب عما يقا ان المؤمنين مذكرو  
 ايمانهم او مترددون فيه فكان حق الكلام الملقى اليهم  
 ان يؤكده ولو باسمية مجله فكيف اتوا بالفعلية الخالية  
 عن التاكيد والشياطين يعرفون حالهم من غير تردد  
 فيه فكيف اتوا بالاسمية المؤكدة والجواب عن حكاية  
 الفعلية والاسمية ما اشار بقوله لانهم قصده وا  
 وعنه حكاية التاكيد وتركه قوله لانه لم يكن لهم باعث  
 الخ ومحصلة ان ترك التاكيد كما يكون لعدم الانكار  
 فقد يكون لعدم الباعث والحرك من جهة المتكلم وعدم  
 الرجوع والقبول من جهة السامع والتاكيد كما يكون  
 لازالة التردد والانكار كما هو المشهور في علم المعاني  
 فقد يكون لصدق الرغبة وقوة المحرك من المتكلم ونيل

الزجاج والقبول من الشا مع هذا والاولى ان يجعل  
 قولا للمؤمنين آمنا من قبل جعل المنكر كغير المنكر  
 لما معه من نيل الانكار على زعم المتكلم فكانهم يدعون  
 ان اتصافهم بالائمان لظهور امراته كما لا يتصور  
 انكاره ليحتجوا الى كيد ولا يذهب عليك  
 امكان الحمل على الانشاء كما قلنا سابقا **قوله**  
 لان المستهني بالشي الخ اير ليس تأكيد باعتبار  
 معناه الظاهر بل باعتبار لازم معناه وصحب  
 المفتاح خالف صاحب الكشاف فجعله تأكيدا  
 باعتبار معناه الظاهر واعتبره من انا معكم لازم مغا  
 اير نحن معكم قلوبا ومع اصحاب محمد صلى الله عليه وآله  
 السنة فقد تعاكس الشيطان لكل الفصل المتقدم لانه  
 لا جله التاويل فهو بالتاويل اولى واحق والصرح  
 عن الظاهر بعد الحاجة احضره واليق **قوله** او بدل منه



بدل الاشتغال ويدر الكُل **قوله** او استئناف بهذا  
الوجه وجه الوجوه وهذه توجيهات الفصل في  
كلامهم مع شياطينهم واما في حكاية فليما فقتلهم  
فيما هو بمنزلة كلام واحد **قوله** يجازيهم عن استهزائهم  
الح غرضه صرف الاستهزاء عنه معناه لان السخرية  
محال عليه سبحانه الاسر الى قول موسى على نبينا عليه  
السلام اعوذ بالله ان اكون من الجاهلين في جواب  
اتخذنا من زناهم وقدا وله بوجوه اربعة حاصل الاول  
ان المراد بالاستهزاء جزاؤه الاخر وتيراته على سبيل  
المشاكله او الاستعارة المصروفة التبعية بعلاقة  
التشابه في الغدر وحاصل الثاني ان المراد بالرجوع  
وبالاستهزائهم عليهم ورد ما قصدوه به اليهم  
كمن يرميك بحجر فتأخذه وترميه به فقصيبه  
فكانت تهزيريه وقد رد سبحانه ما قصدوه

غم

١٦٩  
غم المؤمنين عليهم في الدنيا بزيادة غمهم يوم القيامة  
لتضاعف نظر النبي صلى الله عليه وآله وارتفاع شأن الاسلام  
فالكلام استعارة ايضا وحاصل الثالث ان المراد  
ما يلزم الاستهزاء وترتب عليه فالكلام مجاز مرسل  
فترسيمه اللازم باسم المعلوم او المسبب بهم  
السبب وحاصل الرابع انه استعارة تمثيلية  
كما مر في بخار دعوى الله فتهزير **قوله** واما استئناف  
به اي بهذا الكلام المصدر باسمه سبحانه وتعالى  
والمراد الاستئناف الخوي اعني ابتداء الكلام  
وانقطاعه عما قبله ولك حمله على الاستئناف  
البياني كان قائما يقول ان هؤلاء الذين شانهم  
في هذه المرتبة في الشناعة والفضاعة ما مصير  
امرهم وما لخالهم وكيف معاملة الله جل شانهم  
والمؤمنين معهم **قوله** لا يؤمن امر لايتلى والكتايب



جمع تكاير ين تكا في الاعدان كاية اذا وقع بهم القتل  
والجرح والمآد بها العقوبات **قوله** بالريب  
والسما ونشر للقت والسما ويقع السنين السقر  
والرماد ويهد بهم بضم الياء ومن الاعداد وبعض اعطى  
المدد **قوله** والمعرفة الخ اورد وجوب ثلثه حاصل  
الاول ان يمد بهم من المدد بعض الزيادة وفي طغيانهم  
متعلق به والمآد زيادة الرين والظلمة بسبب <sup>الظلمة</sup>  
وتكثير الشياطين وحاصل الثاني ان يمد بهم من المدد  
في الغر على الحذف والايصال وكذا في جمعهم و  
في طغيانهم حال ضميمة وحاصل الثالث ان يمد بهم  
بعض يزيد بهم كما في الاول ولكن المراد زيادة المال  
والاعوان وفي طغيانهم متعلق بجمعهم والجملة  
حال ضميمة يمد بهم **قوله** ومصدق ذلك آه امريق  
كوسر الاضافة اليهم قرينة مجازانه لما كان اسناد

المدد الى

٦٥  
المدد الى الشياطين حقيقة اطلق الغنى ولم يصفه الى  
الكفار لعدم الاحتياج ح الى القرينة بخلاف اسناد  
المدد اليه سبحانه فانه لما كان مجازا احتاج الى قرينة  
فاضاف الطغيان اليهم لذلك **قوله** اعمر الهدى  
بالجاهلين العمة اوله ومهمه ارجاؤه في مهمة امير رب  
مفازة اطرافها متصلة بمفازة اخر خفية المنار  
بالنسبة الى الجاهلين الذين لا دراية لهم بمب الكما  
فقوله اعمر الهدى صفة مهمه جارية على غيرهم بل وقيل  
اعنى فعل باض بمعنى اخفى وفاعله ضميمة المهمة والهدى  
مفعوله **قوله** ناضا ايرد ايرهم او دنايرهم والمصدر  
المول من ان يكون ثلثا فاعل تعين والاى وان لم  
احد العوضين ناضا بال كانا ناضين معا وغير ضمير  
والجملة مجتمعة شعر الزئفس والباء للبدلية والازعر  
المخضرة الشعر والهدى روضهم الدالين منابت كسنا



الصبر واراد بهما اصول اللسان التي تناثرت رويها  
والطويل العزيم الطويل والجذر بالجم والذال  
المعجم القصير وعرض الشاعر الشكاية من تبدل  
الشباب للشيب وفي قوله كما اشتبه المثل  
ادفع اتيح الى قصته جنة بن الياهم من بؤك الغنائ  
وقصته تنصه بعد اسلامه مشهورة **قوله** والمعتر  
انهم اخلاود فع لما يق انهم لم يكن لهم بهد مفيد  
استبدلوا به وقوله واختاروا دفع بوجه اخر حله  
ان الاشتراك ليس لمعنى الاستبدال بل لمعنى الاختيار  
والبرج **قوله** ولما رايته الخ الشعر معروف وهو  
مستعار للشيب وغيره بمعنى غلب وابن داية الغزا  
واستعير للشعر الاسود وسمى ابن داية لانه يقع  
على داية البعير ومنقاره وياكل منها فكانها تغذوه  
كما تغذو الامم الولد وعشش اشخ العش وهو موضع

١٦٦  
الطائر الذي يصنع على الشجر من دقاق العبدان ونحوها  
والوكر ما يصنع في جدار او جبل ونحوهما وربما أطلق  
احدهما على الآخر وجاش بالجم اضطررب والمراد  
من الوكرين الرئوس والنجمة او جانبى احدهما فقد رشح  
الشاعر استعارتي الشعر والغراب يذكر العش والوكر  
وتشبه الوكر لان لاكثر الطيور وكرين وكر اصيفيا و  
وكر اشتويا **قوله** سمي شفا بكسر الشين وقد يفتح  
وتشديد الفاء وهو الفضل والزيادة **قوله** لطرق  
البحارة فيكون من هذا الكلام ترشيحا ثانيا وبعضهم  
حل الالهة على معناه الظاهر اعني الالهة وفي الله  
فجعله تجريدا وما يراه في من التكرار للعلم بعدم استلزام  
الذي في من استبدالهم الصلابة بالهدم من دفع بان  
المراد عدم استلزامهم فيما بعد هذه المعاملة ومثل  
هذه ايق على تقدير الترشيح ايضا **قوله** بحقيقة حالهم اي



ما هم منه عليه من الصفات وليس المراد بالتحقيقه اختار الجاهل  
ليقال ان الاشتر اعم من الحضم الا ان الشديده خصوصية  
فحزب المثل ما ضرب فيه ثانياً ومورده ما ورد فيه  
أولاً وهو الحالة الاصلية المشبهة بها **قوله** ولذلك  
حفظ عليه امر لاجل انه لا يضرب الا ما فيه غرابة لم يغير  
اذ لو غير لم يما انتفت الدلالة على تلك الغرابة على  
ان المثل استغارة فيجب ان يكون هو اللفظ  
الدال على المشبهة به من غير تغيير **قوله** ان جعل أي  
الذي مرجع الضميمة لا اذ جعل مرجعها من الضميمة  
كما سيحكي **قوله** واتما جاز ذلك الخ اي وضع الذي  
موضع الذين حتى ارجع ضميمة الجمع اليه ولم يحرك في  
رايت الرجال القائلين مثلاً وضع القائم مثلاً  
موضع القائمين مع ان كلاً منهما وضع للمفرد  
في موضع الجمع وتجزئة واحد بهما يقتضيهما التجزئة الآخر لوجود

٢٧  
ثمة وحاصل الاول اننا اذا قلنا جاني الرجال الذي  
ضربوا مثلاً فليس المقصود جعل الذي وصفاً للرجال  
ليذكر المطابقة بل الغرض وصفهم بانهم ضربوا والد  
وصلة الى ذلك والوصلة حاصلة جزاء افراد فلما حتم  
الى الجمع بخلاف جاني الرجال القائلين وتقدير الآية  
مشابهة لمثل الجماعة الذين قصتهم كذا وكذا وافراد  
استوقد نظر الى اللفظ الذي كما ان جمع بنورهم  
نظر الى معناه **قوله** ولكونه مستطالاً بصلته بهذا  
هو الوجه الثالث والاو ان يقول فاستحق التخصيف  
بالقاء وقد يجعل كلاماً مستانفاً فيكون قد ذكر وجهين  
فقط وهو بعيد جداً **قوله** او قصد به عطف على قوله  
مبغض الذين **قوله** اي النار ما حول المستوقد ذكر وجوه  
اربعة ولفظة ما على الاول مفعول به وعلى الثاني  
فاعل وعلى الثالث مفعول فيه وعلى الرابع زائدة



**قوله** جواب لما لا يخالف ما تقرضه وجوب ببنية  
شرط لما يجوابها لانه اغلبي اذ قد يستعمل لحد الظن  
ومنه قوله كما اترفت قوما عطاشا غامرة فلما  
راووا افسحت وتجلت وربما حلت النار على نار  
لا يرضاه الله تعالى فيتم السببية وهو بعيد **قوله**  
من جهة التمثيل وهي قوله نعم مثاهم الى قوله نعم ما حوله  
والظاهر انه بدل اشتمال من قبيل قوله اقول له ارحل  
لا تقيم عندنا واشتري بقوله على سبيل البيان الى  
انها او في باب دية المراد **قوله** على الوجهين اي  
الاستيناف والبدل وتقدير الجواب انطلقت  
او حدثت ونحو ذلك كما ان التقدير في نظيره فعلوا  
بيوسف فعلوا وقد قدم العلة المرجحة للحذف على صحة  
ولو عكس كان وجه **قوله** والاسناد الازدباب الخ  
ذكر وجوبه ثم لا يشي والاول تشي على الوجه المشتهر

ولا ينطبق على مذهب الاعمال بخلاف الآخرين  
**قوله** الاسر كيف قرر ذلك واكد الخ فيه بحث  
لانه لو كان تأكيد الامتناع العطف لوجب فصل  
المؤكد كما تقر في محله وقد دفع بجعل الواو للحال  
بتقدير قد ولا يبعد ان يقال قد ينظر الى الجهة من جهة  
كونها تأكيد او بيان بل بقا فيفضل عنها وقد ينظر  
اليها في حيث الانفراد والاستقلال حتى كان مضمونها  
مغايرة المضمون التبقه فيعطف عليها كما قالوه  
في قوله نعم ليسو موثكم سوء العذاب يذبحون ابناؤكم  
ان الفصل نظر الى كونه بيانا لما قبله وفي قوله نعم  
في موضع اخر و يذبحون بالواو ان الوصل نظر الى  
ان ذبح الاولاد لكونه اشدد عذاب للاباء صار  
كانه جنس اخر مغاير للعذاب المتعارف والاية من قبيل  
الثاني وان تركهم في الظلمات المنة المنة التلاية



فيها شجان كانه امر مغاير لمجرد اذ باب النور هذا  
 والاولى ان يفهم من التقرير والتأكيد ونقول الا  
 سر كيف عقيب ذلك على نسق ما ذكر في الكشاف  
**قوله** ووصفها العايد محذوف اي لا يبصر وفيها  
 وربما جعل لا يبصر وحالاً من المفعول الاول فلاحظ  
**قوله** لبقوله وتركهم في الظلمات الاولى كما في الآية  
 والجزالة المعقدة للاكل ويشئنه اي يشاءونه  
 وآخر البيت يقض من نياته والمعصم المقصم بالفاء  
 والصاد المبعثرة كسرة الشئ لمقدم الاسنان والمعصم  
 موضع السوارض الت عِد والمعادني قتلت عدي  
 وصية ته طعمة للتباع **قوله** وظلماتهم ظلمة الكفر  
 ذكر وجوب ثلثة لجمع الظلمات الاولان على تقدير عود  
 ضمير بنورهم الى المنافقين والثالث تمشي على تقدير  
 عودهم الى المستوفين ايضاً **قوله** وكان الفعل غيبة

فلا يبصر ومنه يعني ليس لهم البصار وهو بلغ من تقدير  
 المفعول وان كان عاماً نحو لا يبصرون شيئاً **قوله**  
 لمنهاته الله يريد ان الممثل له عام لكنه لا ينبغي ان يعود  
 ضمير مثلام الى المنافقين يقتضيه كون الممثل مضمراً بالهم  
 خاصة وان كان في نفسه صالحاً للعموم فتأمل  
**قوله** تقرير مفعول له لقوله ضرب به الله وما نطق  
 به السننهم من الحق هو كتمان شهادته وقيل قولهم  
 آمنا بالله وباليوم الآخر ومنه ان عطف على هؤلاء  
 وكذا من صح والاحوال في اصطلاحهم المواهب العائيه  
 على العبد من الرب تعالى والارادة شئ من الرحمة  
 ينفتح في قلب السالك في مباد امره فاذا استحكمت  
 واشتعلت وشغلت ستره عن سائر المطلوب الكمية  
 فمر الحجة بهذا وفي كلام الراغب ومن لم يقع له احوال  
 الارادة فاذا عر احوال الحجة ولكل وجه **قوله** او مثل



عطف على قوله مثل والمثل على هذا الوجه بهم المنصوب  
خاصة **قوله** وابوا ان ينطقوا السنتهم فيهم انهم  
نطقوا بكلمة الحق حيث قالوا لا اله الا الله محمد رسول الله  
لانهم منافقون مبغضون في اظهرهم الاسلام ولعل  
السنتهم في ذلك لما كانت غير مطابقة لقلوبهم  
جعل النطق المذكور كالتنطق **قوله** صم اذا سمعوا  
ايرهم صم والجملة جواب مقدم واذنوا الى ايرهم صم  
واصغوا واصم في البيت الثاني خبر مبتدأ محذوف  
ايرانا اصم وقد ضمنه متغض الاعراض والتعاضل فعاده  
بعض **قوله** واطلاها اير اطلاق هذه الصفات  
الشبه على المنا فقير على طريق التشبيه البليغ المحذوف  
الاداة والمشببه **قوله** شاكي السلاح اير حادج المشوكه  
واصله شاكي ففقد الغير الى مكان اللام المقفوف  
منه قذف به في الحروب والتبذير لبدء وهو ما لم يبد

من الشعر على منك الاسد ورقبته ولق فلان معتم  
الاضفار اير ضعيف **قوله** المقلقي من اخلق الشاعر  
اذ انى في شعره بالعجب **قوله** ويصعد حتر يظن  
الجهول استعار الصعود المكنى للعلو التبرؤ  
على ذلك ما يترتب على هذا من ظن الجهول قيل في البيت  
قصور في وصف حملو الممدوح حيث اثبت هذا  
الظن للجهول وجوابه ان في ذلك زيادة المبالغة  
في مدح الشاعر بان ظن كونه محتاجا انما يصدر عن المشاكه  
في الجهل اذ العاقل يعرف ان الله تعالى اغناه عما سواه  
فلا حاجة له في السماء فلا يظن هذا الظن **قوله** اسد  
على آه البيت لبعض الحوارح في بجوا الحجاج اى انت  
وبعد هلم برزت الى غزاله الى الوعايل كان قبلك  
في جناح طايرو على متعلق بسد بملاحظة ما يترتب منه  
الجزاة لانه شتم في معجز مجتبر وسائلان الغرض



ان اسد الى البيت مستعمل في معناه الحقيقة على  
 الكلام تشبيه محذوف الاداة ولا تشبيه جمل هو  
 كقولك زيد مجتر وذهب بعضهم الى انه استعارة  
 ولنا بها بحث يطلب من حواشيها على المظول والفتا  
 المستخرجة الجائز **وله** اذا جعلت الضمير المبتدئ  
 في ضم واخويرة المبتدأ المقدّر وهو بهم والفتد لكة  
 تقارب معنى التثنية وهو قول الحاسب بعد جمع الاعداد  
 المحو به فذلك كذا كما لم يقل الحمد لله والحمد لله  
 لا حول ولا قوة الا بالله **وله** في اى الاوصاف التثنية  
 على حقيقتها اى ان الثابت لهم على هذا التقدير حقيقة  
 الضم والبكم والعنى وذواتها لا الامر المشبهة بها كما  
 في الوجبات بوق وليس المراد بالحقيقة تحت المجاز لان  
 الاوصاف التثنية على الوجه الباقى مستعملة في معانيها  
 الحقيقية ايضا اذ الكلام تشبيه لا استعارة كما

هنا

هذا ولا يخفى ان التمثيل المذكور في الوجبات باق  
 يتأتى بها ايضا ولا وجه لعدم تعرضه له الا اصله عدم  
 حذف الاداة **وله** من كثر زال اجزاء ايرضاها و  
 تلاصقها تلاصقا شديدا او مجراهم اى ليس فيه  
 تجاوب وقناه صما اير مع مصمت غير مخوف  
 كالقصب وصمام القارورة بكسر الصاد ما تشبه  
**وله** لا يعودون او رد وجوب التثنية ففى الاكل الرجوع  
 بمعنى العود فيقضى بالى وعلى الثانى لمعنى الاقلاع والالتصاق  
 ولعدى بعن وعلى الثالث عدم الرجوع كناية عن التغير  
 فى الامر وهذا الوجه يناسب عود الضمير الى المتو  
**وله** او بآتيهما شئت غرضه ان اول اللابحة لا للتخيير  
 فان الحاجة فرقا بينهما بضم الجمع وعدمه كترتوج هذا  
 او اختمها **وله** واسم بالرفع عطف على نبح الجنوب  
 فى المصراع الباقى وهو عفا اير نبح الجنوب مع الصبا



عفاى رس و آى جمع آيه بجز العلامة والضمير منزله  
 المحبوب ونسج الجيوب والصابه بوبها مشبهه  
 بالثدى والآخر باللمحه والاسم الاسود والذى  
 القريب من الارض وصادق الوعد وفى بعض النسخ  
 صادق الرعد اى ممطر ومعنى البيت انه در رس  
 رسوم منزل الجيبه بهبوب الرياح فى العذ والروح  
 ومحاثاره الغمام الماطر والسحاب المتقاطر وظاهر  
 كلام المؤلف يعطى جواز ان يراد بالاسم الماطر والسحاب  
 كونه وصفه بالذو من الارض وصدق الوعد ينظر  
 الى الثانى وهو المفهوم من الكثف **قوله** والاية  
 تحتمها اى ان اراد بالصليب الماطر والسحاب وقوله  
 وينكره الى اخره ناظر الى الاول وقوله وتعريف السماء  
 الخ ناظر الى الثانى **قوله** وتعريف السماء فيه شعاع  
 بفاضة الوصف بكونه من السماء مع ان الماطر والسحاب

لا يكونان من حاصلة ان اللام للاستغراق فيدل  
 على ان الغمام مطبق اى مصيب لمطره جميع الارض  
 وهذه الدلالة على تقدير ان يراد بالصليب السحاب  
 ظاهرة واما اذا اريد الماطر فلان اذا انصب من جميع  
 الافاق لمزم وجود السحاب فيها **قوله** ومن بعد  
 ارض الخ اوله فاقوة لذكرها اذا ما ذكرتها آية كلمة  
 توجع يستعمل مع اللام كما فى المصراع الاول ولمن  
 كما فى الثانى ووادهاى كنه وقد تشدد وكسره وقد  
 يقرب الفا فىقاله من كذا والعرض الاستشهاد  
 على ان كل قطعة من السماء قال الشاعر يتوجع من  
 بعد الارض والسماء الواقعين بينه وبين محبوبته  
 وليس بينهما كل السماء **قوله** ادبر خبر ثان لقوله تعريف  
 السماء يعنى ان تعريفها الاستغراقى قد لما فى لفظ  
 الصليب من المبالغة ثم بينها من وجوه ثلثة الاولى



اصله المصداق المشتق منه وهو الصوب الذي هو  
 شدة نزول المطر او مادة المؤلف منها وهو الصاد  
 المستعليه والياء المشدده والباء الشديده  
 والثاني بنا صغفه فانها صغفه مشبهة دالة على  
 الثبوت والثالث التكية الدالة على التعظيم  
 والتهويل **قوله** بتابع القطر اير مع تقارب القطر  
 والافالت بع وحده لا يقتضر التكاثف كما لا يخفى  
 وانما كان التكاثف سببا للظلم لانه لو جب قلة  
 الهواء المستنفذ المتخلل بين القطرات كذا في حوا  
 الكثاف للسيد وغيره ولا يخفى ان الحكم باستنارة  
 الهواء في الليل المظلم مع تطبيق الغمام مشكور اللهم الا  
 ان يعنى استناره في الجملة من اشعة الكواكب النافذة  
 في الغمام **قوله** مع ظلمة الليل ليس في الاية الكريمة ذكر  
 الليل لكنه يشعر بقوله سبحانه كلما اضاء لهم مشوا فيه

١٧٢  
**قوله** وجعله مكانا يريد ان كلمة في مستعاره مطلق  
 التلبس وهو حاصل والمراد بمخدره مصببه وتبسين  
 حال من اسم ان **قوله** وفاقا اي عند من يشترط الكثرة  
 كسبويه وعند من لا يشترط كغيره فقوله لانه معتمد  
 تعليل لوصول الوافق هنا **قوله** اذا احدها اير قتها  
 ومنه الارتعاد خبر ان المراد اي ما خوذ منه ولا بأس  
 برد الحجر الى المراد اذ كان اعرف كاحده من المواجهه  
**قوله** يقول الخ الضميمة للعصاة في البيت السابق  
 وهو وليد در عصاة نادمهم يوم يخلق في الزمان الما  
 وغرضه وصف معاشرته وموانسته لمؤكثام  
 وخلق بالتشديد وكسر الجيم واللام بدل الشام وبركة  
 بالتحريك منه ما والبرص يفتح الباء مشجعة منه  
 والتصفيق نقل الماء من الماء الى الماء للتصفيه والحق  
 صفوة الخير والسبيل السهل الانحدار وعليهم منعتهم



بور و بردي مفعول ليقول ويصفق مبنيا للمفعول  
 حال منه وهو مفعول بالياء المشبهة من تحت مع ال بر  
 مؤنث بالف التانيث فملغى ما بر ومكافله والباء  
 في الحق للمصاحبه ليرمز بها بالحرف الصافي **قوله**  
 والجملة استئناف ويجوز جعلها نقالة وى صيب و  
 يكاد البرق نفا آخر **قوله** من العيمه مرابحين المهملة والياء  
 المشبهة من تحت شدة شهوة اللبز والمراد سقاء اللبز  
 لشدة شهوته له والقصة شدة صوت الرعد وانت  
 عليه امير الملكته **قوله** لا ستولوا كذا البنائين في النظر  
 ولو كان من القلب لكان التصرف في الاصل اكثر  
**قوله** وهراى الصاعقة في الاصل لا يفهم في لانتها  
 اسم ويجوز ان يكون التاء للنقل من الوصفية الى التسمية  
**قوله** على العلة ولما كان محي المفعول لمعرفة قليلا  
 استشهد له بالبيت والغفر الة والعفو والعوا

الكلمة

الكلمة البقية وادخاره مفعول لأجله وآخر البيت  
 واعرض عن شتم اللبثيم كتم **قوله** خلق الموت والحياة  
 والاعدام لم يخلق وقد يدفع بأن المراد خلق مصحفا  
 او بان عدم الملكة له مشيئة الحق فلا يبعده اطلاق  
 الخلوقة عليه **قوله** كما لا يغوت المحاط به فلفظ محيط  
 استعارة مقترنة بتعنية **قوله** فمراى كاد خبر محض  
 ليس فيه مشايبة الانشائية ولذلك جاءت متصرفه  
 كثر الافعال الاخبارية بخلاف عسى اذ لم يات بالاضا  
 لانها لانت والرجاء ولا تصرف في الانشائيات خالبا  
 كنعم ونس وقوله من غير ان نعت فعلا ابر من غير التصدي  
 بان الدالة على الاستقبال فان المضارع المجزى عنه علة  
 الاستقبال ظاهرة الحال وقوله بالحذف اى حذف  
 ان **قوله** ويختلف بكسر الخاء والتشديد الطاء المكسوة  
 والاصل يحفظ فلما سكنت التاء لادغام اجتماع



ان كان فكرت الخطا لان التكن يحرك بالكرة  
**قوله** هما اظلم الضمير للعقل والذهن في البيت  
 وهو احاولت ارشادى فعلى مرشدى  
 ام استمتت نادى فذهرى مؤيدى الخطا للعدا  
 وهمة حاولت للانكار والاستيلاء المتكلف  
 فى الطلب وغرضه الانكار على العادله فى الطلب  
 ارشاده وتاديبه فكانه يقول كفى غررك فالت  
 عقلى وذهيرى قد كفى كمنته ثم كانتا قالت له  
 كيف ارشدك عقلك وادبك ذهرك فاجابها  
 بقوله هما اظلم حالاه ووجه اظلام العقل والذهن  
 حاله انه لا يطيب عيش العقلاء ولا يصفو الهمم  
 للفضلاء والمراد بكاليه قيل نومه وليته وقيل ما توارى  
 عليه من كل ضيق كاليه والعسر والغنى والفقر والغنى  
 والشغل وشمهم العاطفه فاذا لحقتها التا اختصت

بعطف

بعطف الجمل والمراد باجلتهما ظلاميهما افاوتهما له  
 ثمرات الارشاد والتاديب والمراد بالامر والاسباب  
 الامر وفى السن الاكثيب فى العقل لكثرة التجارب  
 ومقاساة الشدايد والانهوال **قوله** اذا ركدت  
 اى كدت ولم تكن لها رواج وقد مر فى قوله تع  
 يقيمون الصلوة ان قامت السؤق لمضى نفقت  
 فالكلمة للاضداد **قوله** بقصيف الرعد شدة  
 صوته وميض البرق لمعانه وهذا التقدير لبيان  
 الربط المعنوي بين هذين الجملتين بقى اذا الظاهر  
 عطفها على كل اصناف الهمم وربما جعلت اعراضه  
 على اى صاحب الكشف من وقوع الاعراضه  
 فى آخر الكلام ويمكن عطفها على يجعلون اصنافهم  
**قوله** فوششت ال ابنى آخر عليه ولكن ساحة الصبر  
 اوسع لما كان تغلق فعل المشيه بكاء الدم غريبا



لم يسموا الشئ بغير مجزئه وايضا فما ظن ح ان المراد  
لو شئت ان ابكي معك بكيك وما كما قال الشاعر  
ولم يبق مني الشوق غير تفكري **ف**لو شئت ان ابكي  
بكيك تفكر **قوله** وظاهر بالدلالة المشهور انهما لا تفاء  
الثاني لا تفاء الاول اي وضعت للدلالة على ان  
اسماء الثاني في الخارج انما هو بسبب اسماها الاول  
فيه لكنها قد يستعمل للدلالة على لزوم الجزاء للشيء من  
دون قصد الى القطع باستقامتهما ففقدان العلم بهما  
الثاني علة للعلم باسماها الاول وتسمى لولا استدلالية  
وهذا المعنى هو المراد بها **قوله** لانه في الاصل آه غرضه  
ان هذا المصدر اما بمعنى الفعل او المفعول والموجود  
على الاول ظاهر واما على الثاني فلان المشية اذا  
اطلقت تنصرف الى الفعل الكامل وهو شئته تعالى وما  
شاء الله تعالى يكون موجودا ولو في المستقبل فهو موجود

في الجمله

في الجمله ولا يخفى على ذوق الافهام وجوه الخش في  
هذا الكلام **قوله** بلا مشيوية اي بلا استثناء كما يلزم  
المعترضة من استثناء الممتنع واما الواجب فاستثناء  
لازم على الفقيه الا ان يدعى عدم دخوله في المشي  
في متعارف اهل النسب ولا يخفى ان للمعترضة اسم  
يقولوا مثل هذا في الممتنع **قوله** من القدر بالسكون  
والوجه الثاني هو المنسب لقدره الله تعالى  
في قدره غيره فكان الاولى بتقديمه **قوله** وفيه امر  
في قوله تعالى ان الله على كل شئ قدير دليل على هذه  
الامور الثلاثة ولا يلزم على بعضها تحصيل الحال  
على تفصيل القدره بصفه تؤثر على وفاء الارادة و  
جعل التأثير الايجاد لان ايجاد الموجود بوجوده هو اثر  
ذلك الايجاد غير محال على ان القدره على ايجاده  
حاصلة بان يقدمه ثم يوجد وكل كيفية ان يقول



حال حدوثه وبقائه وما يقع من ان ذكر المكنة يشمل المكنة  
 القديم كالقول وصفاته نعم عند الشجرة  
 فانها مكنة قديمة وتقدم القصد والارادة على اثر  
 القادر المختار لا يستلزم حدوثه لجواز تقدمها  
 تقدمها تقدمها ذاتيا لا زمانيا فهو مما لا يستقيم  
 على مذهب جمهور المتكلمين من ان هذه الاقفا الى  
 المؤثر انما هو المحووث لذاته الى انسد باب  
 اثبات الصانع تعالى وانما يمتشي على مذهب الر  
 القليل من ان هذه الاقفا هو الامكان وحده هو  
 لا يلزمهم القول بانته موجب في بعض الاءراكا صفا  
 الترتوف عليها تأثير المختار من الارادة والعلم  
 والقدرة وقد الترموه وهو كما تتر **قوله** لانه اير لانه  
 كلامهم هذه الثلثة وفي الثالث رد على بعض المعتر  
**قوله** والظان التمثيل اه اير تمثيل المستوفين

١٢٧  
 واصحاب الصيب وذكر الحيرة والاشكة لعلهم قيل  
 اللغ والنشر والمكيدة مقاسة الشدة وما  
 مصدرية ويحمل الموصولية والموصوفية واخذته  
 السماء اير احاطته وعلبت عليه بالتحاب والمطر  
**قوله** كان قلوب الطير هو لام القيس يصيف العقول  
 بكثرة الصيد ورطبها وبابا ولدن وكر باحوال  
 من القلوب والعامل كان والمتعاطفان في آخر  
 البيت خبر كان وهو نشر للغف ولعله من قبيل البيت  
 سقف وجدران والحشفا رده التمر والبالي اليار  
 المتاكل **قوله** خفقة اير لمعة والانتهاز لاغتنام ضمنية  
 معن الاتحاد فعداه الى مفعولين والحراك بالفتح الحركة  
 وصاحب القيل هو الامام الرابع للاصفهاني **قوله**  
 والارتباك الاختلاط والاهتمار التحرك والظ  
 والره بكرة الراوسكون الفا العطا والظع الترف



وعرض له الشتر بالتشديد عرض له **قوله** لما عدد وفروا المكلفين  
 وهم المتخصصون في الايمان قلبا ولسانا والمتخصصون  
 في الكفر كذلك والمذنبون المخالفة قلوبهم يستهم  
 واراد بصارف امورهم ما يصرف فيه اعمارهم وفكرهم  
 او يتهم اليه حالهم من الهدم والفلاح والضم والغدا  
 والحشران والحيرة ولا يخفى ان الاقبال على الفرق  
 الثلاث بهذا الخطاب انما يتم اذا كانت هذه الالة  
 مدينة اذ المنافقون انما حصلوا بالمدينة وبعد الهجرة  
 فكانه منبر على عدم الاعتداد بما سيرة وغيره علقه وليس  
 وسبحي الكلام فيه **قوله** تنشط له اير لليت مع امر الكفر  
 من يسمع هذا الخطاب باذن قلبه بعد ان يجاوز عين  
 بصيرته ويهتدي بنور فطرته من الفرق الثلاث كما  
 للمشاعر رابعة الرحمة واللطف وعدم سد باب  
 الصلح والقبول ورجاء الصلح عن عظيم الجرائم

فليأيس المذنبون وان كثر ذنوبهم وظهرت  
 عيوبهم **قوله** لنداء البعيد وقيل لطلق المبدأ من  
 وهو مختار ان الحاجب وتوجيه الاعتناء بالمذنب  
 تخيل ان الخطاب لا يفي بما يحق من السعي لرفعته  
 شانه وسمو مكانه فكانه بعد عنه **قوله** لانه نائب  
 مناب الفعل هذا التعليل يقتضيه كونه وحده جملة متفيدة  
 اذ لا دخل للمفعول به في تحقق اصل الجملة الا ان لم يتم  
 ان النيا به انما هو مع ضم المبدأ الى الية ولا يخفى من بعد  
**قوله** لانها مكشيتين وجه التشبيه ان يالم توضع لتغير  
 اصالة وقد يقصد بها مجرد النداء من غير ان يعيد  
 تعريف المبدأ فيقول لا غير يا رجلا خذ بيد **قوله**  
 لاستقلاله باوجه من التاكيد من تكرار الذكر والاضاح  
 بعد الايهام واختيار لفظ البعيد وتاكيد معناه بحرف  
 التبيين **قوله** وما روي عن علقمة والحسن المستفاد من

قال الاعرج لم يرد به رجلا معيا والقرينة على ذلك  
 نصيب ١٢



ان المراد بالملكى في هذا الحديث ما كان خطا بشركي  
مكة وان نزل بالمدينة لا المعنى المشهور وهو ما نزل  
قبل مهاجرة صلى الله عليه وآله من مكة ولا يخفى بعده  
وعدم دلالة اللفظ عليه وكون السورة مدنية  
لأنها في كون هذه الآية ههنا مكينة كما في كثير من السور  
وكونها مكينة لتقيض الاختصاص بالكفار لوجود المنزلة  
بمكة نعم يخرج عنها المنافقون على ما قلناه قبل هذا  
الآية الا ان يفسر الملكى بانزل بها ولو بعد الهجرة  
وهو تفسيرنا **قوله** ولا اثم لهم بالعبادة عرضة دفع  
ما قد يظن من ان هذا الحديث كما يجب تخصيص  
الخطاب بالكفار يقتضى امرهم بالعبادة اى تكليفهم  
بالايمان بها حال الانصاف والكفر والاثيان بها  
والحالة هذه غير مقدورة اذا المراد بها المعنى الظاهر  
المتبادر عند الاطلاق اعراضا عن الجوارح وهو موقوف

١٧٩  
بالسلام وحاصل الجواب انها قد مرثت كبرين  
الشرع فيها واخويرة فانها عبادة ايضا وليس المطلوب  
من الكافر الشرع فيها حال كفره المنافع منها بل بعد  
رفعها بالسلام والممتنع طلبها منه بشرط الوصف  
لاحال الوصف والمؤلف الفضل انما طول الكلام  
وتعرض للاشراك المعنوي لتخصيم به مادة سؤال  
مشهور وهما ان القول بشمول الخطاب للكفار وغيرهم  
يقتضى استعمال لفظ العبادة في حقيقتها ومجازها  
اذا المراد بها التمسك الى الكفار احداثها والشرع  
فيها والى المسلمين الزيادة والمواظبة عليها هذا  
ولو حلت العبادة ههنا على ما يشمل المعقولة ولم تسمع  
دعوى كون المتبادر منها افعال الجوارح لم يكن بعيدا  
**قوله** ومن المؤمنين عطف على قوله من الكفار **قوله**  
بينها على ان الموجب للعبادة اى المقصود بها هو التبرية



فان تعيق الحكم على الوصف بشعر بعقبيه او ان الذي  
صيره واجباً هو نعمة الربية التي هي تبليغ البشر  
الى كماله شيئاً فشيئاً وشكر النعمة واجب والعرض  
ان سبب التكليف بالعبادة حصول التبرية فان  
شغل المكلف بالعبادة واستعماله فيها تبرية له  
فقط **قوله** ويجعل التقيد والتوضيح اى مع الاثر  
ايضاً لانهم كانوا يعتقدون انه سبحانه رب الارباب  
وخالق العالم وان الاضمار شفعاً لهم عنده نعم  
فيعرف اطلاق الرب اليه سبحانه وكلام الكشاف  
وحواشيه في هذا المقام ليس بذاك **قوله**  
ما تقدم الاثنان بالذات قيل ارادته النفس الناطقة  
على القول بحدوثها وتعلقها بالبدن حال حال خلقه  
واستعدادها لفيضها عليه من المبدأ العالى وظاهر  
التعميم في كلامه شمول ذوى العقول وغيرهم من المجرى

حرر

فقوله لا اعرفهم الا على الاضمار  
هذا الوجه

والماديات

والماديات الباطية والمركبات **قوله** والجملة  
عرضه المبرر على ما قيل من ان الصفة والصفة تجب  
معلومتها عند المحاطب وتقريرهما في ذهنه وفيه  
كلام يطلب من مظانه **قوله** اما لا اعرفهم هذا الوجه  
لا يلائم ما اختاره من شمول النكس الفرق الثالث واجماع  
المجروين اليهم لا يلائم الاستشهاد بالاثبات الا  
بتكليف ارجاع ثابتهما الى بعض مرجع الاول كما مر  
وايضاً فهذا الوجه لا يلائم ثانياً وجه الحال ليه لعدم الا  
بالقيد الذي هو المقصود من كلامه فاقول **قوله** او كملتهم  
من العلم بهذا الوجه غير بعيد عن طائفة ما اختاره من  
الشمول لشمول المكنى الكل ولا عن طائفة ثانياً وجه  
الحال لئلا يكتفى من العلم بالقيد **قوله** يا تيم تيم عدى اخر  
لا توقعكم في سواة عمرهم لا تقعوا بسبب تعرضه  
لها جاتي في مكرهه فامنعوه عن التسليم لى

3



**قوله** حال من الضمير وتوسط الحال بين النعتين وبعد  
صاحبه عنه مغفوران في جنب عدم الخروج عما هو  
الحقيقة والعدول عن تقييد المقصود من الكلام و  
الاحتياج الى القول بالتعقيب كما يلزم من الوجه الثاني  
فلذلك قدمه عليه **وله** وهو التبرير صيته مغفر  
الاحتياج والميل فحواه بالي **قوله** في صورة من برجي  
فعل خارج عن حقيقته والضمير في آثره للتقوى  
بما ويل الاتقاء كضمير اسبابه واليه وعود الاول  
اليه تعالى خارج عن نهج الصواب واراد بالاسباب  
النعم الظاهرة والباطنة وبالذواشي اسأل الرسل  
وانزال الكتب بالوعد والوعيد **قوله** فالمغفر على  
ارادتهم جميعا لا يخفى ان شمول من قبلهم بغير ذور العقول  
كما هو متبادر من كلامه السابق يقتضيه كونه العجاوات  
بل المجادات مظلوما منهم التقوى وهو كما ترى ولعل

بأ هذا الوجه على ان يراد عنه قبله الاثم السالف كما  
في لكت **قوله** وقيل تعيل للتحقق القائل به ابن الانباري  
وجمع من الحاجة والحق ان ورود كل مغفر لعل قليل لا  
غير ثابت في اللغة **قوله** والآية تدل على ان الطريق  
الحديث خلق الحكم بعبادته وحده على ما يشعر بالعلية  
ويؤذن بالاستحقاق من خلق المصنوعات التقيية  
والافاقية على ما يخفى على من استمد من نور الفطرة **قوله**  
وان العبد الخ المنازع في ذلك المغفرة وقه قولا  
يقع عقلا ان يفضل شخص على آخر بنعمة ثم تكفه  
بالايمان بامور شاقة تاديه للشكر عليها من غير ان  
يوصل اليه ثوابا على فعل تلك الامور **قوله**  
كان ايجاب العبادات في مقابلة النعم السابقة  
كما يقولون لم يكره سبحانه متفضلا ومثابها بل كان  
مستجرا دفع الاجرة الى الاجير قبل العمل بهذا الكلام



**قوله** او مبتدأ خبره فلا تجعلوا هذا الوجه بعيد وقريب  
منه جعله مفعول تقول وابعد منه جدا جعل الخبر  
رزقا لكم بتقدير يرزق رزقا كما اختاره بعض المحققين  
**قوله** من الافعال العامة لتحقيق مصدره في كل الافعال  
الخاصة والمراد بغير ضار وطفق بما اشتراك فيه  
من التلبس بالشيء ولا حذفيه **قوله** فقد جعلت قلوب  
بنى هين القلوب بفتح القاف المابل الشبه والادوار  
جمع كور بالضم الرجال والجوار متعلق بقريب وهو  
خبر وقع والمراد انهم لضعفهم وشدة خوفهم لا تعد  
المهم عنهم مساو لهم حال الرعي خوفا من اخذ اعدائهم لها  
**قوله** والتصيرة التصير الفعلي هو الاصل فلذا افرد  
غاية القول وصف الشيء بالشيء لبعض القول و  
السمية من دون اعتقاد والعقدية وصفه باعتقاد  
غير مطابق للواقع وقوله نعم وجعلوا الملائكة الذين

114  
هم عباد الرحمن انما يحتمل القول واختاره القليل  
والعقدية واختاره الشيخ الرضوي **قوله** وذلك لا يتغير  
رذلا يستدل بعض القاصرين بالآية على عدم كروية  
الارض والدلائل والآية على كرويتها مما يدعى بهطل  
منه وبهبه الله تعالى ادنى حدس وان كانت الدلائل  
التي هي غير ما لم يفسد حدس **قوله** جمع سماء كقوة وقه  
يقر بالهزة على وزن طلحة ولا يخفى ان امكان تفسير  
السماء بهو عنه قوله نعم او كصيب من السماء **قوله**  
المنزوح بالتراب إشارة الى عليه لاطباء فمن ان الماء  
لا يغذو لبساطته **قوله** او اودع عطف على جعل والوجه  
الاول لما لم يذهب الشعرية وبهذا يلزم مذهب  
المعتزلة **قوله** للتبعض لا مورثته وجه الاول تبادر  
التبعض من التكرار سيما مع جمع القلة ووجه الثاني  
رعاية التاكيد بين الظرف والوسط والاشارة



ولكن ان تجعل منه ثلثي وارا بقوله ليكون بعض  
رزقكم الاشارة الى ان نصب رزقا على المفعول  
لاجله فهو باق على مصدرية ومراوده بعدم اخراج  
كل الثمرات بالمطر ان كثيرا منها لم يخرج بعد لان  
بعضها يخرج بماء الانهار والقنوات دون المطر  
فان مياه الارض كلها من السماء كما سيجي بيانه في  
سورة الزمر ان شاء الله **قوله** ورزقا مفعول لله  
كما في البعض والمبين رزقا تقدم عليه مسببة في الثاني  
الذي ذكره **قوله** لانه اراد اورد وجوب ثلثه حصل الاول  
انها جمع الثمرة التي يربها في محاوراتهم الكثير فالكثرة  
حاصلة في هذا الجمع ايضا وحاصل الثاني قيام جمع  
القلة مقام جمع الكثرة كما لحقت في الآية بدليل كم  
التكثير به والعكس كالثقل لذكر الثلثة وحصل الثالث  
ان امين الجمع انما هو حال التثنية اما مع التعريف باللام

١١٢  
فكل جمع للكثرة **قوله** متعلق باعبده واذكروا وجوب  
اربعة وحاصل هذا انه مرتب متفرع على مضمونه  
ذلك الامر اي اذا استحق ربكم الذي خلقكم العبادة  
منكم وامرتم بها فلا تشركوا به احدا اليكوسم عبادة لكم بينه  
على ما هو اسهل العبادات وهو توحيد سبحانه  
وحاصل الثاني انه من قبيل زرنى فاكر مك ورد بان  
شرطه سببية الاول للثاني وليست العبادة سببا  
للتوحيد بل هو مبني على اساسها وقد يدفع تارة بان  
الغرض التشبيه بحجاب الامر لمجيئه بعده وشبيه  
يعطى حكمه واخر بان العبادة قد تؤدي الى نفى الشرك  
كما قال تعالى ان الصلوة تنزع الفحشاء والمنكر وهما  
كما تتر **قوله** او لعل هذا ثالث الوجوه وتوضيحه ان  
يقول انه مرتب على قوله سبحانه لعلمكم يقول لانه  
بين لعل وليت كما ذكره القوم لان ذلك انما يجوز اذا



كان مع التبرجى شائبة من التهنيد بعد المرحوم الوقوع  
وهو يستلزم تبعيد المتعينين الذين بهم من جهة المخاصمة  
عن التقور ويا باه اليقين بحلقكم في صورة من جبر  
منه التقور لترجح امره وكثرة الاسباب والدواعي  
اليها كما مر بل لا شئ اك لعقل مع الاشياء الستة  
في كونها غير مثبتة لكونها المعزفها على خطر الوجود  
والعدم فاشبهت الشرط بهذا ولا ينبغي عليك  
ان تحمل التقور على ما هو مشتهر درجات السالكين كما  
فعله المؤلف يالى جعل عدم الانذار نتيجة لها كجملته  
قبلها ولو حملت على انى مراتبها لكانت هي هو  
فلا محيص الا ان يراد بها الاتقاء من العذاب على ما في  
الكشف **قوله** او بالذي جعل هذا رابع الوجوه فيكون  
مبتدأ من قبل الذي يتبني فله درهم وقد يظن ان هذا  
هو ثالث الوجوه المذكورة في الكشف والمؤلف

بسطه ونقته وليس بشئ عند القائل قال كلام الكشاف  
ينادي بجعل الذي خبر مبتدأ محذوف على ان كونه  
الهنر مرتباً على مضمون الجملية هو الذي نصب لكم  
ادلة التوحيد فلا تشركوا وهو كلام آخر لا حاجة فيه  
الى تأويل الالاشائيه بالخبرية ليصح وقوعها خبراً  
ولا الى تضمنه المبتدأ مع الشرط ليصح دخول الفاء  
في الجزء ولقد كان على المؤلف ان يذكره ايضا فانه  
وجه راضين لاخبار عليه ولا ادري ما الباعث على  
الاعراض عنه وما يظن من انه توهم ان كلامه بهذا  
هو مراد صاحب الكشف لما سبق الى الوهم من قوله  
او بالذي جعل لكم اذا ارضعته على الاستدعاء فليخرج من  
بعد ما قائل **قوله** المثل المادى امر المعادى وانها  
بالبيت على ان النداء بغير المثل لا على انه بغير المثل  
والجعل فيه بغير النصير القولى والا اعتقادى كما مر



والى المعجز في تقدم على موصوفه فصار حالاً وقيل هو  
بمعجزه سبوا الى حال من تيمناً والاول اولى وتنوين  
حب للمعجزه اير ليس نديد الحقير الحب فكيف بمثل  
**قوله** وتسمية ما يعبد المشركون الخ دفع لما يوجب  
من ان المشركين انما يعقدون في الاصنام انها شفعاء  
عند الله ولم يزعموا انها وحسة الوجود فكيف  
يصح جعلها ائداً له سبحانه **قوله** ولله الاى و  
لاجل التشنيع ايضا وربما مفعول ادين بمعنى اطيع  
واعبد وليس المراد بالالف خصوص العدد بل الكثرة  
لانها نهايتها مراتب الاعداد المفردة الالهية واداء  
الامور اير امور الملل والاديان **قوله** وعلى هذا اى  
على تقدير الحالىة وعرضه دفع ما يظن من ان يدلول  
الاية اختصاص تحريم الشرك بالعالم والتشريع يقبح  
الفعل **قوله** مع ما دل عليه اللفظ الخ غرضه ان المعجز الظاهر

الذي

الذي يتفاهم به اهل التلاد مراد ومقصود ايضا لا ان  
المقصود ليس الا المعجز الباطن فان ابطال الظواهر  
مهوراير الباطنية الذين نظروا بالغير العوار الى احد  
العالَمين ولم يفهموا الموازنة بينهما كما ان ابطال  
الاسرار من ذهب الخشوية والجمع بين الامرين هو طريق  
اهل الكمال فقد فهم موعود بنينا وعليه السلام  
من الامر بجمع التعالين اطرار الكواين فامثل الامر  
ظاهرا بجمع التعالين وباطنا باطراح العالمين وكذلك  
الكاملون اذا سمعوا قول النبي صلى الله عليه وآله لا يد  
الملائكة بيتا فيه كلب وصورة فيخرجون الكلاب  
من بيوتهم ثم يقولون اذا كان حفظ البيت لازماً  
عنه الكلب الصوري فلا ريب ان تخنية بيت العقب  
عنه الكلب المعنوي الذي هو الغضب اولى وقس على  
مبدا نظايره في القرآن والحديث والله الموفق **قوله**



فان لكل آية هكذا ورد في الحديث غم النبي صلى الله عليه  
 وآله والمراد بالظهور ما ظهر من المعنى الجلي المنكشف  
 وبالباطن ما بطن ولم يظهر على غير من نور الله قلبه بنور  
 المعرفة وبالحدس فاء الظهور والباطن وبالمطلع ما بعد  
 به ليه فمطلع الظاهر العلوم العربية واسباب النزول  
 والخاص العام والمنسوخ والمنسوخ وامثال ذلك  
 ومطلع الباطن تطهير النفس عن دناس دار الغرور  
 وترقيتها بملازمة الطاعات والرياضات الى عالم  
**قوله** الذي يثبت بالبناء الموحدة والذال المعجزة  
 ايرغبت والمراد بالمطابق البليغ والمضادة المعات  
 والمضادة الاضمار والمعاذرة بالعين الملهمة والتركيب المعجزة  
 المغالبة والمعاراة بالهتية المضادة **قوله** والسور الباطنة  
 الخ هذا التعريف انما هو على نزهة من السجالات لاسيما آية  
 من كل سورة كما لا يخفى والمراد من كون اقلها ثلث ايات

اقل حستها والالم يصدق على شيء من السور ولو قال  
 ليت اقل من ثلث ايات لكان أولى وقد سبق  
 لنا كلام في هذا المقام عند اول تفسير الفاتحة فنذكره  
 منت الرسال يقول الله وحسن توفيقه على العبد  
 الضعيف المذنب العاصي المحتاج الى العفو  
 ربه الغفر المغفران محمد علي كنجي  
 عفي الله عنهما بحجته محمد وآله  
 في غرة شهر ربيع الثاني  
 سنة ١٠٧٨  
 بعد الف  
 م





فقد وجد في دار الفقه الاسلامي  
كتاب في الفقه الاسلامي  
الحاج حسين اغا



